



شركة مصر للالومينيوم
ش. ب. ت. م. م.
احدى شركات شركة
الصناعات المعدنية



إيجيبتالوم

الأستاذة / هبة الله الصيرفي
المشرف العام على قطاع الإقاصام
مساعد رئيس البورصة

تحية طيبة وبعد

نتشرف بأن نرفق طيه :-

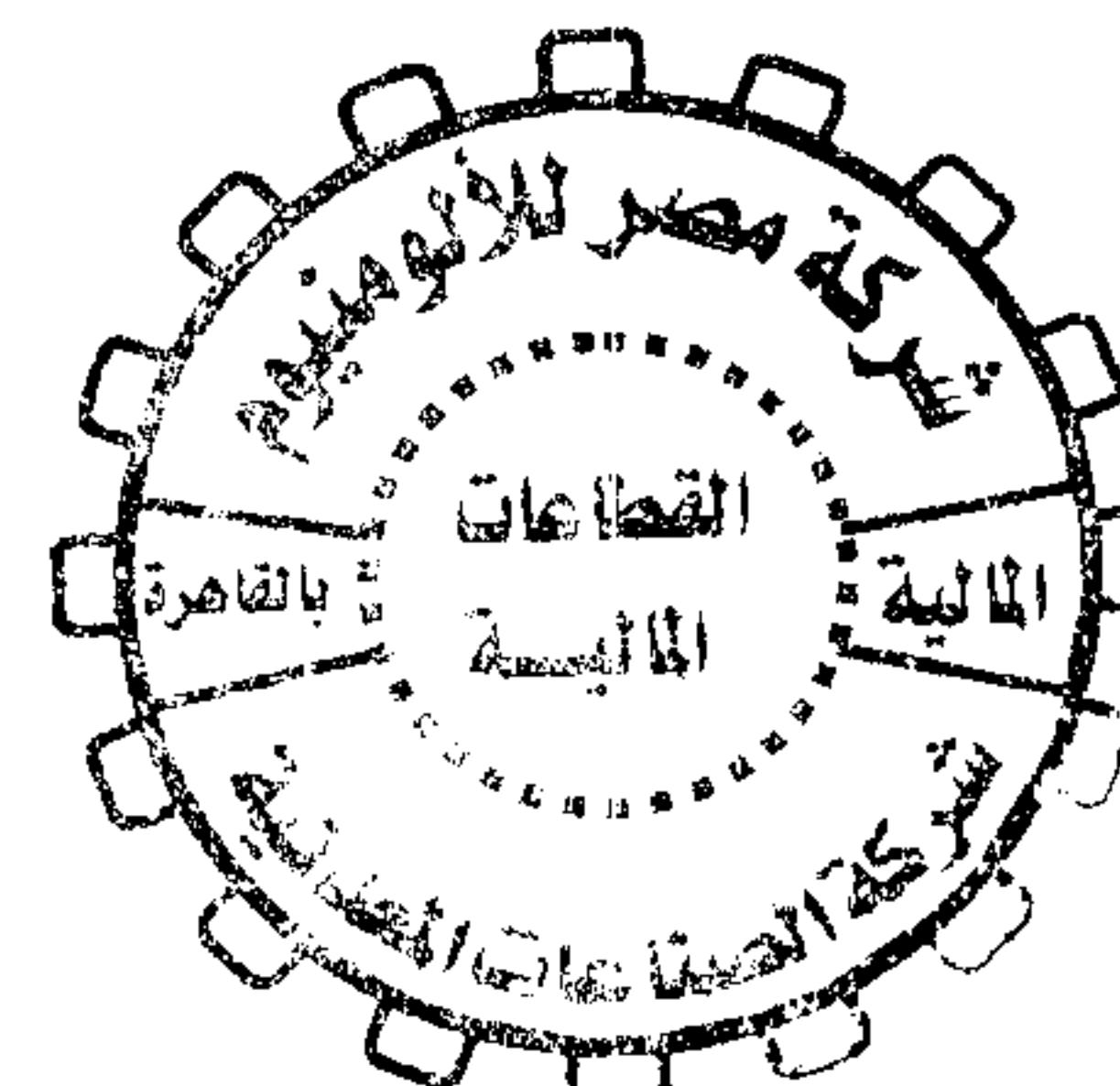
- محضر الجمعية العامة العادية لاعتماد القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٠٦/٣٠
 المنعقدة يوم ٢٠٢٠/١١/١١ الساعة الثالثة والنصف عصراً.

تحت الإعتماد

مرسل برجاء التفضل بالعلم والإحاطة .
 وتفضلوا بقبول وافر التحية والإحترام ، ،

مدبئ عام الموازنات التخطيطية
مسؤول علاقات المستثمرين

محاسب / عصمت صفت محمد أبو دهب



(٠٩٦) ٢٥٨٨٢٩٥
 (٠٩٦) ٢٥٨٨٤٧٨
 (٠٢) ٢٢٩١٩٦٢٣
 (٠٣) ٤٨٧٧٧٤٩
 (٠٦٥) ٢٢٥٠٤١٥

فاكس

(٠٩٦) ٢٥٨٨٠٥٧ - (٠٢) ٢٥٧٤٤٢٩٥
 (٠٢) ٢٢٩٦٣٦٢٤ / ٢٢٩٦٣٦٢٢ / ٢٢٩٦٣٦٢٦
 (٠٢) ٢٢٩٣٥٤٥٧ / ٢٢٩٣٥٤٥٦ / ٢٢٩٣٥٧١٨ / ٢٢٩٣٥٩٥٧
 (٠٣) ٤٨٠٨٠١٥ / ٤٤١٢٥٢٧ / ٤٤١٢٥٢٦
 (٠٦٥) ٣٢٥١٦١٢ / ٣٢٥١٦١٣ / ٣٢٥١٢٤٣

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب :
 المقر الرئيسي والمصالح : نجع حمادي :
 مكتب القاهرة : ٥٠/٤٨ ش عبد الخالق ثروت :
 مكتب الإسكندرية : ٢ طريق الحرية :
 ميناء سفاجا : سفاجا :

E-mail : info@egyptalum.com.eg - infonag@egyptalum.com.eg Website : www.egyptalum.com.eg

(مبدئي تحت الاعتماد)

محضر اجتماع

الجمعية العامة العادلة

شركة مصر للألومنيوم جلسة ٢٠٢٠/١١/١١

إنه في يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٠/١١/١١ وفي تمام الساعة الثالثة والنصف بعد العصر إجتمعت الجمعية العامة العادلة لشركة مصر للألومنيوم برئاسة .

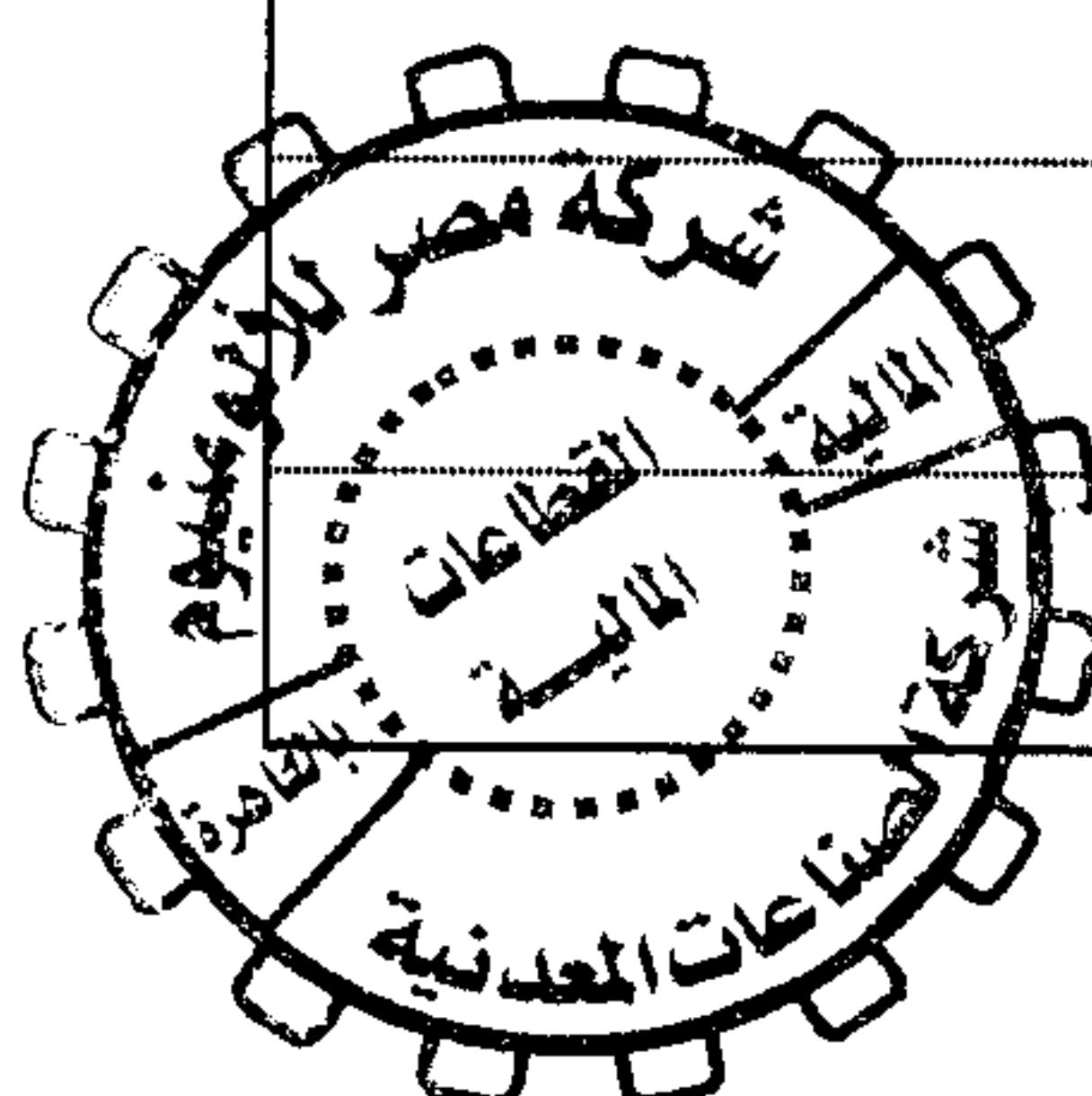
السيد المهندس / محمد السعداوي - رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية ورئيس الجمعية العامة للشركة .

وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي :-

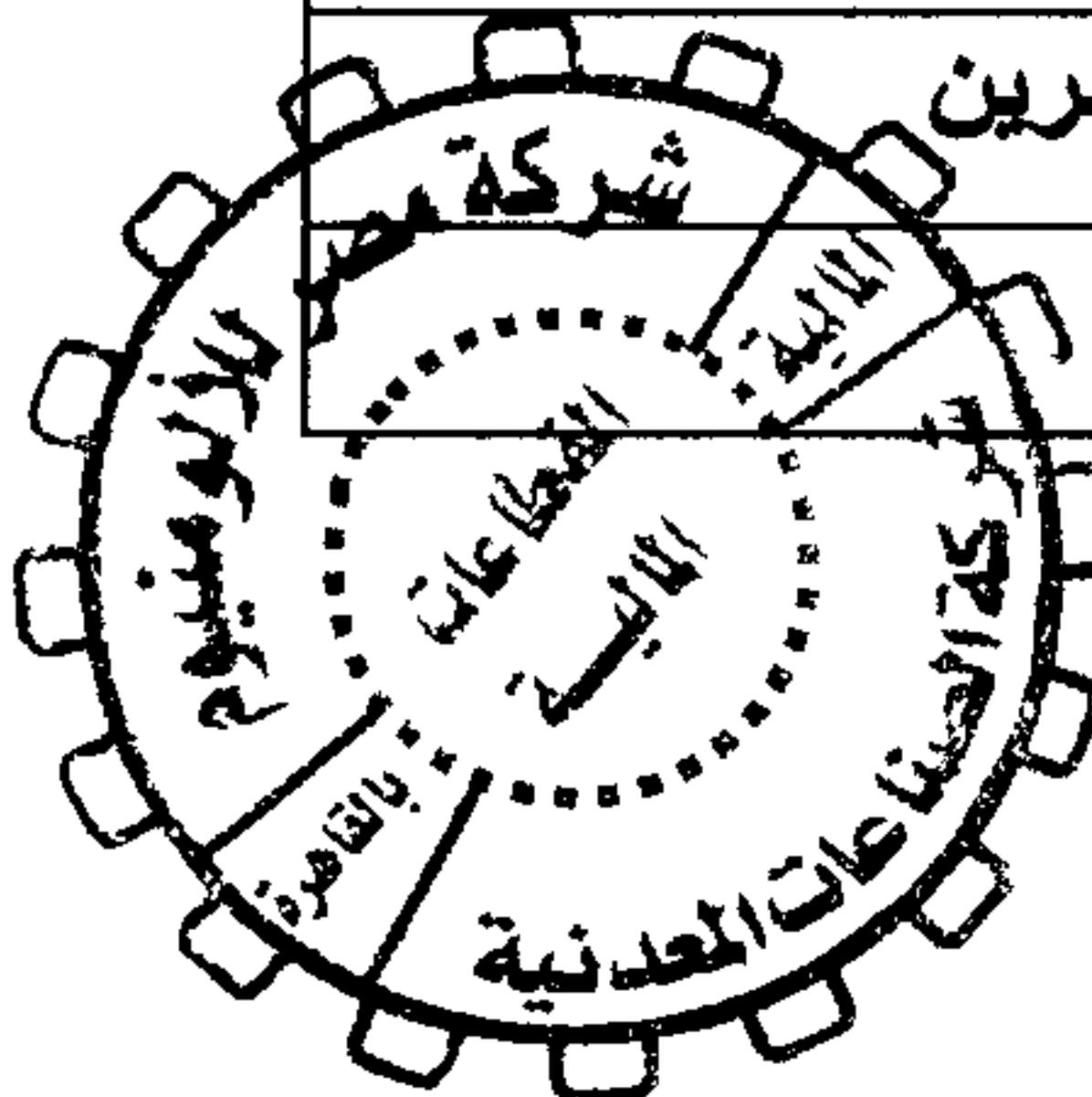
- اعتماد القوائم المالية للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ .
- الموافقة على تقرير الحوكمة عن الفترة المالية من ٢٠١٩/٧/٠١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ .
- التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ .
- تقرير السادة مراقبى حسابات الصناعات المعدنية .
- تقرير الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقدير الأداء بالجهاز المركزى للمحاسبات .
- النظر فى إخلاء طرف مجلس الإدارة عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/٦/٣ .
- إقرار صرف العلاوة الدورية المستحقة للعاملين فى ٢٠٢٠/٧/٠١ .
- مذكرة استخدام الأرباح المرحلحة والإحتياطي القانوني والإحتياطي النظامى لتغطية خسائر العام .
- مذكرة خاصة بالترعات خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

وقد حضر الاجتماع كل من السادة :-

الوظيفة	الاسم
	١ - رئيس الجمعية :
رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية ورئيس الجمعية العامة	السيد المهندس / محمد السعداوي مصطفى
	٢ - أعضاء مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية :
عضو منتخب للشئون المالية وعضو الجمعية العامة	السيد الدكتور / وائل محمود يوسف
عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية العامة	السيد المستشار محمود فوزى عبدالبارى
عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية العامة	السيد المهندس / حسام محمد عبدالعزيز
عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية العامة	السيدة الأستاذة / مينوش عادل صالح عبدالجيد
عضو مجلس الإدارة (ممثل إتحاد عمال مصر)	السيد المهندس / خالد منير حسنين الفقى
	٣ - مجلس إدارة شركة مصر للألومنيوم
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	السيد المهندس / محمود على أحمد سالم
عضو مجلس إدارة الشركة [معين]	السيد المحاسب / طارق عبد الرؤوف مجدى قايد



الوظيفة	الاسم
عضو مجلس إدارة الشركة [معين]	دكتور مهندس / خالد محمد محمد الدستاوي
عضو مجلس إدارة الشركة [منتخب]	السيد المهندس / مؤمن مصطفى ياسين أحمد
عضو مجلس إدارة الشركة [منتخب]	السيد المهندس / محمد عبدالهادى سيد محمود
٤ - ممثلو اللجنة النقابية بالشركة	
رئيس اللجنة النقابية بالشركة	السيد المهندس / ياسر محمود عبداللطيف
٥ - ممثلو مراقبو الجهاز المركزي للمحاسبات	
وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية	السيدة المحاسب / أمانى صلاح الدين عبدالله
وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة	السيد المحاسب / إيهاب عبدالغفار عبد الغفار
مدير عام - نائب مدير الإدارة	السيد المحاسب / عصام الدين رجب الطحاوى
٦ - ممثلو الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقدير الأداء	
رئيس قطاع الصناعات المعدنية والهندسية	السيد المحاسب / السيد حسن على سالم
مدير عام	السيدة المحاسب / سمر عبدالهادى
مدير عام	السيد المحاسب / طارق محمود ضيف
٧ - مركز معلومات قطاع الأعمال العام	
مدير عام شعبة الصناعات المعدنية	السيد الأستاذ / عبدالرازق محمود عبدالرازق
أخصائى أول شعبة الصناعات المعدنية	السيدة الأستاذة / مروة محمد حسن
٨ - عن شركة الصناعات المعدنية	
مستشار قانوني	السيد المستشار / رضا عبدالعال
رئيس قطاع الاستثمار	السيد المحاسب / محمد عبدالرؤوف
رئيس قطاع الشركات	السيد المحاسب / مجدى عبدالرحمن
رئيس القطاع المالى	السيد المحاسب / سعيد سويلم
مدير عام العلاقات العامة	السيد الأستاذ / محمد أمين محمد
٩ - عن شركة مصر للألومنيوم	
رئيس القطاعات المالية	محاسب / احمد محفوظ بغدادى
رئيس قطاع الحسابات والتكاليف - أمين سر الجلسة	السيد المحاسب / عاطف محمد حسن
مدير عام الموازنات - مسئول علاقات المستثمرين	السيد المحاسب / عصمت صفوت محمد أبو دهب
مدير عام شئون مجلس الإدارة	السيد المهندس / خالد محمد الجالس



وقد بدأ السيد الاستاذ الدكتور / رئيس الجمعية العامة الاجتماع وطلب سيادته من الجمعية الموافقة على ترشيح كل من السادة :-

جامعة الأصوات	أمين سر الجلسة
السيد المحاسب / عبد اللطيف بلطية	السيد المحاسب / عاطف محمد حسن
السيد المحاسب / محمد عبد المنعم	

والتتأكد من سلامة كافة الإجراءات القانونية والشكلية وتأكد الجهاز المركزي من توافر النصاب القانوني لصحة إنعقاد الجمعية العامة العادية للشركة حيث بلغت نسبة الحضور ٨٩ % .

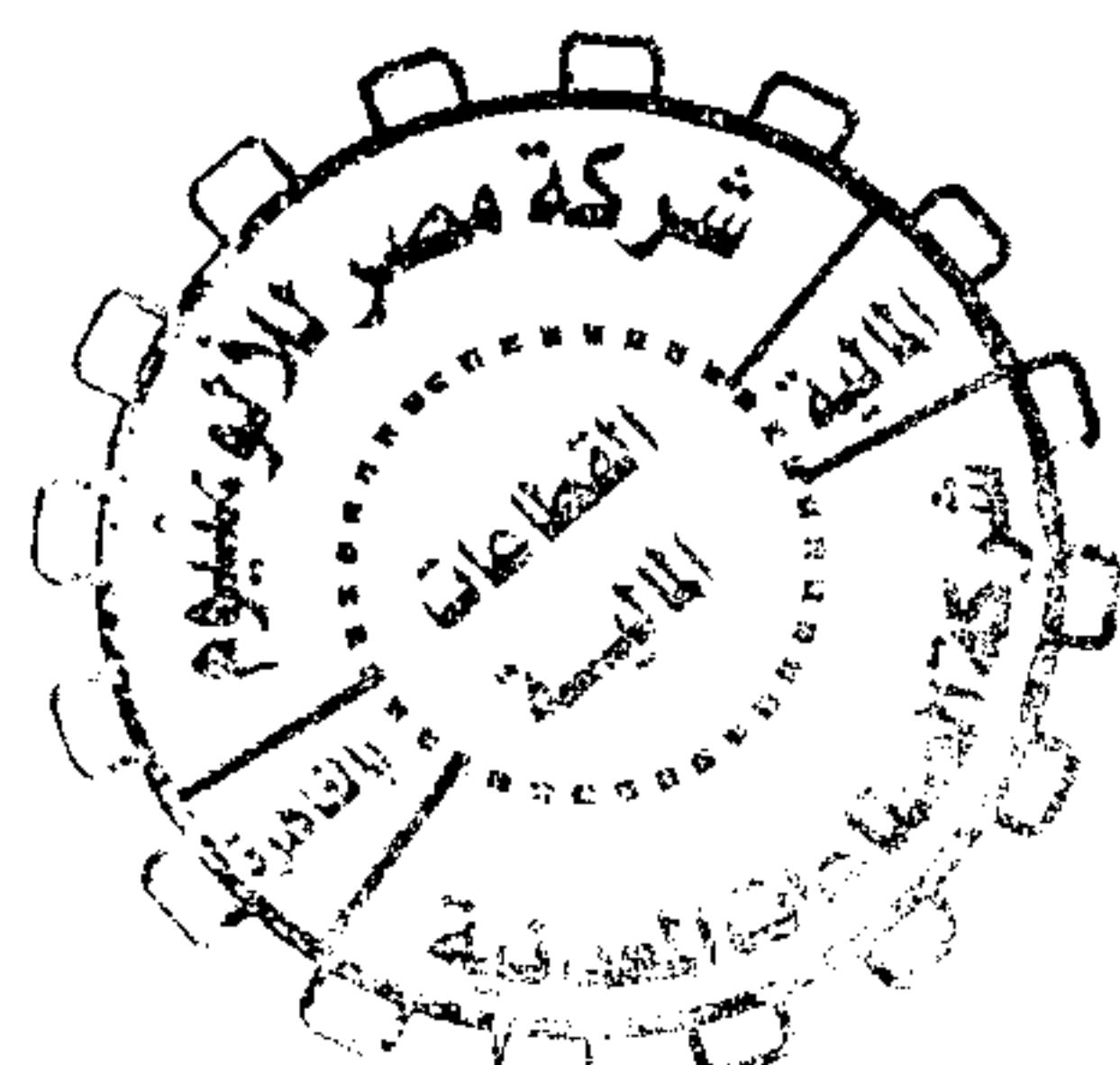
أعلن السيد المهندس / رئيس الجمعية بدء أعمال الجمعية العامة العادية لاعتماد القوائم المالية عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ لشركة مصر للألومنيوم وببدأ سيادته الكلمة مرحباً بالسادة أعضاء الجمعية العامة والساسة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات لإدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية وجهاز تقويم الأداء والساسة الحضور .

ثم أعطى سيادته الكلمة للسيد المهندس / محمود على أحمد سالم - لتلاوة ملخص محضر مجلس الإدارة عن القوائم المالية للشركة عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ .

▪ **السيد المهندس / محمود على أحمد سالم - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب**

بسم الله الرحمن الرحيم " وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب
والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون " صدق الله العظيم

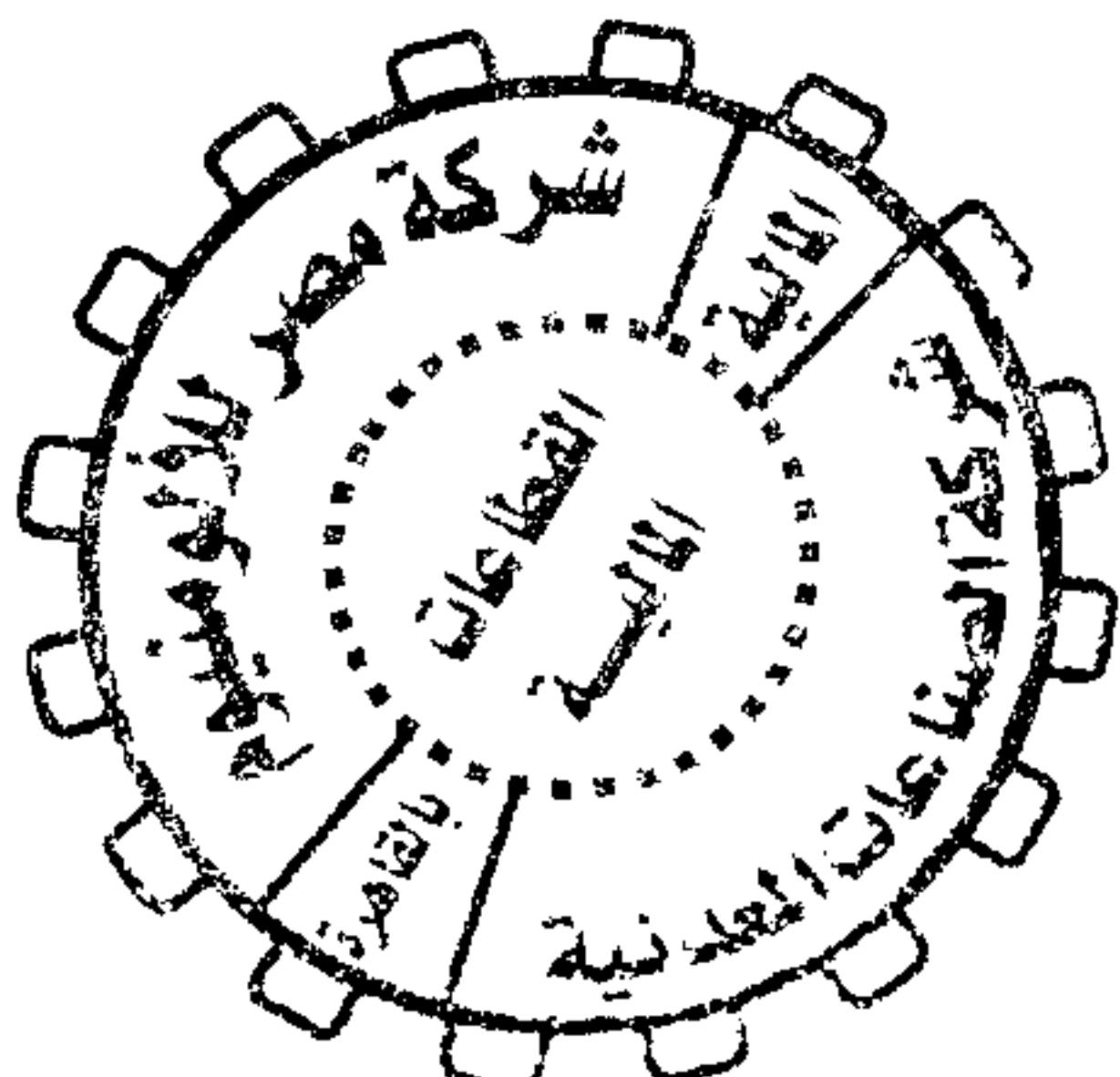
يتشرف مجلس إدارة شركة مصر للألومنيوم بعرض التقرير السنوي عن نشاط الشركة خلال العام المالي
الم المنتهي في ٣٠/٦/٢٠٢٠



٢٠٢٠/٢٠١٩ مم المؤشرات الرئيسية لنتائج أعمال الشركة عن العام

البيان	الوحدة	الموازنة المعتمدة ٢٠٢٠/٢٠١٩	العام الحالي ٢٠٢٠/٢٠١٩	العام السابق ٢٠١٩/٢٠١٨	التغير بين (العام الحالي / الموازنة المعتمدة)
١- الإنتاج	الفطن	٣٠٨	٢٦٩	٣٠٧	(٣٩)
٢- المبيعات					
كمية المبيعات الإجمالية	الفطن	٣٠٨	٢٢٠	٢٧٩	(٨٨)
قيمة المبيعات الإجمالية	مليون جنيه	١٤٠٠٩	٧٢٥٧	١٢١٨٩	(٦٧٥٢)
كمية الصادرات	ألف طن	١٥٧	١٧٦	١٩٨	١٩
قيمة الصادرات جنيه	مليون جنيه	٧٢٤٨	٥٦٧٠	٨٤٦٦	(١٥٧٨)
قيمة الصادرات دولار	مليون دولار	٤٠٣	٣٥٣	٤٨٠	(٥٠)
كمية المبيعات المحلية	ألف طن	١٥١	٤٤	٨١	(١٠٧)
قيمة المبيعات المحلية	مليون جنيه	٦٧٦١	١٥٨٧	٣٧٢٣	(٥١٧٤)
ايرادات النشاط	مليون جنيه	١٤٠٠٩	٧٢٥٥	١٢١٨٩	(٦٧٥٤)
تكلفة ايرادات النشاط	مليون جنيه	١٤٦٠٥	٩٢٩٦	١١٨٩٩	(٥٣٠٩)
خامات	مليون جنيه	١٣٥٦١	٩٨٩٣	١١٩٦٩	(٣٦٦٨)
اجور	مليون جنيه	٤٩٣	٤٩٢	٥٠٦	(١)
مصاريف	مليون جنيه	٥٦٠	٤٤٨	٥٣٣	(١١٢)
الواردات بالدولار	مليون دولار	٣٨٤	٢٦٨	٤٢٩	(١١٦)
مجمل ربح النشاط الجارى	مليون جنيه	(٤٨٢)	(٢٠٤١)	٢٩١	(١٥٥٩)
صافي أرباح النشاط	مليون جنيه	(٣٧٦)	(١٦٦٥)	٦٦٢	(١٢٨٩)
صافي الربح قبل الضرائب	مليون جنيه	(٣٧٦)	(١٦٣٩)	٦٦٥	(١٢٦٣)
صافي الربح بعد الضرائب	مليون جنيه	(٣٤٢)	(١٦٧١)	٥٧١	(١٣٢٩)
رأس المال المصدر	مليون جنيه	١٦٥٠	١٦٥٠	١٦٥٠	٠
الأجور الكلية	مليون جنيه	٦٠٣	٦٨٠	٦٩٦	٧٧
القيمة المضافة الإجمالية	مليون جنيه	٤٣٣	(١٤١٦)	١٤٢٩	(١٨٤٩)
القيمة المضافة الصافية	مليون جنيه	٣٨	(١٧٠١)	١٠٦٦	(١٧٣٩)
رصيد النقدي في آخر المدة	مليون جنيه	١٦٢	(١٧٢٢)	(٧٨١)	(١٨٨٤)
متوسط سعر المعدن (بورصة لندن)	دولار / طن	٢٠٥٥	١٦٧٥	١٩٢٠	(٣٨٠)
سعر ب.و.س	قرش	١٢٠,٠٠	١٠٨,٤٣	١٠٠,٧٢	(١١,٥٧)
الضرائب والجمارك المسددة	مليون جنيه	١٠٠	٥٣٠	١٥٦٨	(٤٧٠)
ضرائب الدخل	مليون جنيه	٠	(٣٨)	(١٩٤)	(٣٨)
الاستثمارات	مليون جنيه	٣٠٠	١٦١	٢٥٨	(١٣٩)
متوسط عدد العاملين (دائمين + عقود)	عامل	٥٦٠٨	٥٦٠٩	٥٨٧٣	١
المخزون الفعلى من الإنتاج التام	طن	٠	٩٣٣٦٤	٩٤٦٣٦	٩٣٣٦٤





نود أن نشير إلى العوامل المؤثرة على نتائج الأعمال وهي كالتالي :-

- متوسط السعر الأساسي للمعدن بالبورصة
- سعر الطاقة الكهربائية
- التغير في سعر الصرف
- جائحة كورونا العالمية (كوفيد ١٩)
- **متوسط السعر الأساسي للمعدن بالبورصة**

بلغ متوسط السعر الأساسي للمعدن Cash عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مبلغ ١٦٧٥ دولار / طن مقابل ١٩٢٠ دولار / طن للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ بانخفاض قدره ٢٤٥ دولار / طن.
أى زيادة أو نقص بمقدار ١٠٠ دولار للطن فى سعر البورصة يؤدي الى زيادة او نقص بمقدار ٢٢ مليون دولار (٣٥٣ مليون جنيه) سنويا فى الإيرادات.

سعر الطاقة الكهربائية

وصل متوسط سعر الكيلو وات ساعة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ١٠٨,٤٣ قرش حيث كان في العام المالي السابق ١٠٠,٧٢ قرش مع ملاحظة أن زيادة قرش واحد في سعر الطاقة تؤدي إلى زيادة ٥٠ مليون جنيه سنويا في التكلفة .

التغير في سعر الصرف

سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري له تأثير مباشر على الإيرادات وتكلفة الإنتاج فعند الزيادة أو النقص في سعر الصرف بمقدار واحد جنيه يؤدي إلى:-

الزيادة أو النقص في الإيرادات بمبلغ ٤٥٢ مليون جنيه .
الزيادة أو النقص في التكلفة بمبلغ ٥٩١ مليون جنيه

جائحة كورونا العالمية (كوفيد ١٩)

وتأثيرها السلبي على السوق العالمية متمثلة في مستويات الطلب وأسعار البورصة التي انخفضت لمستويات غير مسبوقة مما ساهم في إنخفاض إيرادات الشركة من المبيعات خلال النصف الثاني من العام نتيجة لإغلاق العديد من المصانع وتوقف حركة الملاحة البحرية وبعض الموانئ العالمية أمام الصادرات الخارجية .

وأود أن أشير في هذا الصدد أن إجمالي ما تم توفيره بالشركة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ هو (١,٥٩٨,٦ مليون جنيه)

استطاعت الشركة النجاح في تحقيق هامش إغراق يقدر بـ ١٠٠,٤٢ % في قضية الإغراق المصدرة من قبل جهات التحقيق الأمريكية (نتيجة لشكوى المصنعين المحليين) ضد واردات الألومنيوم من جمهورية مصر و ١٧ دولة أخرى للسوق الأمريكي وذلك هبوطاً من مستوى ٣١,٥ % وهو ما يعد ميزة نسبية مقارنة بالنسبة للأخرين الامر الذي كان له عظيم الأثر في استعادة حصة الشركة بالسوق الأمريكي من منتجات المدرفلات على البارد وهو ما تمثل في تلقي الشركة ما يقرب من ١٠٠٠ طن شهرياً من عملاء السوق الأمريكي من منتجات المدرفلات على البارد خلال الربع الحالى ومن المتوقع وصول هذه الحصة الى ٢٠٠٠ طن شهرياً كثمرة لمجهود الشركة في الملف منذ مارس ٢٠٢٠ الماضى الامر الذى سيساهم كثيراً في الحصول على أفضل مزيج بيعى للشركة ومن تعظيم مستويات الربحية .

موضوع السياسة الحماية

بالنسبة لموضع شكوى الوقاية ضد الزيادة في الواردات من منتجات القوالب والسلندرات والسلك بالسوق المحلى والمقدم عن طريق قطاع المعالجات التجارية بوزارة الصناعة والتجارة ضد تدفق المعدن الوارد من الخارج أى السوق المحلى واستكمالاً باقى الاجراءات والتي أنهت مؤخراً بجلسة الاستماع العلنية يوم ٢٠٢٠/١٠/٢٦ والتي شملت المصدرین والمستوردين المحليين فضلاً عن المفوضية الأوروبية وممثل مجلس التعاون الخليجي . وجارى العمل في هذه القضية مع قطاع المعالجات بوزارة التجارة والصناعة وسوف تقوم جهة التحقيق من قطاع المعالجة بزيارة الشركة بنجع حمادى للتحقق من البيانات المقدمة .

أسباب خسائر الشركة

- الزيادة الكبيرة في تعريفية الطاقة الكهربائية مقارنة بجميع المصادر العالمية .
- إنخفاض سعر المعدن ببورصة لندن للمعادن (وصولاً لمتوسط السعر إلى حوالي ١٦٧٥ دولار / طن) خلال العام المالي المنصرم .
- إنخفاض سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري .
- زيادة كمية المعدن الوارد من الدول الخارجية مثل (الصين - فيتنام - بعض دول الخليج) ذو السعر المنخفض نتيجة لانخفاض تكاليف الطاقة التي لا تقارن والتكاليف النظرية المماثلة بشركة مصر للألومنيوم فضلاً عن ما تتمتع به من إعفاءات جمركية .
- جائحة كورونا العالمية (كوفيد ١٩) .

رؤى الشركة لتخفيض تلك الخسائر والتتحول من الخسارة إلى الربح

- التوسع باستخدام خلايا جديدة ذات تكنولوجيا متقدمة بإنتاج أعلى وإستهلاك منخفض للطاقة (الخط السابع) .
- تخفيض قيمة مشتريات الشركة من الخامات الأساسية (أملاح - فحم - قار) وذلك بوضع ضوابط دقيقة ومراجعة للأرصدة والمخزون من هذه الخامات والتوجه بالشراء المباشر لها وتحجيم الاعتماد على الوكلاء (على سبيل المثال التعاقد على شراء ألومنينا من شركة معادن - السعودية والاستفادة من جودة خاماتها والاستفادة من مزايا الإعفاءات الجمركية من الدول العربية والاستفادة من السعر التنافسي المقدم) . كما هو موضح بالجدول بالنسبة للألومنينا اجمالي وفر يعادل ٣,٩٩٠,١٥٥ جنيه مصرى وتوفير سيولة مالية بالشركة بمبلغ ١٨٠,٦٣٨,٦٤٠ جنيه مصرى

البحث والمحاولات الجادة لفتح أسواق جديدة للمبيعات (عالمية - محلية) مع محاولة إنتاج منتجات جديدة مطلوبة بالأسواق وذلك باستخدام الماكينات والمعدات الحالية في الشركة مع إدخال بعض التعديلات المطلوبة من قبل مهندسى وفنيين الشركة، على سبيل المثال (إنتاج سلك قطر ٩ سم - إنتاج قوالب سبايكية وزن ٢٢ كجم) .

- الاستفادة من تطبيق الاتفاقيات العالمية للإعفاءات الجمركية على الواردات مثل إتفاقية (MERCOSUR) مع البرازيل.
 - إنتاج الكثير من قطع الغيار في ورش التجهيزات الخاصة بالشركة مما أدى إلى خفض قيمة مشتريات الشركة من قطع الغيار لقطاعات الشركة المختلفة مع محاولة خفض قطع الغيار المستوردة بأقصى ما يمكن على سبيل المثال (تم تصنيع قنطرة أنودية لأول مرة بالشركة - تصنيع شناير محطة بورش الشركة).
 - تصنيع قطع غيار للشركات الشقيقة لزيادة دخل الشركة (صناعة درافيل الزهر المرن - العديد من قطع الغيار والمسبوكات).
 - محاولة الوصول بالسلامة والصحة المهنية لجميع العاملين إلى حالة صفر إصابات عمل .
 - **السيد المهندس / محمد السعداوي - رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية ورئيس الجمعية العامة للشركة .**
شكراً يا باشمهندس / محمود . نشكرك على العرض .
 - **السيد المهندس / محمد السعداوي - رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية ورئيس الجمعية العامة للشركة .**
الجهاز المركزي للمحاسبات . يفضل .
 - **السيدة المعاشر / أمانى طلام الدين عبدالله - وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مرافقه مسابقات الصناعات المعدنية**
كل سنة وحضراتكم طيبين ، التقرير عن القوائم المالية المعدلة معروض على حضراتكم ، ونتمنى أن تتجاوز الشركة المرحلة الحالية وتعود لسابق عهدها ، يفضل السيد المحاسب / عصام الدين رجب الطحاوى - بعرض بعض النقاط السلبية بالقوائم المالية
 - **السيد المحاسب / عصام الدين رجب الطحاوى . مدير عام - نائب مدير الإدارة**

الملاحظة:

عرض القوائم المالية:-

قامت الشركة بتغطيتها من الأرباح العام والإحتياطي القانوني والإحتياطي النظامى (نحو ١,٦٧١ مليار جنيه نحو ٤٣٧ مليون جنيه ، نحو ٨١٥ مليون جنيه) قبل إعتماد ذلك من الجمعية العامة للشركة بالمخالفة للمادة رقم (٣٢) من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فـإن الأمر يتطلب الدعوة إلى جمعية عامة غير عادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها نظراً لتجاوز رأس المال المصدر وفقاً لما تقضى به المادة رقم ٣٨ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والمعدل بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠.

يتعين الالتزام بما يقضي به قانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٩١ والمعدل بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية.

رد الشركة :

تم عمل مذكرة معتمدة من مجلس إدارة الشركة العاديّة الاحتياطيات المستخدمة لتفطير الخسائر في قائمة المركز المالي .

ما زلنا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات وفي ضوء ما تم إخطار الشركة المالية بضرورة العرض السليم لقوائم المالية على الجمعية العامة وبما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية والقوانين المنظمة لذلك .

الملاحظة:-

فقرات أساس استنتاج رأي متحفظ :-

تضمنت الإيرادات الأخرى نحو ٨٣ مليون جنيه تمثل فوائد عن رصيد مدروز من شركة النحاس المصرية المتوقفة منذ عام ٢٠١٩/٨/٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٢٠/٨/٢٠، وذلك لعدم قدرة العميل على سداد مدروزات يرجع تاريخ بعضها لفترة لا تخص الحالية وبالرغم من عدم وجود اتفاق مع العميل على تحمله لهذه الفوائد وكذلك عدم قدرة العميل على سداد مدروزات يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٧/٨/٢٠، وذلك نحو ٦٤,٨٨٠ ألف جنيه بخلاف نحو ٩٧٦ ألف جنيه بالباقي مقيمة بالحسابات المدينة لدى شركات الأنود الكربونية ببلوكتات تابعة - تتعارض عدم التزام المفترض على قبضتها - مع عدم وجود اتفاق تعاقدي وتعارض عدم التزام المفترض على مدروزات الشركة المفترض بحسب معايير المحاسبة رقم (١١) المعدل بشأن الإيراد فقرة (٤٣).

٢- يتعين تطبيق المعيار سالف الذكر ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختلفة وتعلية إيرادات الفترة بما يخصها فقط وذلك بعد موافقة العميل على تحمل هذه الفائدة.

رد الشرکہ:-

تم احتساب الفوائد المستحقة على مديونية العميل بتلك القيمة المستحقة ، مع دراسة قدرة العميل على السداد وتنفيذ معيار المحاسبة المصري المشار إليه في حالة تعسر العميل .

الطبعة الثانية

الملاحظة:-

لم يتم تأثير قائمة الدخل بمصروفات بنحو ١٣,٣٥٠ ٢٠٢٠/٦/٣٠ وبيانها كالتالي :-

نحو ١٠,١٢٤ مليون جنيه (ما أمكن حصره) قيمة مصروفات تم تسجيلها في شهر ٢٠٢٠/٧.

ينبع إجراء التصويب اللازم وحصر كافة المصاروفات التي تخص العام لإظهار القوائم المالية على حقيقتها وأعمالاً لمبدأ استقلاله نحو ٣٢٦ مليون جنيه فيما المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب العقارية حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نتيجة التسوية مع المصلحة.

رد الشركة:-
نظرنا التأكيد ورد المستندات بعد اعداد العدانية تم تسليم تلك المبالغ في يوم ٢٠١٣

سیدنا مسیح

النحوين ما زلنا عند رأينا فيما ورد باللحظة من توصيات لذاك لما ذلك على صحة القوائم المالية وإنماً لمبدأ استقلال السنوات المالية.

الملاحظة:-

تضمنت الاستثمارات طويلاً الأجل نحو ١٥١,٨٥٥ ألف سهم (تعادل ٣٣,٨٥٥ مليون جنيه) يمثل تكلفة مساهمة الشركة بواقع ٠,٦٣٪ من رأس مال الشركة الأندية الكندية (شركة مصرية بلوكات الأندية الكندية) ، وفي ضوء موافقة مجلس إدارة الشركة بجولته بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٠ رقم ٢٠١٨/٦ رقم ٢٠١٨/٥/٢٠ برفع الحضور على التخارج من الشركة المذكورة ، لعدم قدرة الشركة على التزاماتها وتحقيقها إجمالي خسائر بنحو

٢٠٠٨٢٩ مليون دولار (بما يعادل نحو ٣٤٦,٦٢ مليون جنيه) حتى ٢٠١٨/١٢/٢١ ، وفي ضوء قيام الشركة القابضة باتخاذ الإجراءات القانونية لتقديم بلاغ إلى نيابة الأموال العامة العليا رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٩ .
يتعين على الشركة دراسة تكوين المخصصات الالزامية لمقابلة الالتزامات المحتملة التالية:-

الإض محل في قيمة الاستثمارات المشار إليها أعلاه.
الكافالة التضامنية بـ ٦٣,٨ مليون دولار (بما يعادل ١,٠٦٢ مليار جنيه) بحصة ١٢,٧ مليون دولار (تعادل نحو ٢١١ مليون جنيه) بنسبة ٢٠% من التسهيلات الائتمانية من البنك الأهلي سوستي وال الأهلي المصري لصالح الشركة المصرية لبلوكات الآتوه.
قرض المساعدة المنوحة للشركة المذكورة أعلاه البالغ نحو ٧,٥٠٨ مليون جنيه.

رد الشركة:-

أفادت الشركة القابضة للصناعات المعدنية بأنه تم عمل مناقصة محدودة بين المكاتب الاستشارية المعتمدة لعمل دراسة متكاملة للشركة والتي تتضمن عمل خارطة طريق للشركة والمبالغ المطلوب ضخها لاصلاح الهيكل التعميلي لها ومدى جدوى استثمارية المشاركة لحصة راس المال العام وابداء الرأى الأفضل للاستثمار او التخارج ويتم فتح المظاريف يوم ٢٠٢٠/١١/٤ .

التعليق:-

ما زلنا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات لما لذلك من آثار على القوائم المالية المعروضة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

الملاحظة:-

لم يتضمن مخصص القضايا البالغ نحو ١,١٥٥ مليون جنيه أية مبالغ عن القضية رقم ١٩ لسنة ٢٠١٩ تجاري قنا والتي تم رفعها ضد الشركة وأخرين من شركة الخدمات البترولية بتروتريدين عبارة عن مدینونيات استهلاك الغاز وفرق في السداد وفوائد تأخير و مدینونيات تجاوز الاستهلاك بنحو ٤٤,٨٠٣ مليون جنيه هذا فضلاً عن فوائد التأخير عن مطالبات المسحوبات غير المسددة حيث تبين من خلال بيان القضايا بأن رأى الشئون القانونية بالشركة هو إحتمال خسارة القضية.
يتعين تدعيم مخصص القضايا لتخطية مخاطر خسارة القضية المشار إليها.

رد الشركة:-

أفادت الشئون القانونية برد لاحق بان موقف الشركة القانوني من هذه القضية يسمح باحتمال المكسب.
التعليق:-

ما زلنا عند رأينا من ضرورة تدعيم مخصص القضايا في ضوء ما ورد مسبقاً ببيان القضايا الوارد من الشئون القانونية وعدم موافتنا بالأسس التي بناء عليها تم تغيير رأى الشئون القانونية في ظل عدم وجود أية مستجدات في الإجراءات القضائية.

الملاحظة:-

لم تتأثر القوائم المالية المعدة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٧٨٨,٧٢١ مليون جنيه لعدم إثباتها بدفعات وسجلات الشركة وبيانها كالتالي:-
نحو ٥٨٥,٦٩٩ مليون جنيه المعادل لـ (نحو ٥٥٢,٥٥٨ مليون دولار، نحو ١٩,٥٥٨ مليون يورو) عبارة عن اعتمادات مستندية مفتوحة تتضمنها شهادات البنك.
نحو ١٧٨,٠٨٢ مليون جنيه المعادل لـ (مبلغ ٩,٩٠٠ مليون يورو) تحت مسمى اعتمادات مستندية معززة بشهادة بنك الإمارات دبي الوطني غير مدرجة بدفعات الشركة.

التعليق:-

نحو ٧,٤٣٦ مليون جنيه تمثل قيمة تسهيلات أنتمانية بشهادة بنك البركة والبنك الأهلي الكويتي غير مسجلة بدفعات الشركة.
نحو ٦,٦٥٦ مليون جنيه تمثل شيكات تحت التحصيل بشهادة بنك قطر الوطني الأهلي والبنك العربي الإفريقي غير مثبتة بدفعات الشركة.
نحو ٥,١٥٨ مليون جنيه المعادل لـ (مبلغ ٨٦٤ جنيه أسترليني، ٢١٤٧٥٣ دولار، ٩٠٤٥,٨٦ يورو) تحت مسمى مستند تحصيل إستيراد بشهادة بنك البركة.
نحو ٣,١٩٦ مليون جنيه المعادل لـ (مبلغ ٩٣٨٩٢ دولار، ٩٣٧٧٤,٢٨ يورو) تحت مسمى تحصيل مستندى بشهادة البنك الأهلي الكويتي.
نحو ٢,٣٥٢ مليون جنيه إيداعات بنكية لم تثبت بسجلات وحسابات الشركة مما يشير لعدم صحة الأرصدة المرتبطة بهذه الإيداعات (مثل العملاء والبنوك.....).
نحو ١٣٧ ألف جنيه تم خصمها من حساب بنك الإمارات دبي الوطني ولم يتم التعرف على أسباب خصمها ولم يتم إثباتها بالدفعات.
يتعين إجراء التصويب اللازم بإثبات كافة المعاملات البنكية بحساباتها المختلفة لما لذلك من آثار على القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

رد الشركة:-

سيتم فتح حساب لاثبات الشيكات تحت التحصيل في قائمة المركز المالي خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ .
سيتم فتح حساب لاثبات الشيكات تحت التحصيل في قائمة المركز المالي خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ .
التعليق:-

رد الشركة غير كافي وعليه ما زلنا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات لما لذلك من آثار على سلامة عرض القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .
الملاحظة:-

لم يتم إجراء مطابقات مع العلامة والموردين المحليين بإستثناء عدد (١٢) عميل ، (٦) موردين فقط مما يحول دون الوقوف على صحة تلك الأرصدة في قطاع المركز المالي في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، هذا فضلاً عن التأخر في إرسال المصادرات بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٦ الأمر الذي لم يسمح لنا بتلقي الردود على تلك المصادرات قبل مراجعة القوائم المالية للتحقق من صحة الأرصدة وبالتالي فتلك الأرصدة تعبّر عن وجهة نظر الشركة فقط ، كما لوحظ أن المطابقات تتم مع نفس الموردين كل عام وبعضها به فروق منذ عشر سنوات ولم يتم حلها مثل الفروق مع شركة النصر لصناعة الكوك وشركة الحديد والصلب المصرية.

يتعين إجراء مطابقات مع باقي العلامة والموردين للتحقق من صحة الأرصدة في تاريخ المركز المالي مع مراعاة إرسال المصادرات للعلامة قبل مراجعة القوائم المالية بوقت كاف يسمح بتلقي الردود على تلك المصادرات لتحقيق الفائدة من إرسالها مع بحث ودراسة الخلافات الناشئة بتلك المطابقات وإتخاذ اللازم في ضوء ذلك.

رد الشركة:-

تم إرسال خطاب للمطابقة على ارصدة كبار العلامة للمطابقة على رصيد ٢٠٢٠/٦/٣٠ ولم يحضر سوى (١٢) عميل نظرا لظروفجائحة كورونا.
تم إرسال خطابات لجميع الموردين ونظرا لظروفجائحة كورونا تم التقصير من جانبهم رغم ذهاب المختصين للمطابقة الى القاهرة و الاتصال المستمر خلال الفترة ومحاولة عمل المطابقات بالفاكس.

جارى مخاطبة الموردين عن تلك الارصدة و تحديد الخلافات وتسويتها.

التعليق:-

ما تم إتخاذه من إجراءات من جانب الشركة غير كافي وعليه ما زلنا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات لما لذلك من تأثير على الحصول على أدلة إثبات كافية.

الملاحظة:-

لم تقم الشركة بمراجعة أثر تغير أسعار الضريبة على رصيد الضريبة المؤجلة منذ بداية الرصيد عند تطبيق نسبة ٢٢,٥% . كما قامت الشركة بتحويل نحو ٤١ مليون جنيه من حساب الآلات إلى حساب الحاسبات الآلية خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤ ، ولم يتم الإعتراف بها من قبل مصلحة الضرائب مما يؤثر على

حساب كل من ضريبة الدخل ورصيد الالتزامات الضريبية المؤجلة بالأرصدة الدائنة بالمخالفة لما تنص عليه الفقرات رقم ٤٧ ، ٤٨ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤).

يتعين البحث والدراسة وإجراء التصويب اللازم.

رد الشركة:-

سيتم اجراء التصويب بناء على اخر فحص ضريبي معتمد لعام ٢٠١٥.

التعليق:-

ما زلنا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات لما لذلك من آثار على القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣.

الملاحظة:-

لم نتمكن من التتحقق من أرصدة الإعتمادات المستندية لشراء سلع وخدمات في تاريخ الميزانية لعدم ورود شهادات بنكية تؤكد صحتها ، نتيجة ورود شهادات يأجمالي قيمة الإعتمادات المفتوحة بمبالغ إجمالية غير موضح بها مفردات تلك المبالغ على كل إعتماد مستند و عدم ورود أية شهادات بالبعض الآخر. يتعين موافاتنا ببيان تحليلي من البنك بتلك الإعتمادات للتحقق من صحة أرصدقها في ٢٠٢٠/٦/٣.

رد الشركة:-

جارى مخاطبة البنك لموافقتنا بشهادات موضح بها الإعتمادات المستندية تفصيلا .

التعليق:-

رد الشركة مكرر و ما زلنا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات لما لذلك من تأثير على الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة.

الملاحظة:-

لم نواف بالشهادات المؤيدة لأرصدة بعض الحسابات بالبنك في ٢٠٢٠/٦/٣ ومن أمثلة ذلك (بنك أتش أس بي سي ، البنك الأهلي فرع علوى ، البنك العربي ، بنك عوده ، بنك التعمير والإسكان ، بنك المصرف المتحد ، بنك أوف سكوشيا ، البنك الأهلي المصري ، البنك التجارى الدولى ، مصر إيران) ، وكذا لم نواف بشهادات تؤيد صحة رصيد بنحو ٣٨٣,٠٧٥ مليون جنيه أذون الخزانة بالبنك العربي الأفريقي الدولى ، نحو ٤,٧٧٥ مليون جنيه أذون خزانة طرف البنك الأهلي فرع علوى.

يتعين موافاتنا بالشهادات البنكية المؤيدة للأرصدة أعلاه للتتأكد من صحتها في ٢٠٢٠/٦/٣.

رد الشركة:-

جارى المتابعة مع تلك البنوك للحصول على الشهادات المطلوبة.

التعليق:-

رد الشركة مكرر دون إتخاذ أية إجراءات نحو التصويب و ما زلنا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات لما لذلك من تأثير على الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة.

الملاحظة:-

المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية يصعب الاعتماد عليها في قياس قدرة المنشأة على توليد نقدية وما يعادلها أو تقدير التغيرات في صافي موجودات المنشأة وهيكلها التمويلي (بما في ذلك السيولة والملاعة المالية) نظرا لعدم إثبات بعض المعاملات البنكية المباشرة التي لها تأثير على الطريقة المباشرة التي تتعرض بها التدفقات النقدية والتي يتم بمقتضاها الإفصاح عن التفاصيل الرئيسية للمقاييس النقدية والمدفوعات النقدية بالاجمالي وفقاً لمعايير المحاسبة رقم (٤) فقرة (١٨) بشأن قائمة التدفقات النقدية.

يتعين إثبات كافة المعاملات المتاخر إثباتها مما لذلك من أثر على اعداد وسلامة القوائم المالية.

رد الشركة:-

جارى المتابعة مع البنوك لإثبات تلك المعاملات .

التعليق:-

رد الشركة مكرر دون إتخاذ أية إجراءات نحو التصويب و ما زلنا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات لما لذلك من أثر على اعداد وسلامة القوائم المالية.

الملاحظة:-

فقرات توجيه الانتباه:-

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظا ، نود أن نوجه الانتباه إلى ما يلى:-

تتضمن الأصول الثابتة نحو ٣٥٧,١ مليار جنيه تكلفة أصول مهلكة بالكامل ولازالت تستخدم بنسبة نحو ١٨% من تكلفة الأصول (طبقاً للدرج بالإيضاحات المتنمية للقوائم المالية)

نوصي بدراسة مدى حاجة الشركة لتحديث وتدعم أصولها الثابتة.

رد الشركة:-

سيتم العمل على تحديث اصول الشركة في ضوء السيولة المتاحة لتحقيق المنفعة الاقتصادية القصوى من تلك الاصول.

التعليق:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة وعليه ما زلنا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات.

الملاحظة:-

لم نواف بشهادة من مصلحة الشهر العقاري موضحاً بها كافة أملاك الشركة تفصيلاً في ظل وجود بعض الأراضي التي لم تتمكن الشركة من تسجيلها حتى تاريخه مثل أرض الشركة بالبلينا.

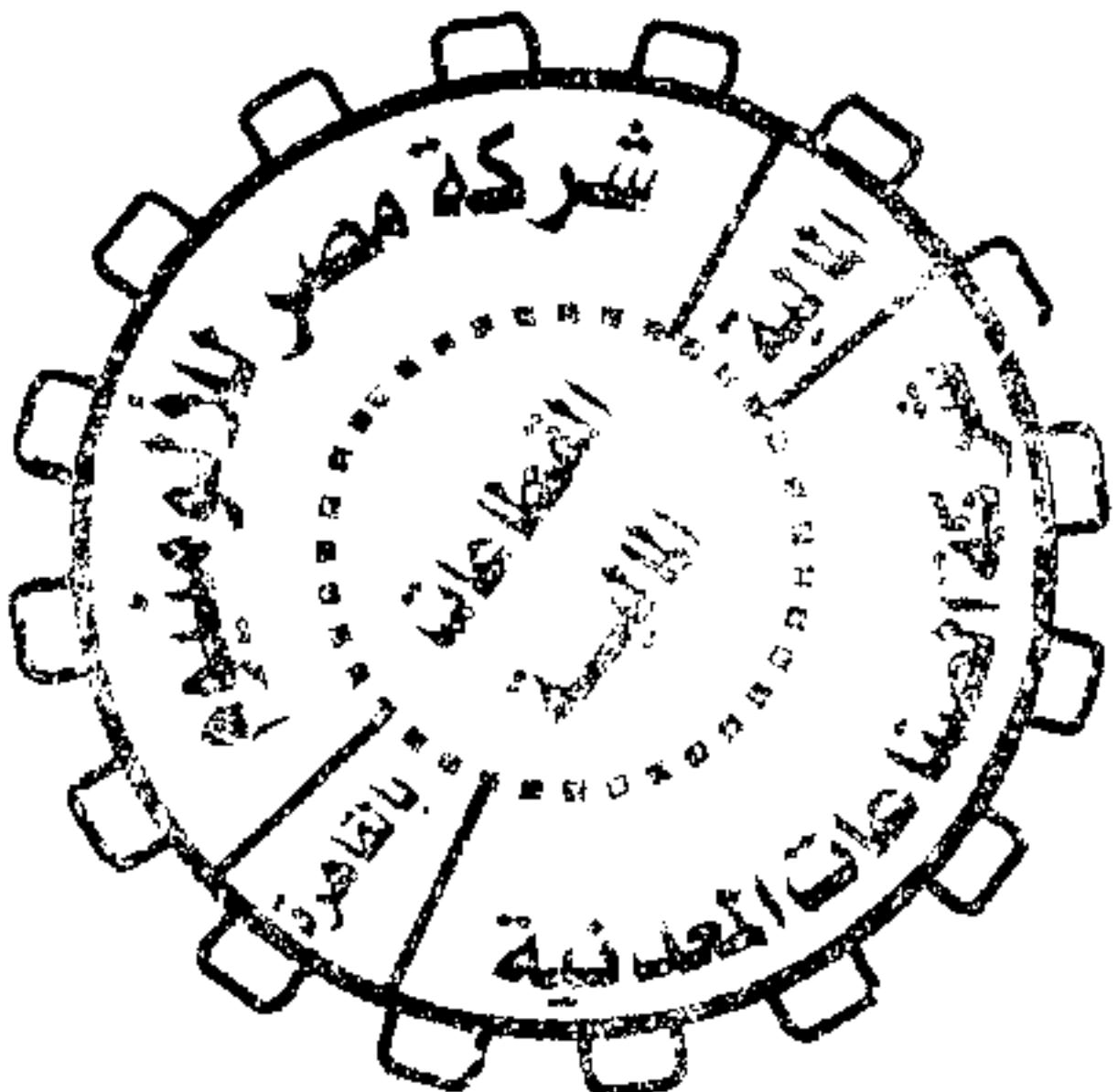
يتعين موافاتنا بشهادات موضحاً بها كافة أملاك الشركة تفصيلاً مع العمل على سرعة تسجيل أرض البلينا.

رد الشركة:-

سيتم طلب شهادة تفصيلية من مصلحة الشهر العقاري لكافة املاك الشركة وسنوافيكم بها عند ورودها، بالنسبة لارض البلينا لم تلتزم باقى الشركات بسداد رسوم التسجيل حسب البند التاسع من عقد البيع.

التعليق:-

ما زلنا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات.



الملاحظة:-

تتضمن الأصول الثابتة أصولاً غير مستغلة وطاقات عاطلة بنحو ٧٢,٢٥٦ مليون جنيه بخلاف عدد ١١٩ خلية متوقفة لعدم عمل العمارات الازمة لها - كما هو موضح أدناه:-

نحو ٦٢,٠٧٣ مليون جنيه محطة توليد الكهرباء معطلة منذ عام ٢٠١٣ .
نحو ١٠,١٨٣ مليون جنيه قيمة ماكينة تعریج الشريحة بالدرفلة والمشتراء في ١٩٩٧/١١/١ وما زالت الشركة لم تتفز بشانها توصية الجمعية العامة العادي المنعقدة في ٢٠١٥/٩/٣٠ بضرورة التصرف الاقتصادي.
يتعين العمل على الإستفادة من تلك الأصول ، وكذا الالتزام بما ورد من توصيات الجمعية العامة.

رد الشركة:-

جارى العمل على اصلاح التوربينة الخاصة بمحطة التوليد ، جاري الالتزام بما ورد من توصيات الجمعية العامة للعمل على التصرف الاقتصادي بشأن ماكينة التعریج وتسويقها للبيع.

التعقيب:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة وعليه ما زلتا عند رأينا فيما ورد بالملحظة من توصيات.

الملاحظة:-

تضمنت المشروعات تحت التنفيذ نحو ٣,٠٣٩ مليون جنيه منذ عام ٢٠١٤ ما تم سداده بالاعتماد المستند رقم ١١٠٣٤٧ لاصلاح توربينة الضغط العالي لدى المورد شركة TMS ، وبالرغم من وصول التوربينة إلا أن الأمر ما زال معلق خلاف ما ورد بـ تقاريرنا السابقة في هذا الشأن بأن التركيبات والتشغيل تم خلال شهر اكتوبر ٢٠١٨ ، بالإضافة لخطاب السيد المهندس مدير محطة توليد الكهرباء لمدير عام التكاليف التاريخ (بدون) الذي أشار فيه إلى أن التشغيل المتوقع للمحطة في النصف الثاني من أغسطس ٢٠١٩ الأمر الذي لم يتم حتى تاريخه.

يتعين موافاتنا بجدوى الإصلاح ، ومدى احتياج الشركة لهذه التوربينة في ظل فترة الإصلاح لأكثر من ٥ سنوات والتي كان المقرر لها ٧ أسابيع فقط.

رد الشركة:-

الجذوي من اصلاح للتوربينة هو توفير للطاقة الكهربائية في ظل الارتفاع المستمر في اسعار الكهرباء ولتحقيق اقصى استفادة من اصول الشركة .

التعقيب:-

رد الشركة يبين احتياج الشركة لمحطة توليد الكهرباء وهو ما يتنافي مع استمرار تعطلاها منذ عام ٢٠١٤ وعدم الإستفادة منها وعليه يتعين العمل على سرعة الإصلاح للاستفادة من الأصول المعطلة.

الملاحظة:-

قامت الشركة بتشكيل لجنة لدراسة الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة نتج عن تلك الدراسة تخفيض مصروف الإهلاك خلال العام المالي بنحو ٣٩,٣ مليون جنيه عن العام السابق حيث قامت اللجنة المشكلة لهذا الغرض بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية اعتماداً على الخبرة الفنية للسادة أعضاء اللجنة دون وجود أساس لذلك مما يحول دون الوقوف على صحة هذا التقدير وقد انعكس ذلك في قيام اللجنة بتقدير الزيادة عن العمر المتبقى وكان من المفترض تقدير العمر المتوقع للأصل وليس الزيادة عن العمر المتبقى .

يتعين على الشركة العمل على تلافي الملاحظات المشار إليها بعاليه .

رد الشركة:-

سيراعى ذلك عند اعداد الدراسة القادمة لتقدير للأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة تلافي لتلك الملاحظات ووضع اسس يتم عليها تقدير اعضاء الجان للاعمار الإنتاجية للأصول الثابتة .

التعقيب:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة وعليه ما زلتا عند رأينا فيما ورد بالملحظة من توصيات.

الملاحظة:-

لم يتم حتى تاريخه موافاتنا بنسخة من مضمون الشكوى المقدمة من العامل/ الطيب احمد عوض وحيثيات الحفظ الإداري في القضية رقم (٣٤٣٥) بشأن استبعاد نظام المعلومات المتكامل البالغ تكلفته نحو ١٨ مليون جنيه دون الإستفادة منه أو تحقيق أية منافع اقتصادية منذ التعاقد عليه عام ٢٠٠٦ في ضوء وجود شبهة مخالفة مالية بالمخالفة للمادة رقم (٥) بند ثالثا والمادة رقم (٤) فقرة (١١) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعديل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ والتي تقضى باختصاص الجهاز المركزي بفحص ومتابعة القرارات الصادرة من الجهات الخاضعة لرقابته في شأن المخالفات المالية التي تقع بها وذلك للتأكد من أن الإجراءات المناسبة قد اتخذت بالنسبة لتلك المخالفات وبعد من المخالفة المالية كل تصرف خاطئ عن عدم أو إهمال أو تقدير يترتب عليه صرف مبلغ من أموال الدولة بغير حق أو ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو للهيئات العامة أو غيرها من الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز.

يتعين موافاتنا بنسخة من الشكوى.

رد الشركة:-

تمت مخاطبة السيد المستشار رئيس نيابة نجع حمادى الكلية للموافقة والتصریح على نسخ الشكوى المقدمة من العامل / الطيب عوض احمد عوض فى القضية رقم ٣٤٣٥ لسنة ٢٠١١ ادارى نجع حمادى وقد رد سعادته انه في الوقت الراهن لا يمكن الحصول على نسخة من الشكوى المذكورة حيث ان ملف القضية بالكامل بجهة التفتيش القضائى على اعمال النيابة العامة .

التعقيب:-

ما زلتا عند رأينا فيما ورد بالملحظة من توصيات.

الملاحظة:-

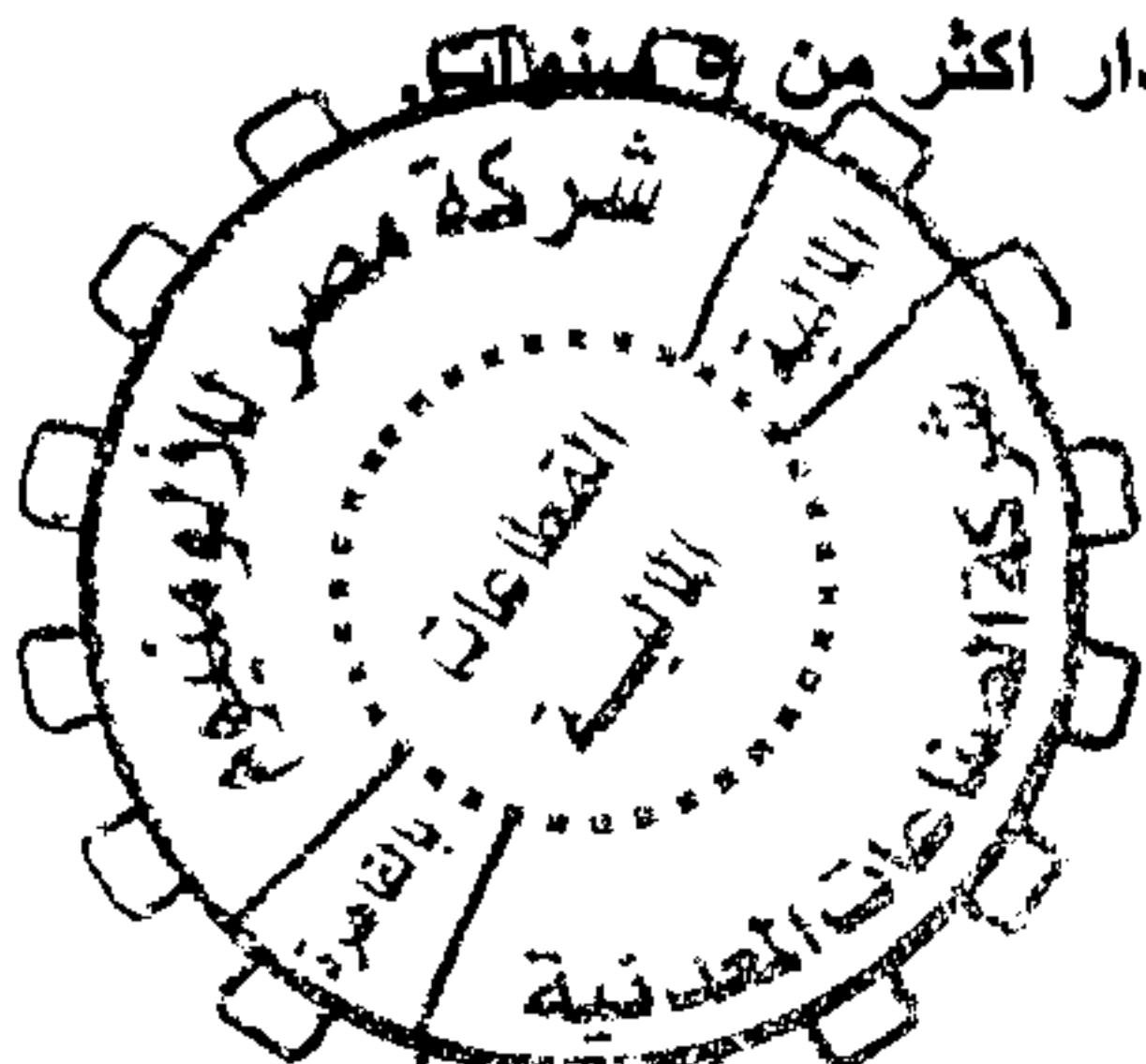
ما زالت الشركة تحفظ بمجموعة من الإستثمارات طويلة الأجل والمتداولة في ٢٠٢٠/٦/٣ بنحو ١٧٨,٤٨٣ مليون جنيه تعد بمثابة إستثمارات غير ذي جدوى اقتصادية على النحو التالي:-

نحو ١٣٧,١٢٥ مليون جنيه تكلفة استثمارات بشركة الحديد والصلب وبقيمة عادلة (٥٠,٦٩٨ مليون جنيه) لم يتحقق منها أية عوائد مالية للشركة منذ أكثر من عشرة أعوام.

نحو ٣٣,٨٥١ مليون جنيه استثمارات (تعادل ٥,٨ مليون دولار أمريكي) تكلفة مساهمة الشركة بواقع ٢٠% من رأس مال الشركة المصرية لبلوكتات الأنوود الكربونية دون تحقيق أي عوائد منذ تاريخ الاستثمار عام ٢٠١٠ .

نحو ٧,٥٠٧ مليون جنيه قرض مساندة للشركة المصرية لبلوكتات الأنوود الكربونية بعائد سنوي ١٣% لم تستطع الشركة تحصيله على مدار اكثر من ٣ سنوات.

يتعين موافاتنا بأسباب احتفاظ الشركة بهذه النوعية من الاستثمارات التي فقدت نحو نصف قيمتها ودون تحقيق أية عائد.



رد الشركة:-

سيتم التصرف بالبيع في ضوء الظروف الاقتصادية المناسبة وتحسين قيمة السهم، أفادت الشركة القابضة للصناعات المعدنية بأنه تم عمل مناقصة محدودة بين المكاتب الاستشارية المعتمدة لعمل دراسة متكاملة للشركة والتي تتضمن عمل خارطة طريق للشركة والمبالغ المطلوب صخها لاصلاح الهيكل التمويلي لها ومدى جدوى استمرارية المشاركة لحصة راس المال العام وابداء الرأى الأفضل للاستثمار او التخارج ويتم فتح المظاريف يوم ٢٠٢٠/١١/٤.

التعليق:-

ما زلنا عند رأينا من ضرورة إعادة النظر في جدوى الاحتفاظ بهذه الإستثمارات في ضوء عدم تحقيق أية عوائد منها.

الملاحظة:-

بلغ إجمالي المخزون نحو ٦,٤٢٤ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل نحو ٥,٧٨٤ مليون جنيه في العام السابق، هذا وقد تم جرد المخزون في تاريخ المركز المالي ٢٠٢٠/٦/٣ بمعرفة إدارة الشركة فيما عدا مخازن الخامات والإنتاج التام حيث تم أخذ الرصيد الدفتري لهما لتفشي جائحة كورونا وإتخاذ إجراءات احترازية من قبل الشركة لمنع إنتشار العدوى وذلك وفقاً للخطاب الوارد من الشركة لإدارتنا ولم يتم إشرافنا على الجرد تنفيذاً للأجراءات الاحترازية وقد إعتمدت الشركة على إجراءات بديلة للتأكد من صحة الرصيد الدفتري ، وقمنا باجراء الاختبارات التأكيدية للأجراءات البديلة.

بلغ المخزون الراكد وبطء الحركة نحو ٣٦٣ مليون جنيه (نحو ٦٣ مليون جنيه راكد) طبقاً لقرار اللجنة المشكلة لهذا الأمر. يتعين إعادة تصنيف المخزون وفقاً لما انتهت إليه اللجنة مع العمل على سرعة التصرف الاقتصادي فيه.

رد الشركة:-

أفاد قطاع المخازن بالاتي :-

تم تحديد الأصناف الاستراتيجية بطينة الحركة بالتنسيق مع قطاعات الشركة المختلفة.

تم تخصيص مخزن مستقل لعرض الأصناف الراکدة التي يمكن الاستفادة عنها لسهولة التصرف فيها.

تم تشكيل لجنة برئاسة السيد المهندس / مدير عام المخازن العمومية لمتابعة تنفيذ جميع التوصيات المشار إليها.

يتم عرض الرواکد من قطع الغيار بالمزادات العلنية سنوياً.

وخاري مخاطبة الشركات الشقيقة للتصرف الاقتصادي في المخزون الراکد

التعليق:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة وعليه ما زلنا عند رأينا فيما ورد بالملاحظة من توصيات.

الملاحظة:-

بلغت أرصدة العملاء في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٩٠٢,٣٤٩ مليون جنيه (بعد استبعاد المخصص) مقابل نحو ٧٧٨,٨٥٠ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ ، تعبير عن وجهة نظر الشركة وقد لوحظ ما يلى:-

أرصدة متوقفة لبعض العملاء بنحو ٤٦٣ ألف جنيه يرجع جانب منها لأكثر من ثلاثة سنوات ومكون عنها مخصص بكم القيمة دون إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأن تحصيل المديونية حفاظاً على حقوق الشركة طرف الغير ، كما ظهرت بعض ارصدة العملاء الدائنة المتوقفة دون بحث أو دراسة أو مصادقة بلغت نحو ١,٤٣٣ مليون جنيه.

يتعين موافقتنا بأسباب التي حلت دون إتخاذ الإجراءات القانونية تجاه حفظ حقوق الشركة طرف الغير والعمل على تحصيلها مع بحث الأرصدة الشاذة المتوقفة وموافقتنا بما تسفر من نتائج.

رد الشركة:-

جارى اتخاذ الاجراءات القانونية لحفظ حقوق الشركة .

التعليق:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة وعليه ما زلنا عند رأينا فيما ورد بالملاحظة من توصيات.

الملاحظة:-

بلغت مديونية العميل شركة النحاس المصرية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١٨٥,١٦٢ مليون جنيه حيث لم يتم اجراء مطابقة مع العميل منذ ٢٠١٨/١/٢٢ على ٢٠١٧/١٢/٢١ الأمر الذي لم نتمكن معه من الحكم على صحة ذلك الرصيد ، هذا فضلاً عن تضمين الرصيد نحو ٩٦,٧٨٦ مليون جنيه تمثل مديونية متوقفة قدمت عنها الشركة القابضة خطابات ضمان غير بنكية وذلك دون جدولة لسداد المديونية ولم تتخذ الشركة أي إجراء قانوني تجاهها ، كما تختلف الشركة بعد عدد ١٣ شيك بنكي ياجمالي نحو ٦٦,٥ مليون جنيه مصدرة من العميل كضمانه ويرجع تاريخ تحريرها للفترة من أغسطس ٢٠١٣ إلى فبراير ٢٠١٤ دون أن يتم تقديمها للتحصيل في تاريخ إستحقاقها الأمر الذي أدى إلى سقوط الحق فيها وإنقاء الغرض منها فضلاً عن الإحتفاظ بها بإدارة المبيعات بالمخالفة للمادة ٢٧ من لائحة الشركة التي تحظر على غير أمناء الخزن الاحتفاظ بالشيكات.

يتعين مطالبة الشركة القابضة للصناعات المعدنية بسداد المديونية المستحقة على شركة النحاس في ظل وجود ضمانة غير بنكية منها لتلك المديونية خاصة مع موافقتنا بأسباب عدم تقديم الشيكات البنكية المحفوظة لدى الشركة للتحصيل في تاريخ إستحقاقها والإلتزام بلائحة الشركة.

رد الشركة:-

تم مخاطبة الشركة القابضة لسداد قيمة خطابات الضمان في أكتوبر ٢٠٢٠ ولم نوافي بالرد حتى تاريخه ، ويوجد خطابات ضمان من الشركة القابضة سارية حتى شهر ٢٠٢٠/١٢ وسيتم التنبيه بالالتزام بلائحة الشركة في هذا الشأن

التعليق:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة وعليه ما زلنا عند رأينا فيما ورد بالملاحظة من توصيات.

الملاحظة:-

تبين عدم الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية على النحو الموضح أدناه: إثبات مبيعات عملاء الخارج في نظام المعلومات بالدولار الأمريكي بعض النظر عن عملة التعامل الفعلية. بالمخالفة للفقرة رقم (٨) تعريفات من معيار المحاسبة المصري رقم ١٢ - آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

ترجمة كافة تعاملات العملاء الشهرية بسعر صرف الدولار بأول أيام الشهر بحسابي/العملاء، المبيعات والذي يختلف غالباً عن السعر الفعلى خلال الشهر دون النظر إلى التغير في أسعار الصرف خلال الشهر، هذا فضلاً عن قيام الشركة بإثباتات المتصحولات من عملاء الخارج بسعر صرف الذي تم تسجيل الفاتورة به دون الأخذ في الإعتبار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية بين تاريخ إثبات الفواتير وتاريخ التحصيل بالمخالفة للفقرة رقم (٢١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٢).

رد الشركة:-

سيراعى ذلك مستقبلاً في ضوء معايير المحاسبة المصرية وتطبيق نظام R B E .

التعليق:-

- رد الشركة يؤكد الملاحظة وعليه ما زلتا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات.
- عدم إلتزام الشركة بالفقرة رقم (٣٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠)- بشأن الأدوات المالية - الإفصاحات) من ضرورة الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن تحويل لأعمال الأصول المالية التي حل تاريخ إستحقاقها في تاريخ نهاية الفترة المالية ولكن لم تض محل قيمتها.

رد الشركة:-

- سيراعي ذلك مستقبلاً.

التعليق:-

- رد الشركة يؤكد الملاحظة وعليه ما زلتا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات.
- تضمنت قائمة الدخل نحو ١٦ مليون جنيه ، ١٥ مليون جنيه ايرادات ومصروفات سنوات سابقة على الترتيب بما لا يتفق ومعيار المحاسبة المصري رقم (٥) بشأن السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والخطاء.

رد الشركة:-

- جارى دراسة المبالغ المشار إليها وتطبيق معيار المحاسبة المصرى المشار إليه .

التعليق:-

- رد الشركة يؤكد الملاحظة وعليه ما زلتا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات.
- عدم الإلتزام بما نص عليه معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة خلال فترة القوائم المالية وفقاً للفقرات من (٢١: ١٧).

رد الشركة:-

- تم الإفصاح عن الأطراف ذو العلاقة بالبند رقم ١٦ بـالإيضاحات المتممة وسيتم مراعاة استكمال الإفصاح طبقاً للبنود من (١٧: ٢١) بالمعايير المحاسبى رقم ١٥ .

التعليق:-

- رد الشركة يؤكد الملاحظة وعليه ما زلتا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات.
- تم إجراء مقاصلة بين الأرصدة المدينة والدائنة لبعض البنوك مثل (بنك الإمارات دبي - بنك كريدي أجريكول - بنك البركة) بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية رقم (١) عرض القوائم المالية بالفقرات (٣٢، ٣٣) والذي يقضى بعدم إجراء مقاصلة بين الحسابات المدينة والدائنة وإظهار كل رصيد على طبيعته بالقوائم المالية .

رد الشركة:-

- جارى دراسة الامر وتوفيق الوضع ليتناسب ومتطلبات المعايير المحاسبية

التعليق:-

- رد الشركة يؤكد الملاحظة وعليه ما زلتا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات.
- لم يتم الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن قيام الجهات المختصة بمكافحة الإغراق بالولايات المتحدة الأمريكية ببحث شكوى ضد واردات الألومينيوم المصدرة من شركة مصر للألومنيوم خلال الفترة من ٢٠١٧ : ٢٠٢٠ بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٨) المخصصات والإلتزامات والأصول المحتملة.
- يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المعنية في هذا الشأن.

رد الشركة:-

- تم الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية (بعد التعديل) عن تلك القضية المشار إليها .

التعليق:-

- لم تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بعد التعديل أية إفصاحات عن القضية المشار إليها وعليه ما زلتا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات.

الملحوظة:-

- تضمنت الأرصدة المدينة ١٥,٠٠ مليون جنيه تمثل عجوزات ومروضات موردى الخارج مكون عنها مخصص بعضها منذ عام ٢٠١٤ ، نحو ٥,٢٦٣ مليون جنيه تمثل غرامات ومصروفات تخزين عن المشتريات الخارجية منها نحو ١٢٥,٤ مليون جنيه تمثل قيمة الغرامات التي تحملتها الشركة والمتسbeb بها المورد ، نحو ١,١٣٨ مليون جنيه تمثل قيمة غرامات تحملتها الشركة نتيجة التأخير من جانبها في التخلص الجمركي للواردات هذا فضلاً عن ما تم تحويله على مصروفات الشركة خلال العام المالى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ بنحو ١,٤١٨ مليون جنيه عبارة عن غرامات تحملتها الشركة نتيجة التأخير من جانبها في التخلص الجمركي للواردات دون محاسبة المتسbeb في تحمل الشركة لهذه الغرامات .
- يتعين العمل على مخاطبة الموردين لتسوية تلك المديونيات وعدم الإكتفاء بتكون المخصص ومحاسبة المتسbeb فيما يخص ما تحملته الشركة من غرامات ومصروفات تخزين مع ضرورة تحويل الموردين المتسbebين في تحمل الشركة لغرامات ومصروفات تخزين ما يخصهم من هذه المصروفات.

رد الشركة:-

- يتم تحويل الموردين المتسbebين بما تحمله شركتنا من غرامات ومصروفات ويتم خصم تلك الغرامات من مستحقاتهم لدينا ، أما بخصوص ١,٤٢٨ مليون جنيه والخاص بعام ٢٠١٨ تم اعتماد مذكرة من السيد المهندس رئيس مجلس الادارة لتحمل الشركة بهذا المبلغ ، أما بخصوص مبلغ ١,١٣٨ مليون جنيه عن العام المالى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ تم تحويل الامر الى القطاع القانوني حسب تعليمات السيد المهندس رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب وسنوافيكم بالرد في حينه.

التعليق:-

- رد الشركة يؤكد الملاحظة وعليه ما زلتا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات.

الملحوظة:-

- تضمنت مذكرات تسوية بعض البنوك شيكات صادرة ولم تقدم للصرف بنحو ٢,٤٠٨ مليون جنيه بعضها منذ نحو خمس سنوات بالمخالفة للمادة رقم (٥٠٤) من قانون التجارة رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون رقم (١٥٦) لسنة ٢٠٠٤ والتي تنص على "الشيك المسحوب في مصر والمستحق الوفاء فيها يجب تقديمها للوفاء خلال ثلاثة أشهر".

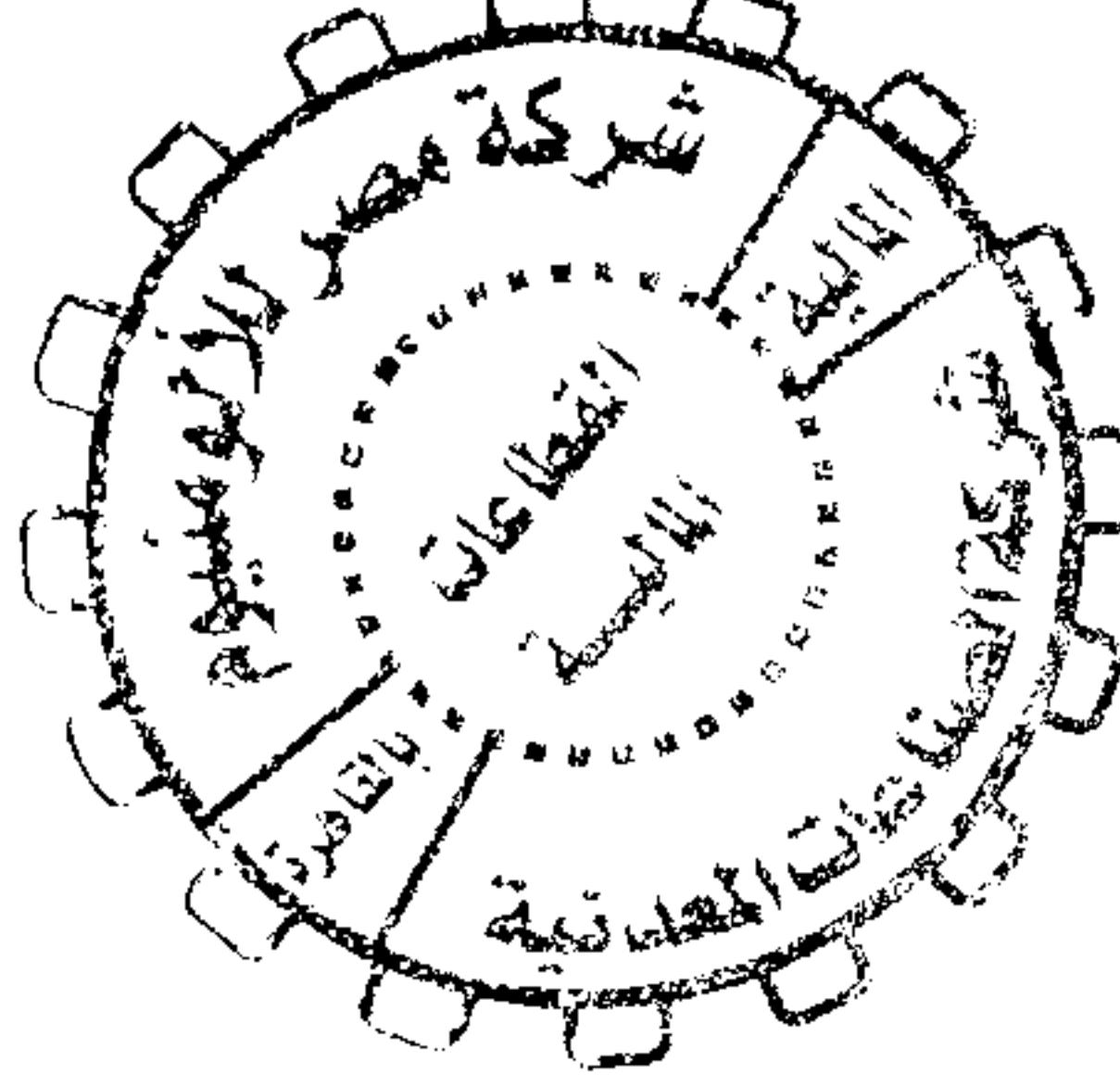
- يتعين بحث دراسة وحصر كافة الشيكات التي تجاوزت مدة إصدارها القوانين والأعراف البنكية والعمل على إلغاءها وإجراء التصويب اللازم في هذا الشأن.

رد الشركة:-

- جارى حصر تلك المبالغ والغائها خلال العام المالى ٢٠٢١ / ٢٠٢٠ .

التعليق:-

- رد الشركة يؤكد الملاحظة وعليه ما زلتا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات.



الملاحظة:-

عدم وجود دراسات وأسس محددة ومعتمدة من الشركة يتم الإرتكاز إليها عند المفاضلة بين استخدام التسهيلات الإنتمانية وبين التمويل الذاتي لاختيار أقل تكلفة للتمويل حيث لوحظ التركيز على استخدام التسهيلات من البنوك ذات الأسعار العالمية مثل بنك قطر الوطني بسعر ٢٪ ، بنك كريدي أجريكول بسعر ٢,٥٪ قبل تخفيضها وبنسبة ١٦٪ ، ١٩٪ من إجمالي الفوائد على الترتيب في ظل ارتباط البنك العربي الأفريقي بسعر ١,٥٪ سنويًا هذا بخلاف سعر الليبور ، كما قامت الشركة باستثمار المعادل لنحو ٣٠٥,٣٧٣ مليون جنيه كودائع دولارية بالبنك يتراوح عائداتها من ١,١٥٪ : ٢,٤٥٪ ولم نقف على جدوى استثمار تلك المبالغ في صورة ودائع دولارية في ظل تدني العائد عليها وفي ظل وجود عائد للإستثمار في آذون الخزانة من ١٢,٥٪ : ١٧,٢٪ .
نوصي بعمل دراسات المفاضلة والعرض على مجلس الإدارة لاعتماد أفضلها والذي يحقق مصلحة الشركة من خلال الاستغلال الأمثل للأموال المتاحة لديها و بما يحقق أفضل عائد لها.

رد الشركة:-

يتم دراسة العروض المقدمة من البنوك للوصول إلى أقل فائدته ممكنة على التسهيلات في ضوء السيولة المتاحة ويتم الاختيار على أساس تحقيق أكبر فائدة ممكنة لصالح الشركة وملحوظكم محل تقدير .

التعليق:-

ما زلنا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات.

الملاحظة:-

لم تواف ب رد السيد الدكتور / رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية (رئيس الجمعية العامة للشركة) على خطاب الإدارة بتاريخ ٢٠١٨/٥/٨ بشأن موافاتنا بمدى اتفاق قرار الجمعية العامة العادي للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٥/٣ على المساهمين ١,٩٢٥ مليار من الاحتياطيات الأخرى (توزيع نقدي للمساهمين بمبلغ ٧ جنيه للسهم الواحد) دون مراعاة التوزيعات القانونية وفقاً لأحكام المواد من (٣٢،٣٢) من قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والممواد من (٤٣،٤٠،٣٩،٣٦) من اللائحة التنفيذية لذات القانون حيث ورد ب رد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه "حتى تاريخه لم يرد من الشركة القابضة أي إفادة في هذا الشأن وحين وحين ورود رد القابضة سيتم موافاتكم به".
يتعين موافاتنا بالرد لما لذلك من أثر على قوائم المركز المالي في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

رد الشركة:-

سيتم مخاطبة الشركة القابضة في هذا الشأن وموافاتكم بالرد النهائي عند وروده .

التعليق:-

رد الشركة مكرر دون موافاتنا بما تم في هذا الشأن وما زلنا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات.

الملاحظة:-

ظهر رصيد المخصصات (بخلاف الإهلاك) في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٧٣,١٥٥ مليون جنيه مقابل نحو ٢٩٧,٥٩١ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .
الرصيد نحو ٧٢ مليون جنيه مخصص ضرائب أموال عن السنوات من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥ لم يتم موافاتنا بالأسس التي تم الإعتماد عليها في دراسة المخصص .
يتعين موافاتنا بالأسس التي تم الإعتماد عليها في دراسة مخصص الضرائب المتنازع عليها حتى يمكن الحكم على مدى كفايته من عدمه .

رد الشركة:-

جارى اجراء دراسة لمخصص الضرائب المتنازع عليها اموال طبقاً لقانون التجاروز رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ وسيتم موافاتكم بالدراسة فور الانتهاء منها .

التعليق:-

ما زلنا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات لما لذلك من آثار علي القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

الملاحظة:-

تضمن حساب الموردين نحو ٢,٧٦٦ مليون جنيه أرصدة مدينة متوقفة منذ سنوات وغير مكون عنها مخصص ولم تقم الشركة ببحثها حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ .
يتعين دراسة وبحث تلك الأرصدة وإجراء ما يلزم من تسويات وتدعم مخصص الموردين في ضوء ذلك .

رد الشركة:-

جارى دراسة تلك الارصدة المتوقفة و العمل على تحصيل تلك المديونيات .

التعليق:-

رد الشركة مكرر دون موافاتنا بأى دراسة بشأنها أو الإجراءات التي أتخذت تجاه تحصيل تلك المديونية والضمادات المقابلة لها وعليه ما زلنا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات .

الملاحظة:-

حققت مبيعات الشركة خسائر متغيرة وصناعية وإجمالية خلال العام من معظم الأصناف بلغت نحو ١,٠٢٣ مليار جنيه ، نحو ١,٤٥٢ مليار جنيه على الترتيب لكمية نحو ٤٦٧ ألف طن بنسبة ٩٩,٨٪ من كمية المبيعات البالغة ٢١٩,٩٠٥ ألف طن .
يتعين موافاتنا بأسباب بيع الأصناف بأقل من تكلفتها المتغيرة والصناعية والكلية .

رد الشركة:-

وذلك نظراً لأنفصال قيمة مدخلات الانتاج وانخفاض كمية الانتاج مما ادى الى ارتفاع متوسط تكلفة سعرطن مقابل انخفاض الایرادات نتيجة لهبوط سعر المعدن بالبورصة وما ترتب على اثار جائحة كورونا من انخفاض حركة المبيعات عالمياً ومحلياً .

التعليق:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة وعليه ما زلنا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات .

الملاحظة:-

ضعف في نظم الضبط والرقابة الداخلية ومن مظاهر ذلك:-

وجود شيكات تحت التحصيل بنحو ٧١,٣٦٧ مليون جنيه غير مثبتة بدفعات وسجلات الشركة رغم إسلام الشركة لهذه الشيكات من العملاء ولم تدرج بجريدة الخزن في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

التعليق:-

وجود فروق في أرصدة بعض العملاء المحليين في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بين القطاع التجاري والقطاع المالي .

وجود حسابات بنكية فرعية للشركة غير مدرجة بسجلاتها باسم لجان وصناديق داخلية (غير مشهورة) توجد لها حركة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ غير مثبتة بدفعات وسجلات الشركة وبالتالي غير ظاهرة بالقوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

عدم الالتزام بمعايير الرقابة الداخلية على نظم الحاسبات الآلية بشأن الرقابة على المبيعات فيما يتحقق المتطلبات الضريبية لمصلحة الضرائب المصرية حيث يتم إصدار فواتير المبيعات بصورة إجمالية دون تفصيل وخارج نظام المعلومات المستخدم بالشركة وعدم تسلسل الفواتير آلياً .

جميع المصروفات البنكية يتم إثباتها من واقع كشوف حساب البنك حيث لا يتم الحصول على الإشعارات البنكية المؤيدة لعمليات الخصم والإضافة بدون وقوف الإدارة المالية على طبيعة تلك المصروفات واتفاقها مع النسب المحددة لما لذلك من آثار الامر الذي يشير لضعف نظم الضبط والرقابة الداخلية في هذا الشأن.

عدم وجود توثيق لنظام التكاليف المطبق بالشركة وإعداد قوائم تكاليف المنتجات باستخدام برنامج الجداول الإلكترونية (الإكسيل) ، حيث لم تستخدم الشركة تطبيق التكاليف المتاح بنظام المعلومات المطبق بها كما لم يتضمن نظام التكاليف المطبق بالشركة معدلات تكلفة معيارية ووضع نسب لل فقد الطبيعي وغير طبيعي وتحديد كميته وقيمتها لإمكانية قياس الأداء الفعلي وتحديد الإنحرافات والرقابة على الأداء.

عدم كفاية التأمين على أصول ومتلكات الشركة ضد جميع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها ، بالإضافة لوجود ضعف في نظم الضبط والرقابة الداخلية على التأمين ومن مظاهر ذلك:-

•

عدم وجود نظام للتأمين على أصول ومتلكات الشركة بأي من قطاعات الشركة المختلفة.

عدم وضوح الأسس والمعايير التي تم الاستناد إليها في تجنب بعض أصول ومتلكات الشركة من التغطية التامينية.

يتعين تدعيم نظم الضبط والرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بحسابات الأصول والالتزامات وكافة الحسابات الشخصية المدينية والدائنة ونظام التكاليف بالشركة لاعتمادها على استخدام الحاسوبات الآلية دون استكمال إعداد إجراءات الرقابة الخاصة بتلك النظم ، كما أن كثير من المعاملات تم خارج النظام الآلي المطبق مثل تسويات حساب الإهلاك .

رد الشركة:-

سيتم تسجيلها بدفاتر الشركة تحت حساب شيكات تحت التحصيل.

تلك الفروق ناتجة عن شيكات تحت التحصيل يتم تحصيلها في الفترة اللاحقة بحسابات الشركة .

سيتم دراسة هذا الامر واتخاذ اللازم .

سيتم تنفيذ مشروع الفاتورة الإلكترونية الزامية في ١٥/١١/٢٠٢٠ بالشركة

سيتم مراجعة تلك المصروفات من الادارة المختصة والتاكيد من صحتها قبل التسجيل .

سيراعى ذلك عند تطبيق نظام (ERB) .

سيتم عمل دراسة للموقف التاميني لاصول الشركة بما يجنب الشركة كافة المخاطر المحتملة .

سيراعى ذلك عند تطبيق نظام E R P .

التعقيب:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة وعليه ما زلتا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات.

الملاحظة:-

ملاحظات تتعلق بمخالفة اللوائح والقوانين:-

استمرار الشركة في مخالفه اللائحة المالية والتجارية الصادرة بالقرار الإداري رقم (٣٩٦) بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٢ ، وهذا بعض القوانين المتعلقة بمزاولة الشركة لنشاطها ومن مظاهر ذلك:-

عدم الالتزام باللائحة المالية للشركة موال أرقام (٤٣، ٣٧، ٢٧، ٢٥، ٢٢) وتكرار مخالفتها مما أدى لضعف نظم الضبط والرقابة الداخلية وهو ما ظهر جلياً بالتحقيق رقم ٥٦ لسنة ٢٠٢٠ الذي قام به الشئون القانونية بالإدارة المالية بالقاهرة .

عدم مسك دفترى اليومية العامة و الجرد بالمخالفة للمادة رقم ٢١ ، ٢٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ " قانون التجارة " والمادة رقم ١٠٣ من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن " الدفاتر التجارية".

لم يتم الرد على تقرير مراجعة المركز المالي للشركة في ٢٠٢٠/٣/٣١ المبلغ للشركة بتاريخ ١١ ، ١٧ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ ، لذا ما زالت الإداره عند رأيها بشأن ما ورد بالتقرير حتى يتم مراعاة ما ورد بالملحوظات وما يترتب على ذلك من آثار.

عدم قيام الشركة بتقديم نموذج ٤ مرتبات لمصلحة الضرائب المختصه كل ٣ شهور وفق ما نصت عليه المادة ١٥ من قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والمادة ٢٢ من لائحته التنفيذية.

يتعين الالتزام بنصوص اللائحة المالية للشركة ومراعاة تطبيق القوانين المشار إليها وإحكام نظم الضبط والرقابة الداخلية .

رد الشركة:-

تم التنبيه بالالتزام بما تقتضي به اللوائح الداخلية بالشركة ، جميع ملاحظات وتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات محل تقدير واحترام واهتمام من جانبنا ، بعد صدور قانون الاجراءات الضريبية الموحد تم الالتزام بتقديم الاقرارات الكترونيا في مواعيدها.

التعقيب:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة وعليه ما زلتا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات.

الملاحظة:-

تم حجز نحو ٢١ ألف جنيه (نسبة ١٠%) من حصيلة صندوق الجزاءات خلال العام المالي والمتبقي من ما تم حجزه خلال الأعوام السابقة دون سند قانوني ، فضلاً عن مخالفه قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢ وقرار وزير القوى العاملة رقم ١٢٣ لسنة ٢٠٠٣ بشأن التصرف في حصيلة أموال الجزاءات المالية الموقعة على العمال.

يتعين اجراء التصويب اللازم ومراعاة الالتزام بتطبيق القانون سالف الذكر.

رد الشركة:-

سيتم دراسة الامر والالتزام بما ينص عليه القانون في هذا الشأن.

التعقيب:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة وعليه ما زلتا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات.

الملاحظة:-

تحويل نحو ٨٠٠ ألف جنيه إلى صندوق التأمين الخاص للعاملين من صندوق التكافل الاجتماعي للعاملين بشركة مصر للألومنيوم(غير مشهور) وبما يخالف نظام العمل به ودون موافقتنا بالسند القانوني من اللجنة المشكلة لدراسة مدى قانونية ذلك.

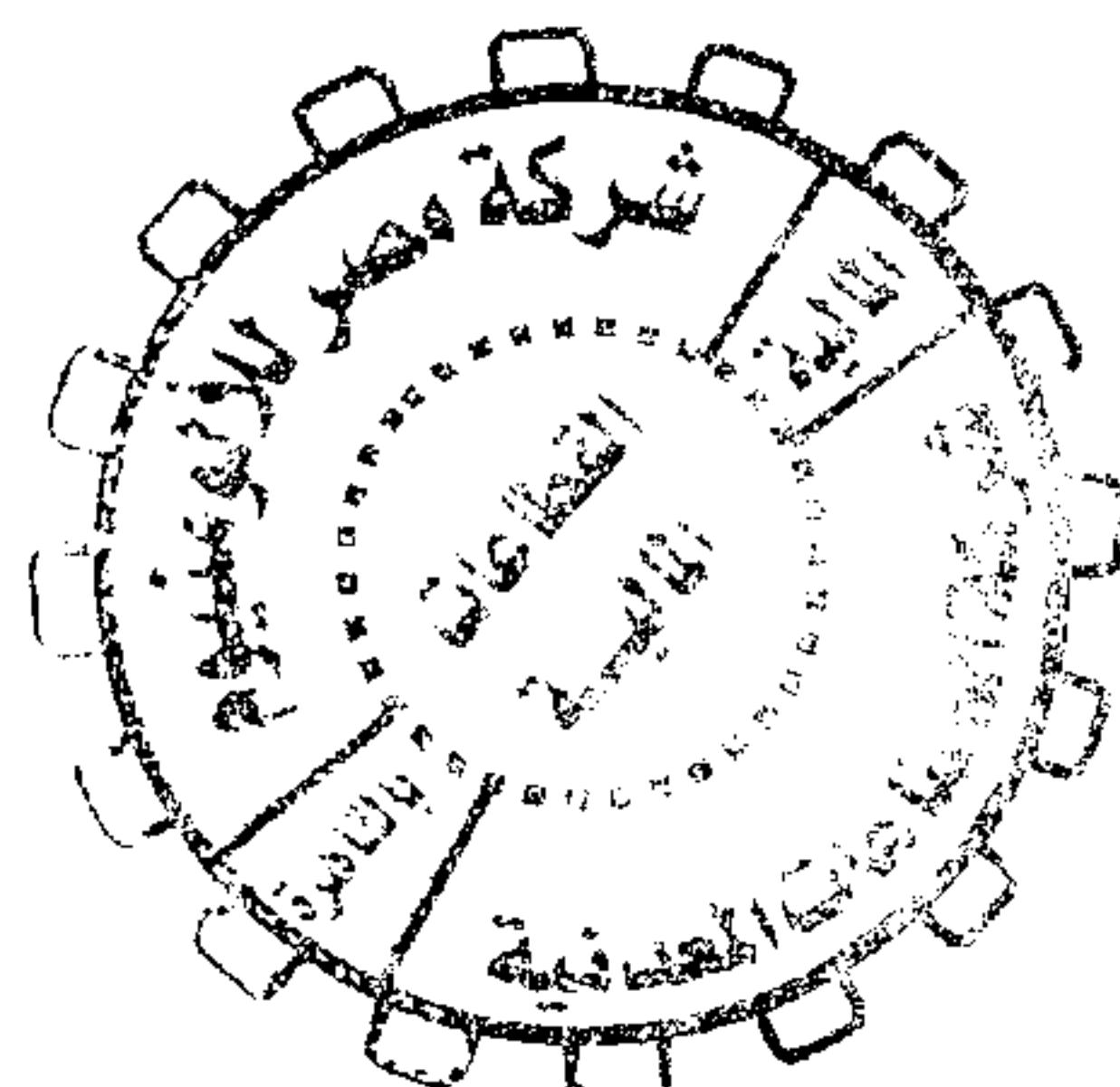
يتعين موافقتنا بتقرير اللجنة المشار إليه بعاليه والسند القانوني لما تم .

رد الشركة:-

تم مخاطبة الشركه القابضه لموافقتنا بتقرير اللجنة المذكورة وعند ورود الرد سنوافيكم به .

التعقيب:-

ما زلتا عند رأينا فيما ورد بالملحوظة من توصيات.



- السيد المهندس/ محمد السعداوي - رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية ورئيس الجمعية العامة للشركة**
السادة أعضاء جهاز تقويم الأداء .
- السيد المحاسب/ السيد حسن علي سالم- رئيس قطاع الصناعات المعدنية والهندسية- الجهاز المركزي للمحاسبات**
السادة ، رئيس الشركة القابضة ، السادة الحضور ، معروض أمام حضراتكم تقرير إدارة تقويم الأداء وأود ذكر بعض النقاط به .

الملاحظة : تم إعداد هذا التقرير في ضوء البيانات المتاحة التي وردت بنماذج المتابعة وتقويم الأداء المستوفاة بمعرفة الشركة بعد مطابقتها على القوائم المالية والحسابات التحليلية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وتقرير مجلس الإدارة والموازنة التقديرية المعتمدة عن العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ .

رد الشركة : تسجيلية

الملاحظة : أولاً : مدى تحقيق الأهداف : لم تتحقق الشركة القيمة المستهدفة للإنتاج عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ حيث بلغت قيمة الإنتاج الفعلى مقوماً بالأسعار التقديرية نحو ١١٨٦٣,٠٢٣ مليون جنيه بانخفاض بنحو ٢١٤٥,٥٤٨ مليون جنيه ونسبة ١٥,٣ % عن القيمة المستهدفة البالغة ١٤٠٨,٥٧١ مليون جنيه .

رد الشركة : يرجع ذلك إلى جائحة كورونا العالمية وإرتفاع أسعار الكهرباء ودخول المعدن من الدول الخارجية مثل (الصين - فيتنام - وبعض دول الخليج)

الملاحظة : لم تتحقق الشركة القيمة المستهدفة للإيرادات عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، حيث بلغت القيمة الفعلية ٧٢٥٤,٥٤٠ مليون جنيه وبنسبة ٤٨,٢ % عن القيمة المستهدفة البالغة ١٤٠٨,٥٧١ مليون جنيه ، ويرجع ذلك إلى انخفاض متواضعات أسعار البيع الخارجى لجميع المنتجات (باستثناء منتج معدن مدرفلات ساخن ، قطاعات الومنيوم بثق) فضلاً عن انخفاض كمية المبيعات بنحو ٨٨,٠٨٥ ألف طن بنسبة ٢٨,٦ % وذلك للفعلى مقارن بالمستهدف عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ .

رد الشركة : يرجع ذلك إلى انخفاض متواضع اسعار المعدن ببورصة المعدن العالمية والتي وصلت إلى ١٦٧٦ \$ / طن فعلى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٢٠٥٥ \$ / طن مستهدف الموازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ وإنخفاض كمية المبيعات الفعلى عن المستهدفة وأيضاً جائحة كورونا العالمية وإرتفاع أسعار الكهرباء ودخول المعدن من الدول الخارجية مثل (الصين - فيتنام - وبعض دول الخليج) .

الملاحظة : لم تتحقق الشركة القيمة المستهدفة لل الصادرات عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، حيث بلغت القيمة الفعلية ٥٦٧٠,١٨٥ مليون جنيه بانخفاض بنحو ١٥٧٧,٣١٥ مليون جنيه بنسبة ٢١,٨ % عن القيمة المستهدفة البالغة ٧٢٤٧,٥٠٠ مليون جنيه يرجع ذلك أساساً لانخفاض متواضعات أسعار البيع الخارجى في الوقت الذى ارتفعت كمية الصادرات بنحو ١٩,٢٩٧ ألف طن بنسبة ١٢,٣ % الفعلى عن المستهدفة .

رد الشركة : يرجع ذلك إلى انخفاض متواضعات اسعار المعدن ببورصة المعدن العالمية إلى ١٦٧٦ \$/طن فعلى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٢٠٥٥ \$ / طن مستهدف الموازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ . وتأثير جائحة كورونا العالمية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩ فعلى . وإنخفاض كمية المبيعات الفعلى عن المستهدفة .

الملاحظة : أسفر نشاط الشركة عن مجمل خسارة ارتفع إلى ٢٠٤١,٤٦٠ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ١٥٥٩,٥٤٦ مليون جنيه بنسبة ٣٢٣,٦ % عن القيمة المقدرة البالغة ٤٨١,١١٤ مليون جنيه ، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض إيرادات النشاط الفعلى عن المستهدف . وما يذكر أن متوسط سعر الكهرباء عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بلغ ١٠,٨,٥ قرش في حين تم حساب سعر لك . و . س من الكهرباء بالموازنة التقديرية عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ١٢٠ قرش مما ساهم في الحد من ارتفاع مجمل الخسارة الفعلى عن المقدر .

رد الشركة : يرجع ذلك إلى انخفاض متواضع اسعار المعدن ببورصة المعدن العالمية والتي وصلت إلى ١٦٧٦ \$ / طن فعلى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٢٠٥٥ \$ / طن مستهدف الموازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ . وإرتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج .

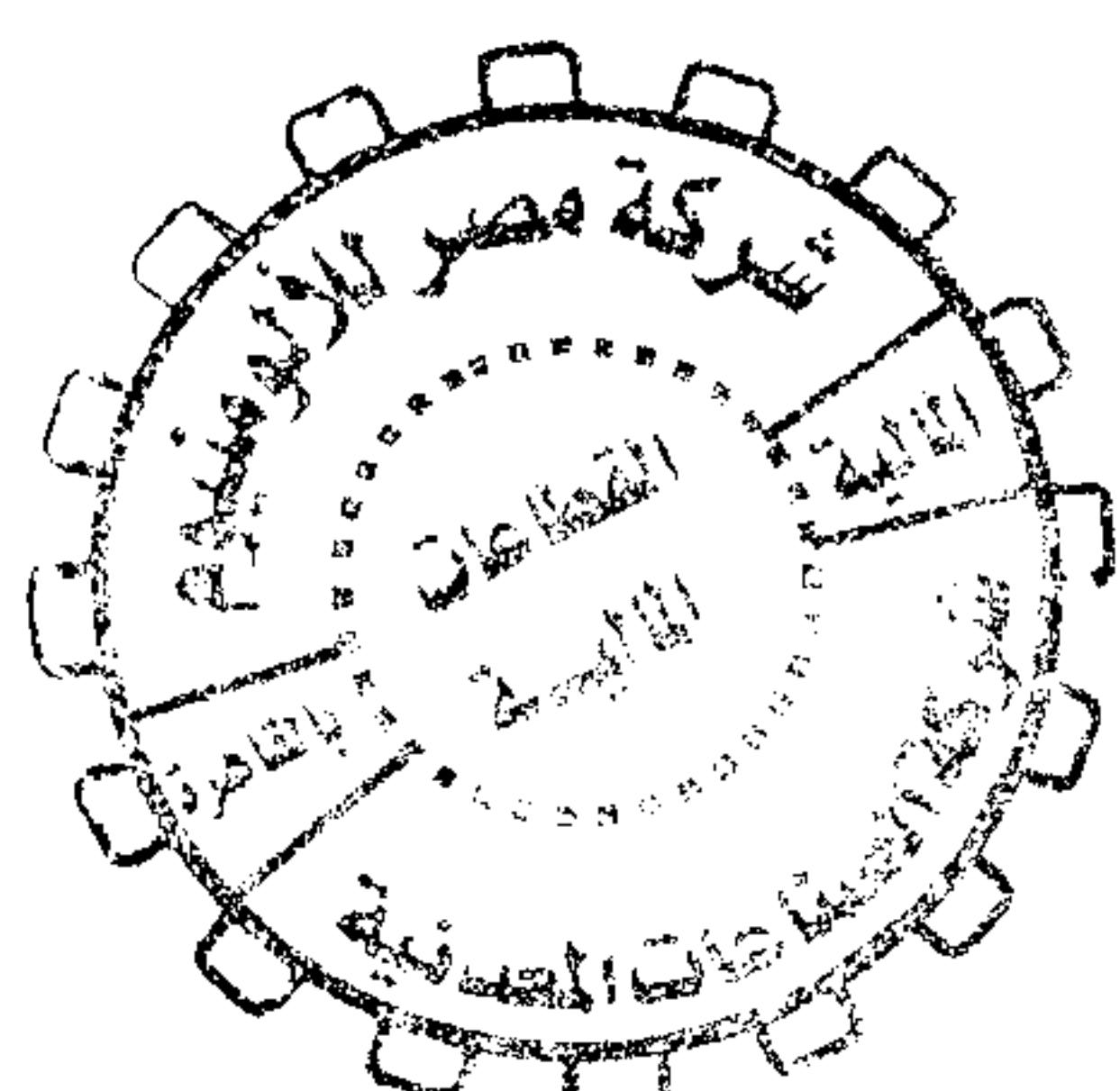
الملاحظة : أسفرت نتائج أعمال الشركة عن خسارة سنة ارتفعت إلى ١٦٧٠,٨٠١ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ١٣٢٨,٨٤٠ مليون جنيه بنسبة ٣٨٨,٦ % عن القيمة المقدرة البالغة ٣٤١,٩٦١ مليون جنيه ، ويرجع ذلك أساساً لإرتفاع مجمل الخسارة ، وقد حد من ارتفاع خسارة السنة رد مخصصات إنفاق الغرض منها بنحو ٢٠٧ مليون جنيه لم يكن لها مقدر بالموازنة .

رد الشركة : يرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة الكهرباء وباقى مستلزمات الإنتاج الأخرى وإنخفاض سعر المعدن ببورصة المعدن العالمية وإنخفاض سعر صرف العملات الأجنبية واستخدام الشركة لبعض الإستثمارات المالية لسداد التزاماتها وجائحة كورونا العالمية

الملاحظة : ظهرت القيمة المضافة الصافية بقيمة سالبة بلغت ١٧٠١,٠٠٩ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بينما كان مستهدفاً تحقيق قيمة مضافة صافية موجبة بنحو ٣٨,٠٢٩ مليون جنيه .

رد الشركة : يرجع ذلك إلى انخفاض إيرادات النشاط الفعلى عن المستهدفة .

الملاحظة : ثانياً : تطور أوجه النشاط التشغيلي ونتائج الأعمال :



١- الإنتاج :

انخفضت قيمة إنتاج عام ٢٠١٩ / ٢٠١٨ مقوماً بأسعار عام ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ إلى ١٤٩٥٤,٩١٦ مليون جنيه مقابل ١٤٩٨١,٦٠٥ مليون جنيه عام ٢٠١٩ / ٢٠١٨ بنحو ١٩٧٣,٣١١ مليون جنيه بنسبة ١٣,٢ % ويرجع ذلك أساساً لانخفاض كمية الإنتاج من معدن مشكل ومعدن مدرفلات بارد . علماً بأنه إنخفضت قيمة الإنتاج بسعر البيع إلى ٨٣٣٦,٦٨١ مليون جنيه عام ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ مقابل ١٣٣٩٥,٥٤٦ مليون جنيه عام ٢٠١٩ / ٢٠١٨ بنحو ٥٥٨,٨٦٥ مليون جنيه بنسبة ٣٧,٨ % .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى جائحة كورونا العالمية وإرتفاع أسعار الكهرباء ودخول المعدن من الدول الخارجية مثل (الصين - فيتنام - وبعض دول الخليج) . و إنخفض متوسط أسعار المعدن ببورصة المعادن العالمية والتي وصلت إلى ١٦٧٦ \$ / طن فعلى ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ مقابل ٢٠٢٠ / ٢٠١٨ \$ / طن مستهدف الموازنة ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ .

الملاحظة :

من واقع بيانات الطاقة الإنتاجية الكمية تبين ما يلى :- قامت الشركة بتخفيض الطاقة الإنتاجية المتاحة (الكمية) لمرحلة خلايا الإنتاج إلى ٢٧٦٦٤ طن عام ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ مقابل ٣٠٧٦٩٠ طن عام ٢٠١٩ / ٢٠١٨ بنحو ٣١٠٧٦ طن بنسبة ١٠,١ % ، وقد بلغت نسبة الإنتاج بالطاقة المتاحة لهذه المرحلة ١٠١,٢ % في كل من عامي المقارنة . إنخفضت نسبة الإنتاج بالطاقة الإنتاجية الكمية للمسابك إلى ٨٢,٣ % عام ٢٠١٩ مقابل ٩٤,٤ % عام ٢٠١٨ .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى محاولة الشركة تقليل التكلفة في مرحلة خلايا الإنتاج والمسابك للحد من زيادة الخسارة .

الملاحظة :

ارتفاع نصيبطن من المعدن المصهور من الطاقة الكهربائية إلى ١٤٤٤٤ ك . و . س / طن عام ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ مقابل ١٤٥٠٤ ك . و . س / طن عام ٢٠١٩ / ٢٠١٨ .

رد الشركة :

يرجع ذلك لظروف التشغيل بخلايا الإنتاج وإنخفاض كمية الإنتاج والمبيعات وظروف السوق

الملاحظة :

إنخفضت تكلفة إنتاج أو شراء الوحدات المباعة إلى ١١٧٠,١٩٥ مليون جنيه عام ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ مقابل ١١٧٦٥,٩١٦ مليون جنيه عام ٢٠١٩ / ٢٠١٨ بنحو ٥٩٥,٧٢١ مليون جنيه بنسبة ٢٢,١ % ، وإنقرن ذلك بانخفاض كمية المبيعات من الإنتاج التام بنحو ٥٨,٧٣٥ ألف طن بنسبة ٢١,١ % وذلك عام ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ بالمقارنة بعام ٢٠١٩ / ٢٠١٨ .

وعلى مستوى المنتجات تبين إنخفاض متوسط تكلفة إنتاجطن لجميع المنتجات المباعة (باستثناء منتج معدن مدرفلات بارد) عام ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ عنها عام ٢٠١٩ / ٢٠١٨ بقيم إنخفاض تراوحت بين ١٧٢٩ جنيه بنسبة ٣,٦ % لمنتج قطاعات الومنيوم بثق ، ٢٩١٥ جنيه بنسبة ٧,٤ % لمنتج معدن خام .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى جائحة كورونا العالمية وإرتفاع أسعار الكهرباء ودخول المعدن من الدول الخارجية مثل (الصين - فيتنام - وبعض دول الخليج) .

الملاحظة :

٢- الأجر والانتاجيات :-
بلغ إجمالي الأجر نحو ٦٨٠,٠٠٢ مليون جنيه عام ٢٠١٩ مقابل ٦٩٦,٤٣٦ مليون جنيه عام ٢٠١٩ / ٢٠١٨ بانخفاض بنحو ١٦,٤٣٤ مليون جنيه بنسبة ٢,٤ % . وقد بلغ متوسط الأجر السنوى للعامل نحو ١٢١,٢٣٤ ألف جنيه عام ٢٠١٩ مقابل ١١٨,٥٨٣ ألف جنيه عام ٢٠١٨ بارتفاع قيمته ٢,٦٥١ ألف جنيه وبنسبة ٢,٢ % .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى إنخفاض عدد العاملين (٥٦٠٩ عامل) عام ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ مقابل (٥٨٧٣ عامل) عام ٢٠١٩ / ٢٠١٨ وذلك لبلوغ عدد من العاملين السن القانونية وإرتفاع المتوسط للزيادات الحتمية .

الملاحظة :

- إنخفضت إنتاجية الجنية / اجر باستخدام الإنتاج الإجمالي بسعر السوق إلى نحو ١٥,١٤٩ جنيه عام ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ مقابل ٢٣,٢٦٢ جنيه عام ٢٠١٩ / ٢٠١٨ بنسبة ٨,١١٣ جنيه بنسبة ٣٤,٩ % ، وقد تغير حساب إنتاجية العامل باستخدام القيمة المضافة الإجمالية عام ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ حيث استندت تكلفة السلع والخدمات الوسيطة (بدون ضرائب ورسوم الشراء) الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج في حين بلغت تلك الإنتاجية ٢٤٣,٢٩٢ ألف جنيه عام ٢٠١٩ / ٢٠١٨ .

رد الشركة :

يرجع إلى إنخفاض متوسط أسعار البيع إلى ١٦٧٦ \$ / طن على ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ مقابل ١٩٢٠ \$ / طن في عام ٢٠١٩ / ٢٠١٨ .

وارتفاع تكلفة السلع والخدمات الوسيطة (الكهرباء)

الملاحظة :

بلغت نسبة إجمالي الأجور إلى الإنتاج الإجمالي بسعر السوق إلى ٥٦,٦ % عام ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ مقابل ٤٤,٣ % عام ٢٠١٩ / ٢٠١٨ .

رد الشركة :

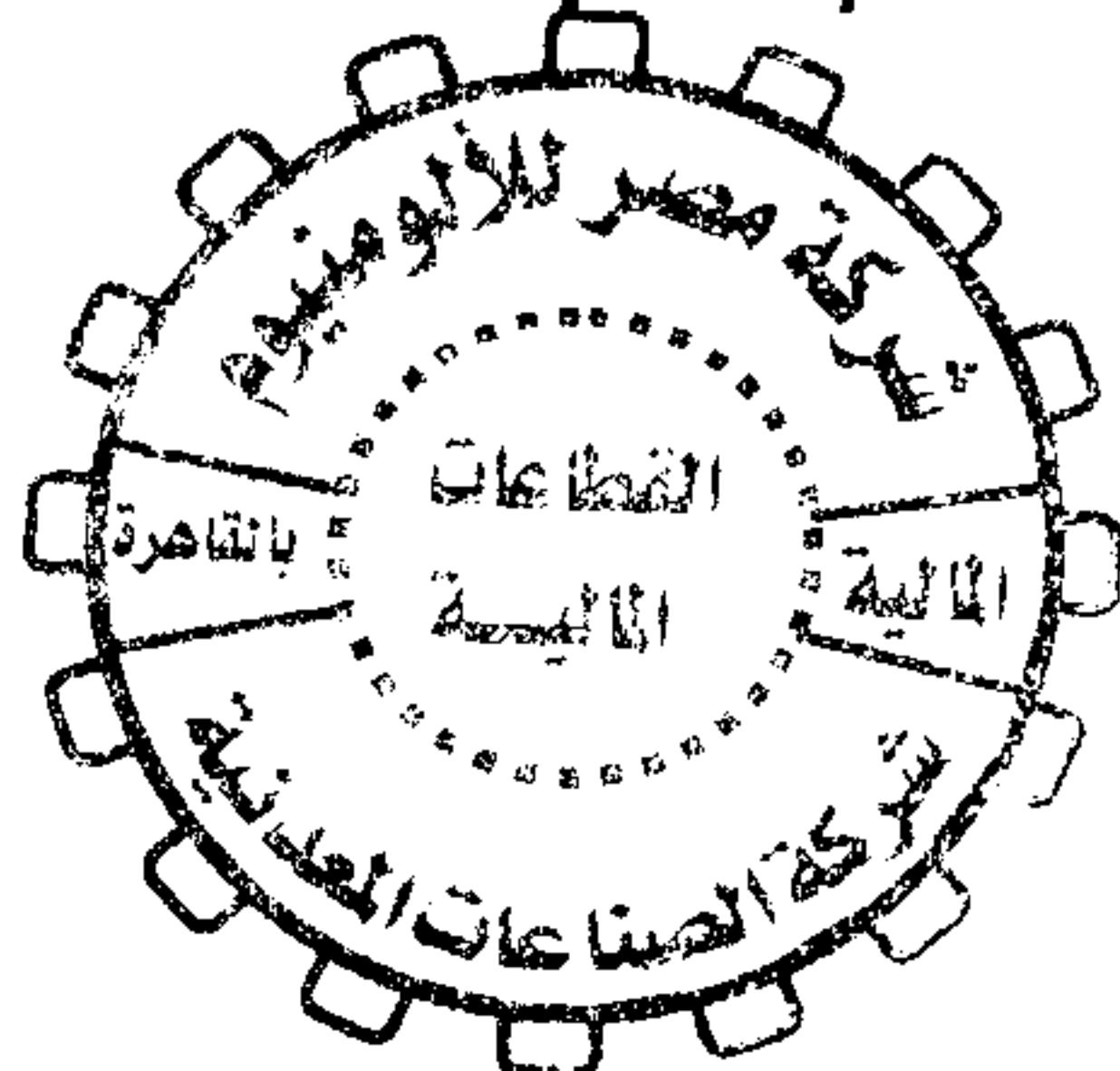
إنخفاض تكلفة الإنتاج نتيجة لانخفاض سعر المعدن بسعر السوق عن العام ٢٠١٩ / ٢٠١٨ مقابل ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ .

الملاحظة :

ارتفاع نصيب طن الإنتاج من المنتجات النهائية من أجور النشاط إلى ٢٠٢٥ جنيه عام ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ مقابل ١٨١٥ جنيه عام ٢٠١٩ / ٢٠١٨ بنحو ٢١٠ جنيه بنسبة ١١,٦ % .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى جائحة كورونا العالمية وإرتفاع أسعار الكهرباء ودخول المعدن من الدول الخارجية مثل (الصين - فيتنام - وبعض دول الخليج)



الملاحظة :

٣- التسويق :-

انخفضت الإيرادات الى ٧٢٥٤,٥٤٠ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٩ مقابل ١٢١٩٠,٢٢٤ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٨ وبنسبة ٤٠,٥ % ، ويرجع ذلك أساساً لانخفاض أسعار المعدن المعلنة ببورصة معدن لندن بالإضافة لانخفاض كمية المبيعات بنحو ٥٨٧٣٥ طن بنسبة ٢١,١ % رد الشركة :

يرجع ذلك إلى انخفاض متوسط أسعار المعدن ببورصة المعدن العالمية والتي وصلت إلى ١٦٧٦ \$ / طن فعلى ٢٠٢٠/٠٦/٣٠ مقابل ١٩٢٠ \$ / طن ٢٠١٩/٢٠١٨

وتأثير جائحة كورونا العالمية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

الملاحظة :

انخفضت قيمة الصادرات الى ٥٦٧٠,١٨٥ مليون جنيه (تمثل ٧٧٨,٢ % من الإيرادات) عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٨٤٦٥,٧٥٩ مليون جنيه (تمثل ٦٩,٤ % من الإيرادات) عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٢٧٩٥,٥٧٤ مليون جنيه بنسبة ٣٣ % ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار البيع وإنخفاض كمية الصادرات بنحو ٢٢٠٠٢ طن بنسبة ١١,١ % عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ عنها عام ٢٠١٩/٢٠١٨ .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى انخفاض أسعار بيع المعدن وذلك بسبب تأثير جائحة كورونا العالمية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

الملاحظة :

انخفضت مصروفات البيع والتوزيع إلى ١٢٥,٨٠٥ مليون جنيه (تمثل ١,٧ % من الإيرادات) عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ١٣٣,٠٠٨ مليون جنيه (تمثل ١,١ % من الإيرادات) عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٧,٢٠٣ مليون جنيه بنسبة ٥,٤ % .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى انخفاض كمية وقيمة المبيعات الفعلية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل كمية وقيمة مبيعات عام ٢٠١٩/٢٠١٨ وذلك بسبب تأثير جائحة كورونا العالمية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

الملاحظة :

انخفضت متوسطات أسعار البيع المحلية للطن المباع لجميع المنتجات عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بقيم إنخفاض تراوحت بين ٧٠٣٠ جنيه بنسبة ١٢,٩ % لمنتج معدن مدفلات بارد ، ١١٨٧٥ جنيه بنسبة ٢٦ % لمنتج معدن مشكل .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى انخفاض كمية وقيمة المبيعات المحلية وإنخفاض متوسط علاوات التشكيل المحلية بسبب إغراق السوق المحلية بمنتجات الدول الخارجية منخفضة السعر (إنخفاض تكلفتها في بلاد المنشأ) .

الملاحظة :

انخفضت التكلفة الكلية للطن المباع بالسوق المحلي لجميع المنتجات (باستثناء منتج معدن مدفلات بارد) عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ عنها عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بقيم إنخفاض تراوحت بين ١٣٢٥ جنيه بنسبة ٢,٧ % لمنتج قطاعات الومنيوم بثق ، ٢٥١٥ جنيه بنسبة ٦,٢ % لمنتج المعدن الخام ، بينما ارتفعت لمنتج معدن مدفلات بارد بنحو ٤٩٣١ جنيه بنسبة ١٠,١ % .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى انخفاض قيمة المبيعات المحلية وإنخفاض متوسط علاوات التشكيل المحلية نتيجة للإغراق المنافس للسوق المحلي.

الملاحظة :

انخفضت متوسطات أسعار البيع الخارجية للطن المباع لجميع المنتجات المصدرة عام ٢٠١٩/٢٠١٨ عنها عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بقيم إنخفاض تراوحت بين ٨٢٤٤ جنيه بنسبة ١٩,٣ % لمنتج معدن مدفلات ساخن ، ١١٠٠ جنيه بنسبة ٢١,١ % لمنتج معدن مدفلات بارد .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى انخفاض متوسطات أسعار المعدن ببورصة المعدن العالمية إلى ١٦٧٦ \$/طن مقابل ١٩٢٠ \$/طن عام ٢٠١٩/٢٠١٨ وانخفاض سعر صرف العملات الأجنبية وتأثير جائحة كورونا العالمية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

الملاحظة :

انخفضت التكلفة الكلية للطن المباع بالسوق العالمي لجميع المنتجات المصدرة (باستثناء منتج معدن مدفلات بارد) عام ٢٠١٩/٢٠١٨ عنها عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بقيم إنخفاض تراوحت بين ١١٩٤ جنيه بنسبة ٢,٤ % لمنتج قطاعات الومنيوم بثق ، ٢٤٢٧ جنيه بنسبة ٦ % لمنتج المعدن الخام ، بينما ارتفعت لمنتج معدن مدفلات بارد بنحو ٥٠٦٤ جنيه بنسبة ١٠,٣ % .

رد الشركة :

يرجع ذلك لانخفاض مستلزمات الإنتاج للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ .

الملاحظة :

تكفي متوسطات أسعار البيع المحلية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ لتغطية تكلفة الخامات والمواد المباشرة للطن المباع من منتجي المعدن الخام بنسبة ٩٥,٩ % ، معدن مشكل بنسبة ٩٧,٢ % ، ولا تكفي لتغطية تكلفة الإنتاج لمنتج معدن مدفلات بارد سوى بنسبة ٩٠,٧ % ، بينما تكفي تلك الأسعار لتغطية التكلفة الكلية لمنتجي معدن مدفلات ساخن ، قطاعات الومنيوم بثق مقابل تغطية متوسطات أسعار البيع للتكلف الكلية لجميع المنتجات عام ٢٠١٩/٢٠١٨ .

رد الشركة :

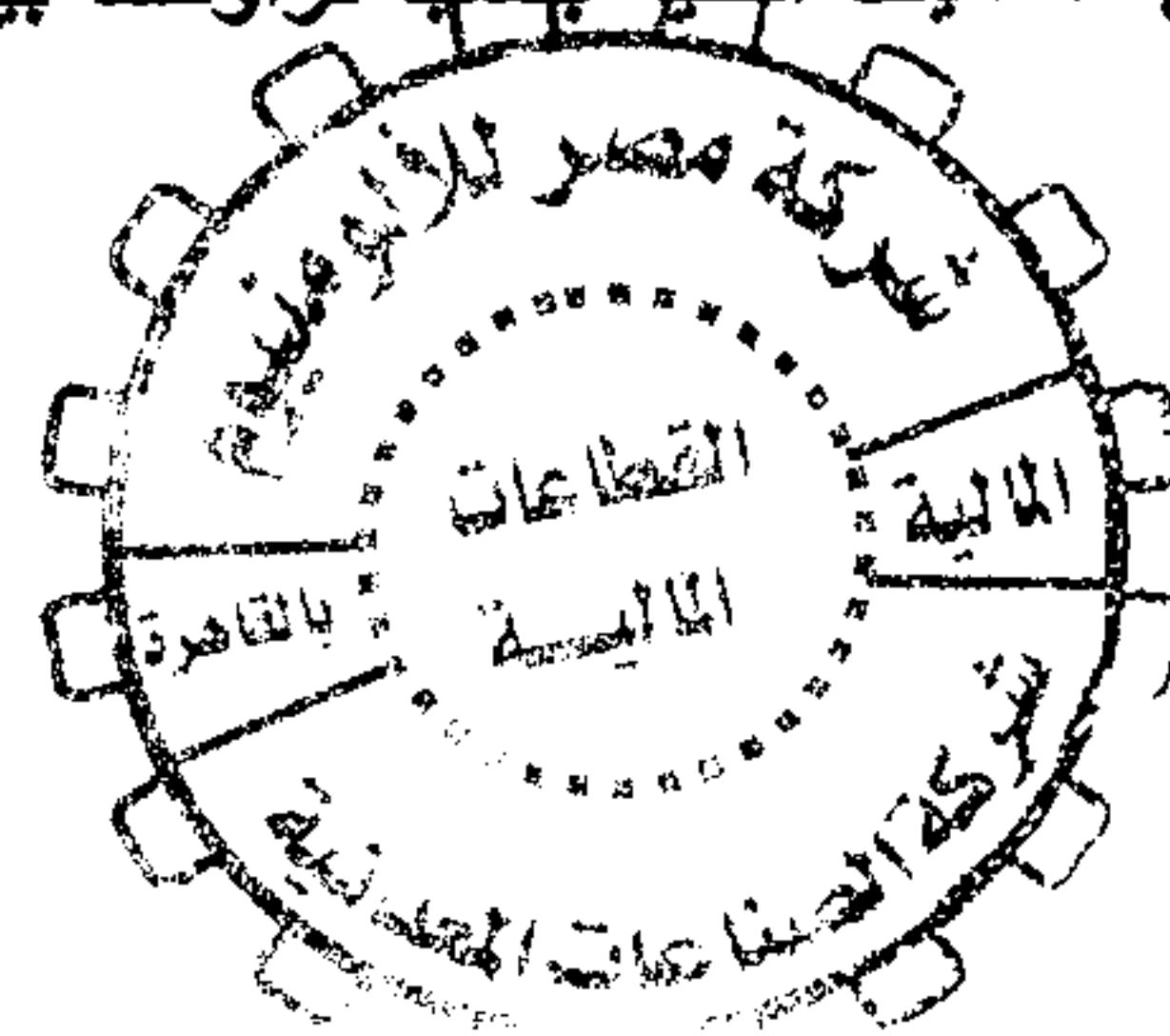
تسجيلية

الملاحظة :

يكفي متوسط سعر البيع الخارجي عام ٢٠١٩/٢٠١٩ لتغطية تكلفة الخامات والمواد المباشرة لمنتجي معدن مدفلات ساخن بنسبة ٩٦,٨ % ، قطاعات الومنيوم بثق بنسبة ٩٥,٣ % ، ولا يكفي لتغطية تلك التكلفة لمنتجي معدن الخام سوى بنسبة ٨٧ % ، معدن مشكل سوى بنسبة ٩٠,٣ % بينما لا يكفي متوسط سعر البيع الخارجي لتغطية تكلفة الإنتاج لمنتج معدن مدفلات بارد سوى بنسبة ٧٩,٢ % مقابل تغطية متوسطات أسعار البيع الخارجي للتكلف الكلية بنسبة تراوحت بين ٩٤,١ % لمنتج قطاعات الومنيوم بثق ، ١٠٧,٢ % لمنتج معدن مدفلات بارد عام ٢٠١٩/٢٠١٨ .

رد الشركة :

تسجيلية



الملاحظة :

ارتفاع رصيد المخزون من الإنتاج التام بالتكلفة (بعد خصم المخصص) إلى ٢٩٩٢,٣٢٥ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ١٣٥١,٩٤٤ مليون جنيه بنسبة ٨٢,٤ % ، كما ارتفع رصيده بسعر البيع إلى ٣٠١٢,١٧٥ مليون جنيه مقابل ١٩٣١,٠٣٣ مليون جنيه بنحو ١٠٨٢,١٤٢ مليون جنيه بنسبة ٥٦ % ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع إجمالي كمية المخزون بنحو ٤٨٧٢٨ طن بنسبة ١٠٩,٢ % .

رد الشركة :

ويرجع ذلك إلى ارتفاع إجمالي كمية المخزون إلى ٩٣٣٦٤ طن عام ٢٠١٩/٢٠١٨ مقابل ٤٤٦٣٦ طن عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ . بفارق قدره ٤٨٧٢٨ طن . وكذلك انخفاض أسعار البيع عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٩/٢٠١٨ .

الملاحظة :

انخفاض معدل دوران المخزون من الإنتاج التام إلى ٢,٩ دورة عام ٢٠١٩ مقابل ٢,٢ دورة عام ٢٠١٨ .

رد الشركة :

نتيجة للإغراق المنافس من دول الخليج والصين وفيتنام للسوق المحلي

الملاحظة :

بلغ معدل دوران المال العامل نحو ٠,٨ دورة عام ٢٠١٩ مقابل ١,٤ دورة عام ٢٠١٩/٢٠١٨ .

بلغ معدل دوران الأصول ٠,٦ دورة عام ٢٠١٩ مقابل ١,١ دورة عام ٢٠١٩/٢٠١٨ .

رد الشركة :

يرجع ذلك لانخفاض قيمة المبيعات الإجمالية بسبب انخفاض أسعار المعدن إلى ١٦٧٦ \$/طن فعلي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ١٩٢٠ \$/طن عام ٢٠١٩/٢٠١٨ . وانخفاض سعر صرف العملات الأجنبية .

الملاحظة :

٤- نتائج الأعمال :

أسفر نشاط الشركة عن مجمل خسارة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٢٠٤١,٤٦٠ مليون جنيه مقابل مجمل ربح بنحو ٢٩١,٣١٠ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ . ويرجع مجمل خسارة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ في معظمها إلى انخفاض متوسط سعر البيع الخارجي لجميع المنتجات المصدرة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، وعجز متوسطات أسعار البيع الخارجية عن تغطية تكلفة الخامات والمواد المباشرة لجميع المنتجات (باستثناء منتج معدن مدرفلات بارد الذي لا يغطي سعر بيته الخارجي تكلفة إنتاجه سوى بنسبة ٧٩,٢ %) .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من (الكهرباء و مستلزمات الإنتاج الأخرى) وإنخفاض قيمة المبيعات الإجمالية بسبب انخفاض أسعار المعدن إلى ١٦٧٦ \$/طن فعلي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ١٩٢٠ \$/طن عام ٢٠١٩/٢٠١٨ . وانخفاض سعر صرف العملات الأجنبية .

الملاحظة :

انخفاضت تكلفة الحصول على الإيراد إلى ٩٢٩٦ مليون جنيه عام ٢٠١٨ مقابل ١١٨٩٨,٩٢٤ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٢٦٠٢,٩٢٤ مليون جنيه بنسبة ٢١,٩ % .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى انخفاض كمية وقيمة المبيعات وإنخفاض أسعار المعدن العالمية وجائحة كورونا العالمية وإرتفاع أسعار الكهرباء ودخول المعدن من الدول الخارجية مثل (الصين - فيتنام - وبعض دول الخليج) .

الملاحظة :

ارتفاعت نسبة تكلفة الإيرادات إلى الإيرادات عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ١٢٨,١ % مقابل ٩٧,٦ % عام ٢٠١٩/٢٠١٨ .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف (الكهرباء و مستلزمات الإنتاج الأخرى) وإنخفاض كمية وقيمة المبيعات الإجمالية بسبب انخفاض أسعار المعدن إلى ١٦٧٦ \$/طن فعلي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ١٩٢٠ \$/طن عام ٢٠١٩/٢٠١٨ . وانخفاض سعر صرف العملات الأجنبية .

الملاحظة :

ارتفاعت المصروفات الإدارية والعومية والتمويلية إلى ١٨٠,١٦٤ مليون جنيه (تمثل ٢,٥ % من الإيرادات) عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ١١٩,٧٩٣ مليون جنيه (تمثل ١ % من الإيرادات) عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٢٠١٩,٢٧١ مليون جنيه بنسبة ٥٠,٤ % .

هذا وتضمن المصروفات الإدارية والعومية والتمويلية مبلغ ١٠٢,٣٩٧ مليون جنيه يمثل فوائد مدينة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٤٨,١٣١ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بارتفاع بنحو ٥٤,٢٦٦ مليون جنيه بنسبة ١١٢,٧ % .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى ارتفاع تمويل الاعتمادات المستندية والسحب على المكشوف والتسهيلات الإنتمانية مما أدى إلى زيادة المصروفات التمويلية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل إنخفاضها خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ نتيجة لانخفاض الإيرادات .

الملاحظة :

أسفرت نتائج أعمال الشركة عن خسارة سنة بنحو ١٦٧٠,٨٠١ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ربح سنة بنحو ٥٧٠,٩٢٧ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ وقد حد من ارتفاع خسارة السنة لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وجود إيرادات الاستثمار بنحو ٢١١,٦٠٢ مليون جنيه ، ٢٠٧ مليون جنيه مخصصات إنفاق الغرض منها (خلاف مخصصات الإهلاك وهبوط أسعار المخزون) .

رد الشركة :

تسجيلية

الملاحظة :

ثالثاً : المركز المالى :
بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ١,٦٥٠ مليار جنيه في نهاية عامى المقارنة .

رد الشركة :

تسجيلية



الملاحظة :

ارتفاع مجموع حقوق الملكية والإلتزامات (متدولة و غير متدولة) إلى ١١٨٣٣,٨٨١ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ١١٣٤٩,٦٢٠ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ٤٨٤,٢٦١ مليون جنيه بنسبة ٤,٣ % وقد تبين ما يلى إنخفاض مجموع حقوق الملكية إلى ٥٢٣٩,٦١٠ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٧٢٩٩,٩٧٩ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ٢٠٦٠,٣٦٩ مليون جنيه بنسبة ٢٨,٢ % .

هذا وقد قامت الشركة بإستخدام مبلغ ٨١٤,٧٨٤ مليون جنيه من الاحتياطي القانوني ، ٣٧٣,٥٣٣ مليون جنيه من الاحتياطي النظامي ، ٤٨٢,٤٨٤ مليون جنيه من الأرباح المرحلية لتفعيل خسارة السنة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ (تحت نظر اعتماد الجمعية العامة للشركة) .

رد الشركة :

الأمر معروض على الجمعية العامة للشركة

الملاحظة :

إنخفاض مجموع الإلتزامات غير المتدولة (الالتزامات ضريبة موجلة) إلى ٢٨٨,٢٧٥ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٢٩٣,٩٥٥ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ٥,٦٨٠ مليون جنيه بنسبة ١,٩ % .

رد الشركة :

هذا الإنخفاض ناتج عن تغذية الضريبة الموجلة بحركة المخصصات والتي أسفرت عن (أصل ضريبي) .

الملاحظة :

ارتفاع مجموع الإلتزامات المتدولة إلى ٦٣٠٥,٩٩٦ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٣٧٥٥,٦٨٦ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ٢٥٥٠,٣١٠ مليون جنيه بنسبة ٦٧,٩ % .

رد الشركة :

وارتفاع رصيد الموردين عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمقدار ١,٩ مليار مقابل عام ٢٠١٩/٢٠١٨ وزيادة مدرونة البنوك بنحو ١,١ مليار.

الملاحظة :

إنخفاض مجموع الأصول غير المتدولة إلى ٢٤٢٩,٥٠١ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٢٩٠٥,٩٤٨ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ٤٧٦,٤٤٧ مليون جنيه بنسبة ١٦,٤ % .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى إسترداد قيمة الإستثمارات المالية في قناة السويس البالغة ٣٠٠ مليون جنيه وإنخفاض رصيد مشروعات تحت التنفيذ إلى ٨٦ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ١٣١ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ .

الملاحظة :

إنخفضت نسبة تغطية مجموع حقوق الملكية والإلتزامات غير المتدولة إلى مجموع الأصول غير المتدولة إلى ٢٢٧,٥ % في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٢٦١,٣ % في ٢٠١٩/٦/٣٠ .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى تحقيق صافي خسارة عن العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل صافي ربح عن العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ ، وإستخدام الاحتياطي القانوني والإحتياطي النظامي والأرباح المرحلية لتفعيل الخسائر .

الملاحظة :

- إنخفض رأس المال العامل إلى ٣٠٩٨,٣٨٤ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ مقابل ٤٦٨٧,٩٨٦ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ١٥٨٩,٦٠٢ مليون جنيه بنسبة ٣٣,٩ % .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى ارتفاع مجموع الإلتزامات المتدولة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

الملاحظة :

ارتفاع رصيد البنك الدائنة (سحب على المكشوف وتمويل اعتمادات مستندية و تسهيلات إئتمانية لدى البنك) إلى ٢١٧٩,٣٩٠ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ١٠٣١,٣٠٩ مليون جنيه (سحب على المكشوف وتمويل اعتمادات مستندية) في ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ١١٤٨,٠٨١ مليون جنيه بنسبة ١١١,٣ % .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى جائحة كورونا والتي تم بمقتضاهما أصدر البنك المركزي تأجيل سداد أقساط القروض لمدة ٦ أشهر .

الملاحظة :

إنخفض الرصيد المدين للعملاء إلى ٧٧٨,٨٥٠ مليون جنيه (بعد خصم المخصص البالغ ٣٠٧ ألف جنيه) في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٩٠٢,٣٤٩ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ١٢٣,٤٩٩ مليون جنيه بنسبة ١٣,٧ % .

رد الشركة :

نتيجة لأنخفاض كمية وقيمة المبيعات خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ٢٠٢٠/٢٠١٩ وأدى إلى انخفاض رصيد العملاء .

الملاحظة :

ارتفاع متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٣٩ يوما مقابل ٢٧ يوما عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، ومتوسط فترة السداد للموردين إلى ١٢٣ يوما مقابل ٤٣ يوما .

رد الشركة :

وقد ارتفع رصيد الموردين إلى ٣٧٤٥,٢٤٩ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ١٨٨٢,٤٩٧ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ١٨٦٢,٧٥٢ مليون جنيه بنسبة ٩٩ % .

رد الشركة :

بالنسبة إلى ارتفاع فترة الائتمان الممنوحة للعملاء تحرص الشركة على الحفاظ على العملاء الحاليين ، وفتح قنوات لجذب عملاء جدد . أما بالنسبة إلى ارتفاع رصيد الموردين ويرجع ذلك بالإتفاق مع شركة الكهرباء على جدولة المديونية بقيمة ٣ مليار جنيه و موردين الخارج وتاثير جائحة كورونا .



الملاحظة :

ارتفاع رصيد المخزون (بعد خصم المخصصات) إلى ٦٤٢٣,٥٢٣ مليون جنيه (يمثل ٦٨,٣ % من جملة الأصول المتداولة البالغة ٩٤٠٤,٣٨٠ مليون جنيه) في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل ٥٧٨٤,٥١٩ مليون جنيه (يمثل ٦٨,٥ % من جملة الأصول المتداولة البالغة ٨٤٤٣,٦٧٢ مليون جنيه) في ٢٠١٩/٦/٣٠ بحو ٦٣٩ مليون جنيه بنسبة ١١ %.

رد الشركة :

ويرجع ذلك إلى ارتفاع إجمالي كمية المخزون إلى ٩٣٣٦٤ طن عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٤٤٦٣٦ طن عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بفارق قدره ٤٨٧٢٨ طن.

الملاحظة :

انخفضت نسبة التداول إلى ١٤٩,١ % في ٢٠١٩/٦/٣٠ مقابل ٢٢٤,٨ % في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، وبلغت نسبتي السيولة والنقدية نحو ٧,٢ % مقابل ٦,٧ % لكل منها.

رد الشركة :

حرضت الشركة على الاستفادة من فترة السماح من قبل البنك المركزي في سداد المستحق بالبنوك وقامت الشركة بمراجعة ذلك بعمل أرصدة ودائع دولارية لحين سداد الإستحقاق للبنوك.

الملاحظة :

ارتفاع رصيد الودائع بالبنوك لأجل إلى ٣٠٥,٣٨٩ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، وقد بلغت الفوائد الدائنة نحو ٤,٤٣٤ مليون جنيه عام ٢٠١٩ مقابل ٤,٣٣٢ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بارتفاع قيمته ١٠١ ألف جنيه بنسبة ٢,٣ %.

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى حاجة الشركة إلى توافر سيولة نقدية لسداد التزاماتها المالية المختلفة.

الملاحظة :

أظهر التغير في حركة النقدية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ عجز نقدى بلغ ٩٤١,٤١٧ مليون جنيه محصلة لصافي تدفقات نقدية سالبة من النشاطين التشغيلي البالغ ٧٠٠,٥٤٧ مليون جنيه والتمويلى البالغ ٣٨٢,٨٧١ مليون جنيه وصافي تدفقات نقدية موجبة من النشاط الاستثمارى البالغ ١٠٩,١٨٧ مليون جنيه.

رد الشركة :

النتيجة السالبة للنشاط التشغيلي نتيجة لارتفاع سعر الكهرباء والتزام الشركة بالسداد المنظم الذى يظهر فى بند المشتريات ، وإنخفاض سعر صرف الدولار والذى أثر سلباً فى بند المبيعات وفي النشاط التمويلي ناتج عن سداد الشركة لتوزيعات الأرباح . وفي النشاط الاستثمارى موجب نتيجة لبيع الشركة لجزء مما تملكه من أذون خزانة لوفاء بالتزاماتها المختلفة.

الملاحظة :

خامساً: القيمة المضافة الصافية :
استندت تكلفة السلع والخدمات الوسيطة (بدون ضرائب ورسوم الشراء) قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، وقد ظهرت القيمة المضافة الصافية بقيمة سالبة في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بلغت ١٧٠١,٠٠٩ مليون جنيه مقابل قيمة مضافة صافية بـ ١٠٦٥,٧٠٩ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

رد الشركة :

تسجيلية

الملاحظة :

سادساً: النشاط الاستثمارى :
تقوم الشركة بتنفيذ عدة مشروعات (إحلال وتجديد) بلغت جملة الأعمال المنفذة بها خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ١٦٠,٩٠٧ مليون جنيه تمثل ٥٣,٦ % من البرنامج المعتمد للتنفيذ والبالغ ٣٠٠ مليون جنيه ، تم تمويلها ذاتياً ، وقد تلاحظ ما يلى :
بلغت قيمة الأعمال المنفذة بمشروع خلايا إنتاج الألومنيوم (عمارات جسمية) عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٧٢,٥٩٦ مليون جنيه تمثل ٣٧,٦ % من برنامج التنفيذ المعتمد خلال العام والبالغ ١٩٣,٢٨٦ مليون جنيه .
بلغت قيمة الأعمال المنفذة بمشروع تطوير الموحدات عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٦,٥٦٦ مليون جنيه تمثل ٣١,٤ % من برنامج التنفيذ المعتمد خلال العام والبالغ ٢٠,٩١٢ مليون جنيه .
لم تقم الشركة بتنفيذ أية أعمال (إحلال وتجديد) خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمشروعات تطوير المرافق ، تطوير الورش ، تطوير مصنع إنتاج القطاعات فى حين بلغ إجمالي برامج التنفيذ المعتمدة لها خلال العام ٤٥,٤٥١ مليون جنيه .

رد الشركة :

حيث تسببت (جائحة كورونا) في عدم وصول بعض الآلات والمعدات والخبراء مما أدى إلى تأخير بعض المشروعات وعدم إستكمال البعض الآخر من المستهدف تنفيذه

الملاحظة :

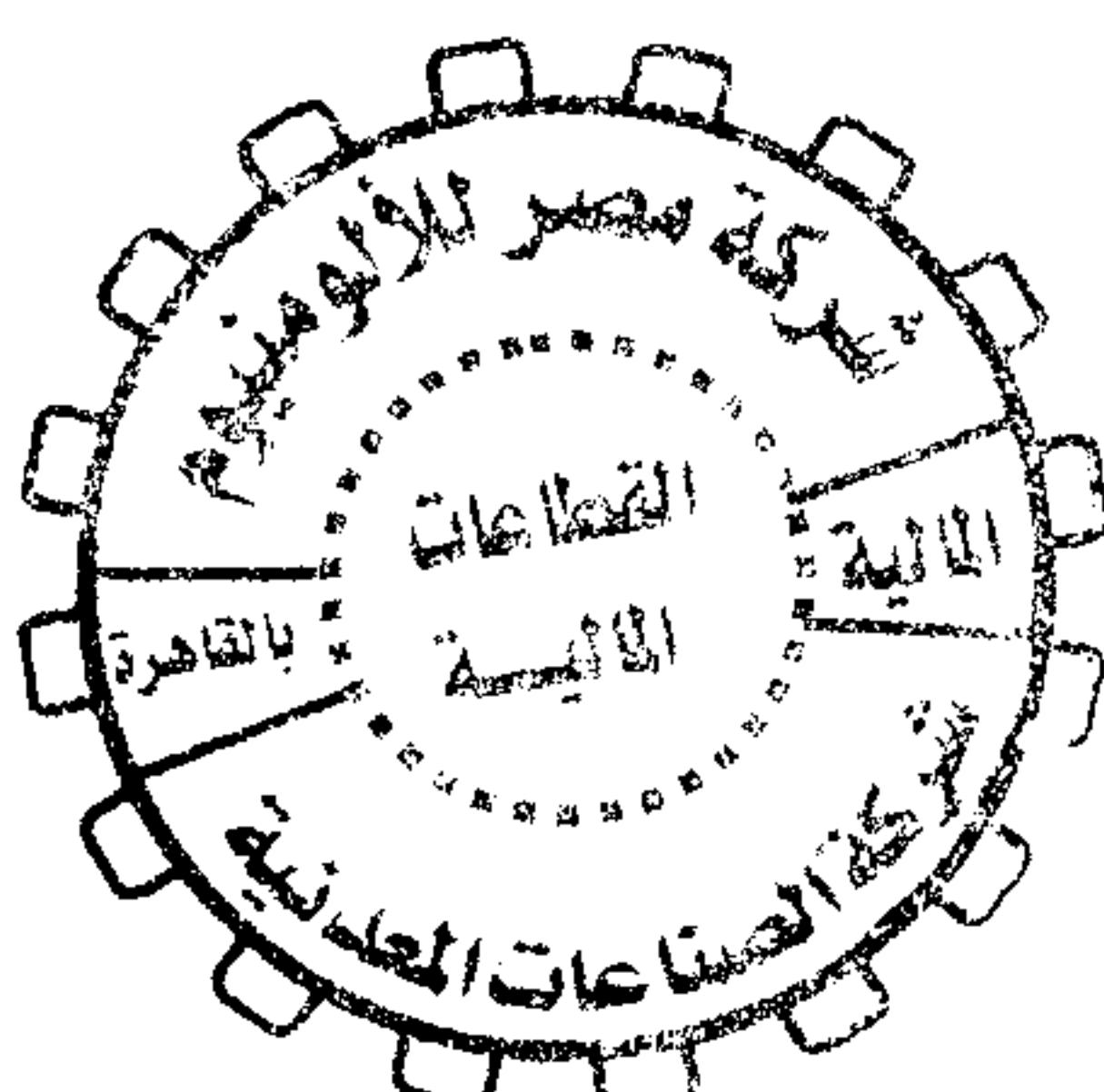
سابعاً: مشروعات حماية البيئة :
لا يوجد لدى الشركة أية مشروعات متعلقة بحماية البيئة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

رد الشركة :

تم تنفيذ مشروعات لحماية البيئة خلال السنوات السابقة وهي قائمة وتعمل بحالة جيدة مما يخفض الانبعاثات الحرارية والغازية والحفاظ على البيئة الداخلية والخارجية للشركة .

الملاحظة :

ثامناً: المساهمة في رؤوس أموال شركات أخرى :



بلغت قيمة المساهمة في رأس مال الشركة المصرية لبلوكت الأنود الكربونية نحو ٥,٨ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٣٣,٨٥١ مليون جنيه تمثل ٢٠٪ من رأس المال المدفوع للشركة المشتركة البالغ ٢٩ مليون دولار ، ولم يتحقق عائد من هذه المساهمة خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ والأعوام السابقة حيث أنها لم تحقق أرباح وقد وافق مجلس إدارة الشركة في ٢٠١٨/٥/٣٠ على البدء في تنفيذ إجراءات التخارج ببيع حصة الشركة في رأس مال الشركة المصرية لبلوكت الأنود الكربونية .

رد الشركة :

أفادت الشركة القابضة للصناعات المعدنية بأنه تم عمل مناقصة محدودة بين المكاتب الإستشارية المعتمدة لعمل دراسة متكاملة للشركة والتي تتضمن عمل خارطة طريق للشركة والمبالغ المطلوب ضخها لإصلاح الهيكل التمويلي لها ومدى جدواه إستمرارية المشاركة لحصة رأس المال العام وإبداء الرأي الأفضل للإستمرار أو التخارج ويتم فتح المظاريف يوم ٢٠٢٠/١١/٤ .

• السيد المهندس / محمد السعداوي - رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية ورئيس الجمعية العامة للشركة .

هناك مذكرة معروضة على الجمعية بخصوص استخدام الأرباح المرحلية والإحتياطي القانوني والإحتياطي النظامي لتغطية خسائر العام

• السيدة المحاسب / أمانى صلام الدين عبدالله - وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية موضوع تغطية الخسائر إجراء من الشركة وإقرار الجمعية وقرار مجلس الإدارة فإن القانون أعطى الحق للشركة والجمعية تغطية خسائرها .

• السيد الأستاذ / خالد الفقي - رئيس النقاولة العامة

بالنسبة لحقوق العاملين فالشركة لم تقتصر في عملها ولا يوجد أي ميزة للعاملين فمن غير المنطقى حرمانهم من الأرباح لأن سبب الخسارة هو الكهرباء وسعر المعدن والعاملين يعملوا في درجة حرارة تزيد على ١٠٠٠ درجة مئوية وليس لهم ذنب في الخسارة .

• السيد المحاسب / السيد حسن علي سالم - رئيس قطاع الصناعات المعدنية والهندسية - المهاز المركزى للمحاسبات قائمة التدفقات النقدية للشركة تظهر عجز في حين في تحسن في الأسعار وفي السوق يحسن من السيولة للشركة .

• السيد المهندس / محمد السعداوي - رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية ورئيس الجمعية العامة للشركة . يتفضل السيد المحاسب / أحمد محفوظ ، بالرد على سعادتك .

• السيد المحاسب / أحمد محفوظ بغدادى - رئيس القطاعات المالية - شركة مصر للألومنيوم

حضرتك التدفقات النقدية ظهرت هذا العام ممتازة خاصة أن الشركة قامت بسداد التزامات عليها ومنها جدولة مدالية الكهرباء وفي الثلاث شهور الأخيرة تم سداد فاتورة الكهرباء بالكامل .

• السيد المهندس / مؤمن يس - عضو مجلس إدارة شركة مصر للألومنيوم .

سيادة الرئيس ، السنوات السابقة الشركة ربحت مبالغ كبيرة مثبتة بتقرير الجهاز المركزى ولم يستفد العاملين منها .

• السيد المهندس / محمد السعداوي - رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية ورئيس الجمعية العامة للشركة .

واضح يا باشمهندس مؤمن

• السيدة المحاسب / أمانى صلام الدين عبدالله - وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية التخارج من شركة البلوكت مازال الأمر قائم

• السيد المهندس / محمد السعداوي - رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية ورئيس الجمعية العامة للشركة .

- موضوع التخارج من البلوكت دا أمر مستعجلين عليه جداً حضرتك وفي خطوات تمت فيه .

- على الشركة مراعاة كل ما هو مذكور بلاحظات الجهاز ندرسه جيد اقتصادياً والتصرف السليم فيه .

- فيه أي تعليق من السادة الحضور

• السيد الأستاذ / محمد جمال - مندوب الهيئة العامة للرقابة المالية .

- نود ان نشير الى أنه ما زالت الهيئة العامة للرقابة المالية عند رأيها بشأن :

• الملاحظة رقم (١) والتي تنص على أنه يتبعين إعادة عرض قائمة المركزى المالى بإظهار صافى الخسارة المحققة خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ١,٦٧١ مليار جنيه حيث قامت الشركة بإغفال صافى الخسارة فى حسابات الأرباح المرحلية ، الإحتياطي القانوني والإحتياطي النظامي ، الأمر الذى ينطوى على عرض تقارير على الجمعية العامة للشركة تتضمن بيانات غير صحيحة فى ضوء المادة (٦٣) من قانون سوق رأس المال ونشير إلى أن الخسائر المحققة نحو ١٠١ % من رأس المال المصدر كما يعد تصرف الشركة مخالفًا للعديد من النصوص القانونية إلخ ، والتي أفادت الشركة بأنه تم عمل مذكرة للعرض على الجمعية العامة العادية بجامعة العادى ٢٠٢٠/١١/١١ لاستخدام الأرباح المرحلية والإحتياطي النظامي بقيمة ١٦٧١ مليون جنيه لتغطية خسائر العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

• السيد المهندس / محمد السعداوي - رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية ورئيس الجمعية العامة للشركة .

شكراً للسيد مندوب الهيئة العامة للرقابة المالية

فيه أي تعليق من السادة الحضور

السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة ، بقدر ما نستطيع تقليل تكلفة المدخلات وتكلفة الإنتاج علشان نقدر نستمر .

السادة الأعضاء . من له أي ملاحظة يتفضل ، ،،،، لا يوجد ،،،، شكرًا لحضراتكم ،،،،



قرارات و توصيات الجمعية العامة العادية لشركة مصر للألومنيوم

المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١

الفوائد :

- ١ - التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال لعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ .
- ٢ - إحاطة الجمعية العامة بما ورد بتقرير السيد / مراقب الحسابات وتقرير تقويم الأداء من ملاحظات على قائمة المركز المالى في ٢٠٢٠/٠٦/٣٠ وقائمة الدخل عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ ورد الشركة عليهم .
- ٣ - الموافقة على ما قامت به الشركة من تسوية خسائر العام والبالغة " ١,٦٧٠,٨٠٠,٥٧٦ " جنيه خصماً من الاحتياطيات والأرباح المرحله وفقاً لما يقضى به القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولاته التنفيذية وتعديلاته بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ والمادة رقم ٤٨ من النظام الأساسي للشركة وذلك طبقاً للمذكرة المعروضة .
- ٤ - إعتماد القوائم المالية لعام المالى المنتهى في ٢٠٢٠/٠٦/٣٠ وقائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ بصفى خسارة قدرها " ١,٦٧٠,٨٠٠,٥٧٦ " جنيه .
- ٥ - إعتماد ما تم صرفه من التبرعات خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ والبالغ قيمتها " ٣٣٩٩٤٨ " جنيهاً طبقاً للمذكرة المعروضة .
- ٦ - الموافقة على مساهمة الشركة في صندوق التأمين الخاص للعاملين بالشركة والبالغة " ١٤,٣٣٢,٠٠٠ " جنيه وذلك طبقاً للمذكرة المعروضة .
- ٧ - إعتماد تقرير الحوكمة عن الفترة من ٢٠١٩/٠٧/٠١ حتى ٢٠٢٠/٠٦/٣٠ .
- ٨ - إعتماد صرف العلاوة الدورية المقرر صرفها للعاملين في ٢٠٢٠/٠٧/٠١ وبنسبة ١٠٠ % .
- ٩ - تكليف السادة الآتى أسمائهم بعد بالقيام بمهام رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة لحين إستكمال الإجراءات المقررة قانوناً

بعد وهم :

رئيس غير تنفيذى للشركة

أستاذ . دكتور / سيد أحمد كاسب محمد

عضو مجلس إدارة

مهندس / محمود على أحمد سالم

عضو مجلس إدارة

أستاذ . دكتور / خالد قدرى السيد

عضو مجلس إدارة

محاسب / خالد عبدالوهاب حماد

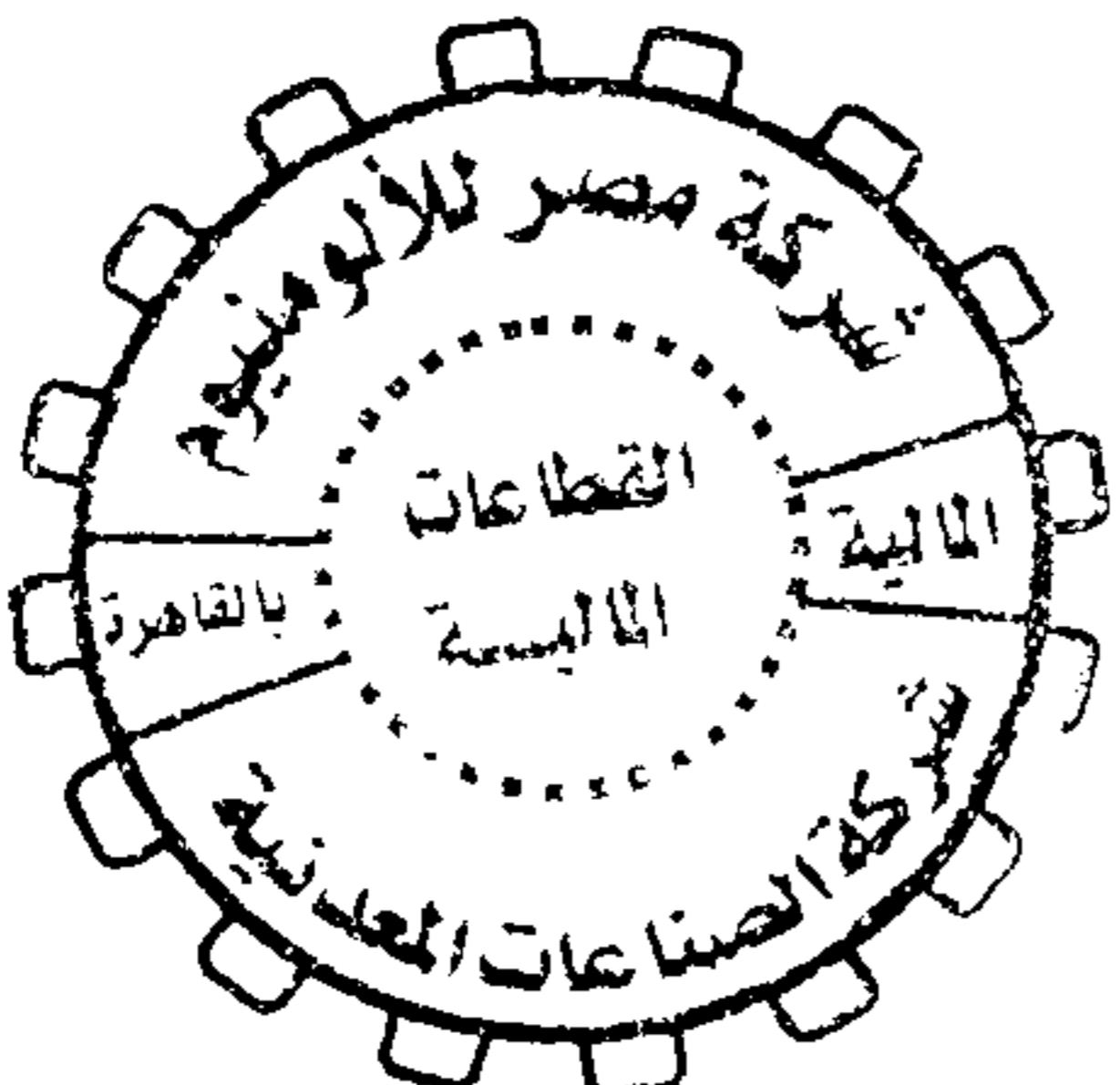
عضو منتخب

مهندس / مؤمن مصطفى ياسين أحمد

- مع تقاضيهم بدل حضور بواقع ألفين جنيه بالإضافة إلى ألف جنيه مصاريف إنتقال للجنة مع تمنع العضو المنتدب التنفيذي بكافة المزايا الأخرى المقررة بالشركة بما في ذلك التأمين الصحى ووسائل الإنتقال .

- تقاضى رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي مبلغ خمسة عشر ألف جنيه خالصة الضريبة والتأمينات نظير قيامه بمهام المنصوص عليها في المادة ٦٠ من اللائحة التنفيذية للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

- إخلاء مسئولية السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٠٦/٣٠



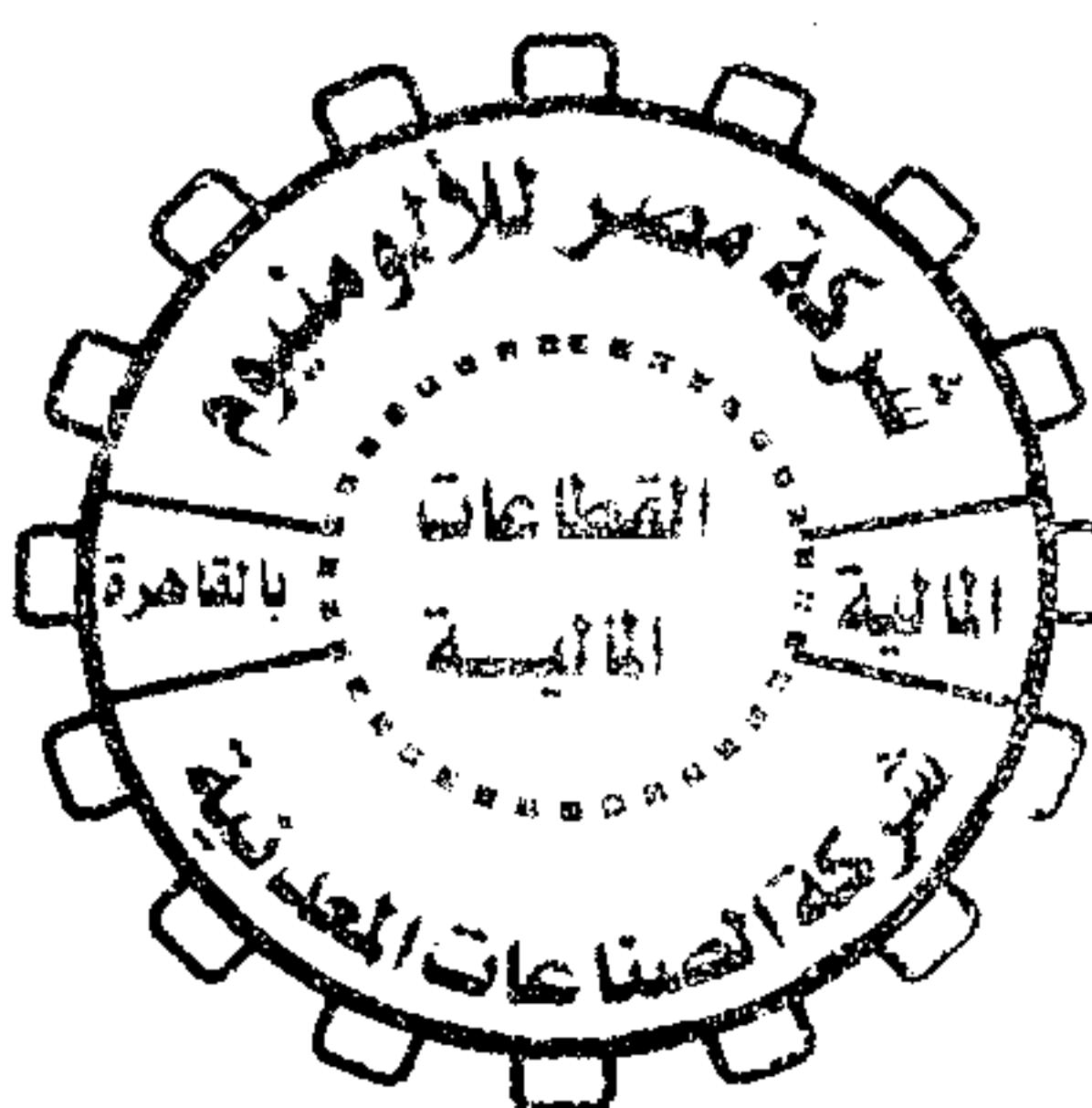
التصصيات :-

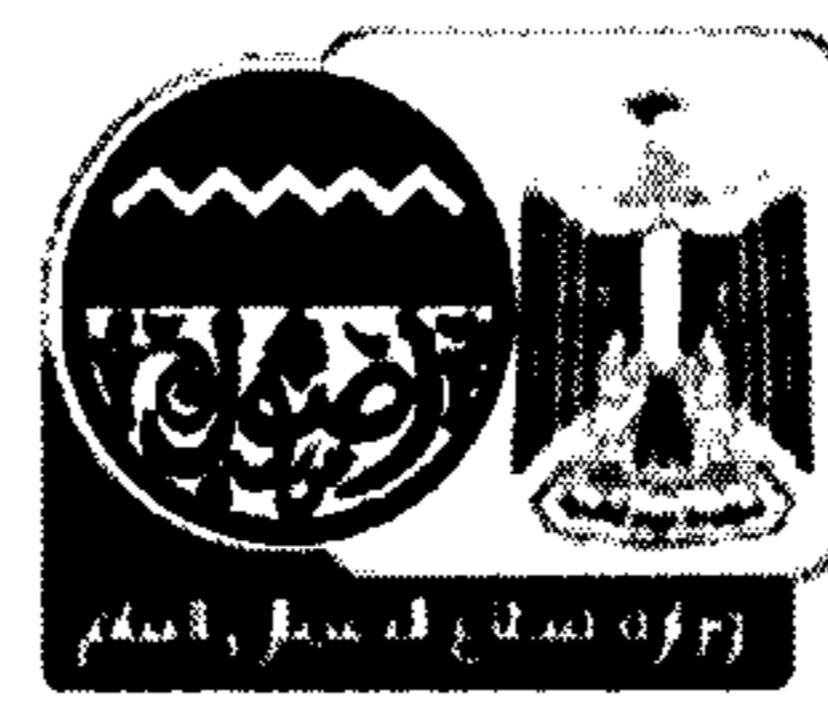
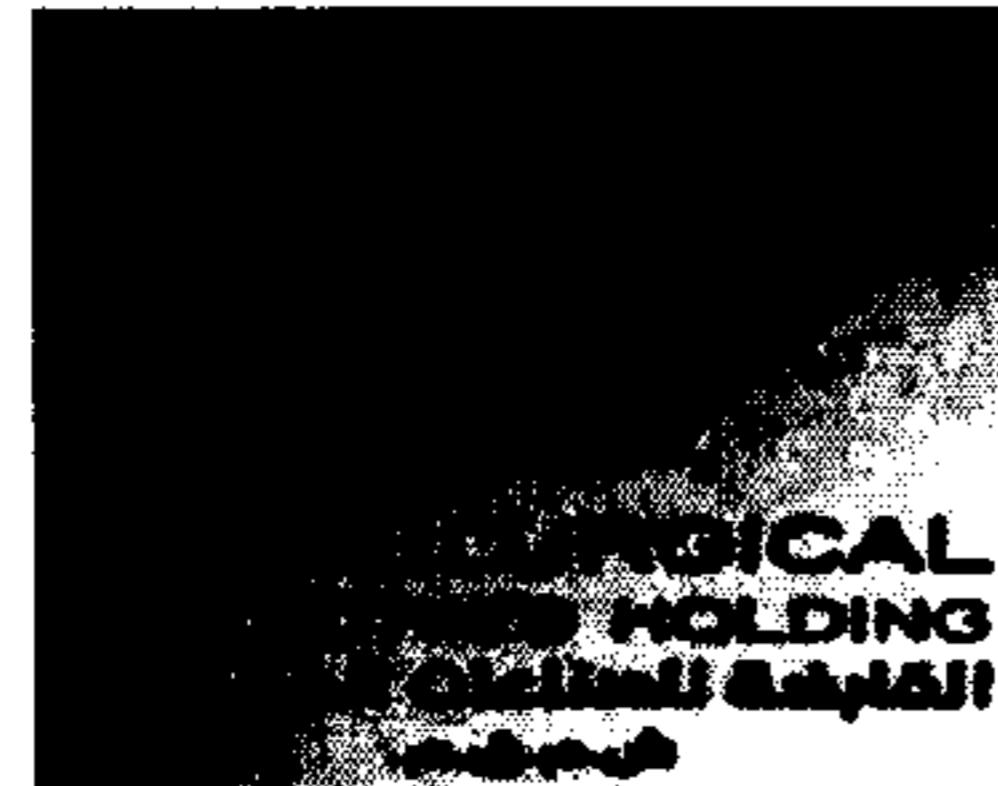
- ١ - يتعين على الشركة إثبات كافة المعاملات البنكية المتاخر إثباتها بحساباتها المختصة مما لذلك من اثر على القوائم المالية .
- ٢ - يتعين على الشركة إعادة دراسة وتحريم المخصصات وبما يتاسب والإلتزامات المحتملة على الشركة طبقاً لما هو وارد بتقرير السيد / مراقب الحسابات .
- ٣ - يتعين على الشركة إعادة تصنيف المخزون الرائد وبطبيعة الحركة ولذا لما انتهت إليه اللجنة المشكلة لهذا الغرض مع العمل على سرعة التصرف الاقتصادي فيه .
- ٤ - يتعين على الشركة عمل دراسات المفاضلة بين استخدام التسهيلات الإنتمانية وبين التمويل الذاتي لإختيار أقل تكلفة للتمويل والعرض على مجلس الإدارة لاعتماد الفضليها والذي يحقق مصلحة الشركة من خلال الاستغلال الأمثل للأموال المتاحة لديها وبما يحقق أفضل عائد لها .
- ٥ - يتعين على الشركة الالتزام بنصوص اللائحة المالية للشركة ومراعاة تطبيق القوانين ذات الصلة وأحكام نظم الضبط والرقابة الداخلية على أنشطة الشركة .
- ٦ - يتعين على الشركة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقاتها لدى الغير حفاظاً على حقوق الشركة .
- ٧ - يتعين على الشركة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية قرار السيد المستشار / رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠ بخصوص تطبيق المعايير المحاسبية اعتباراً من ٢٠٢٠/٠٧/٠١ .
- ٨ - يتعين على الشركة الالتزام بتطبيق نظام ERP والذي تم العمل به اعتباراً من ٢٠٢٠/٠٧/٠١ حتى يتسعى للسادة مراقبى الحسابات مراجعتها وذلك طبقاً لموافقة السيد المستشار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بخطابه رقم ٢٩٨ / ق بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٢ الموافق للسيد وزير قطاع الأعمال العام في هذا الشأن .

عضو مجلس الإدارة المنتدب التنفيذي

مهندس / محمود على أحمد سالم

أمين سر الجلسة

محاسب / عاطف محمد حسن



شركة مصر للالومنيوم
ش. ب.ت . م . م
احدى شركات شركة
الصناعات المعدنية



أيجيبتالوم

الأستاذة / هبة الله الصيرفي
المشرف العام على قطاع الافتتاح
مساعد رئيس البورصة

تحية طيبة وبعد

نشرف بأن نرفق طيه : -

- محضر الجمعية العامة غير العادية لتعديل النظام الأساسي للشركة طبقاً لقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ .
 المنعقدة يوم ٢٠٢٠/١١/١١ الساعة الثالثة عصراً .

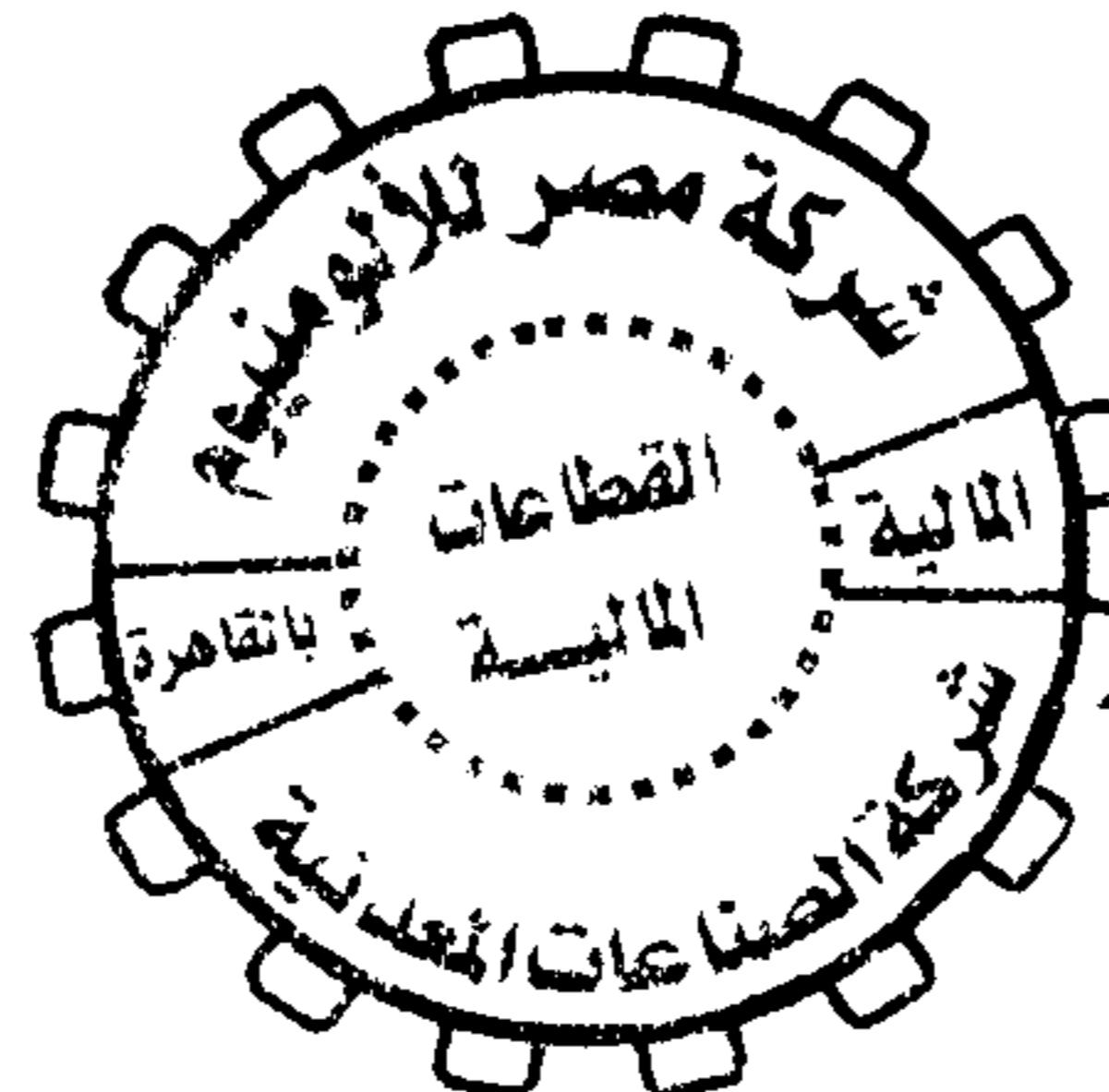
- تحت الإعتماد

مرسل برجاء التفضل بالعلم والإحاطة .

وتفضوا بقبول وافر التحية والإحترام ، ،

مدير عام الموارد التخطيطية
مسؤول علاقات المستثمرين

محاسب / عصمت صفت محمد أبو دهب



(٠٩٦) ٢٥٨٨٢٩٥
 (٠٩٦) ٢٥٨٨٤٧٨
 (٠٢) ٢٣٩١٩٢٢٣
 (٠٢) ٤٨٧٧٧٦٩
 (٠٦٥) ٣٢٥٠٤١٥

فاكس

(٠٩٦) ٢٥٨٨٥٥٧ - (٠٢) ٢٥٧٤٤٢٩٥
 (٠٩٦) ٢٥٩٠٠٩ - (٠٢) ٢٢٩٦٣٦٤ / ٢٢٩٦٣٦٢ / ٢٢٩٦٣٦٦
 (٠٢) ٢٢٩٣٥٥٧ / ٢٢٩٣٥٥٦ / ٢٢٩٣٥٧٨ / ٢٢٩٣٥٥٧
 (٠٣) ٤٨٠٨٠١٥ / ٤٤١٢٥٢٧ / ٤٤١٢٥٢٦
 (٠٦٥) ٣٢٥١٦١٢ / ٣٢٥١٦١٣ / ٣٢٥١٦١٤

تلفون

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب :
 المقر الرئيسي والمصانع : نجع حمادي :
 مكتب القاهرة : ٥٠/٤٨ ش عبد الخالق ثروت :
 مكتب الإسكندرية : ٢ طريق الحرية :
 ميناء سفاجا : سفاجا :

(مبدئي تحت الاعتماد)

محضر اجتماع

الجمعية العامة غير العادية

لشركة مصر للألومنيوم بجلسة ٢٠٢٠/١١/١١

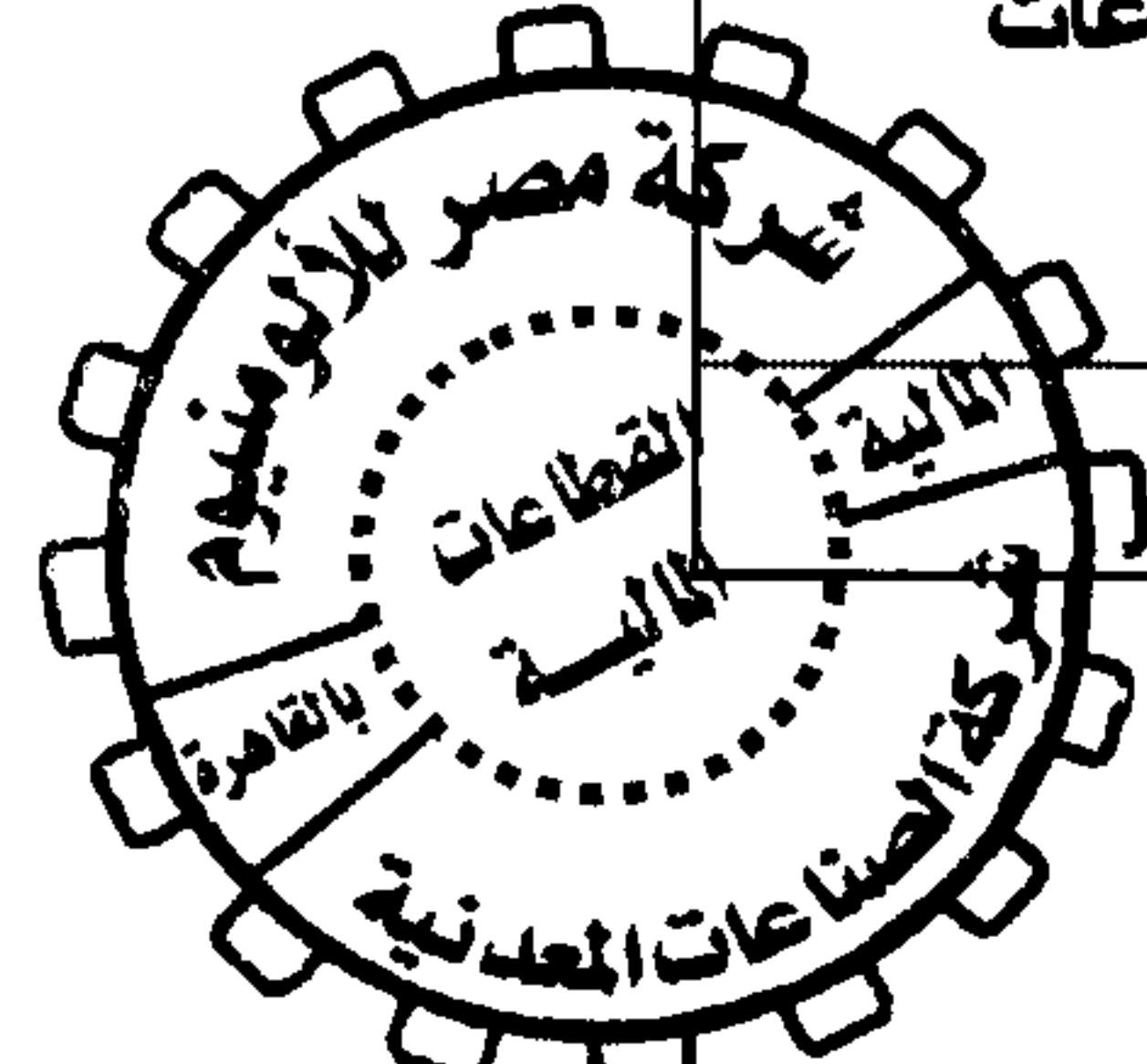
إنه في يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٠/١١/١١ وفي تمام الساعة الثالثة بعد العصر اجتمعت الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر للألومنيوم برئاسة .

السيد المهندس / محمد السعداوي - رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية ورئيس الجمعية العامة للشركة .

وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي :-

تعديل النظام الأساسي لشركة مصر للألومنيوم ليتوافق مع التعديلات الواردة بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ وقد حضر الاجتماع كل من السادة :-

الاسم	الوظيفة
١ - رئيس الجمعية :	
السيد المهندس / محمد السعداوي مصطفى	رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية ورئيس الجمعية العامة
٣ - أعضاء مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية :	
السيد الدكتور / وائل محمود يوسف	عضو منتخب للشئون المالية وعضو الجمعية العامة
السيد المستشار / محمود فوزي عبدالباري	عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية العامة
السيد المهندس / حسام محمد عبدالعزيز	عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية العامة
السيدة الأستاذة / مينوش عادل صالح عبدالعزيز	عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية العامة
السيد المهندس / خالد منير حسنين الفقى	عضو مجلس الإدارة (ممثل إتحاد عمال مصر)
٣ - مجلس إدارة شركة مصر للألومنيوم	
السيد المهندس / محمود على أحمد سالم	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
السيد المحاسب / طارق عبدالرؤوف مجدى فايد	عضو مجلس إدارة الشركة [معين]
دكتور مهندس / خالد محمد محمد الدستاوي	عضو مجلس إدارة الشركة [معين]
السيد المهندس / مؤمن مصطفى ياسين احمد	عضو مجلس إدارة الشركة [منتخب]
السيد المهندس / محمد عبدالهادى سيد محمود	عضو مجلس إدارة الشركة [منتخب]
٤ - ممثلو اللوحة النقابية بالشركة	
السيد المهندس / ياسر محمود عبداللطيف	رئيس اللجنة النقابية بالشركة
٥ - ممثلو مراقبو الجهاز المركزي للمحاسبات	
السيدة المحاسب / أماني صلاح الدين عبدالله	وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية
السيد المحاسب / إيهاب عبدالغفار عبد الغفار	وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة



الوظيفة	الاسم
مدير عام - نائب مدير الإدارة	السيد المحاسب / عصام الدين رجب الطحاوى
٦ - ممثلو الإدارة المركزية لمناقصة تنفيذ الخطة وتقدير الأداء	
رئيس قطاع الصناعات المعدنية والهندسية	السيد المحاسب / السيد حسن على سالم
مدير عام	السيدة المحاسب / سمر عبدالهادى
مدير عام	السيد المحاسب / طارق محمود ضيف
٧ - مركز معلومات قطاع الأعمال العام:	
مدير عام شعبة الصناعات المعدنية	السيد الأستاذ / عبد الرزاق محمود عبد الرزاق
أخصائى أول شعبة الصناعات المعدنية	السيدة الأستاذة / مروة محمد حسن

٨ - عن شركة الصناعات المعدنية	
مستشار قانوني	السيد المستشار / رضا عبدالعال
رئيس قطاع الاستثمار	السيد المحاسب / محمد عبدالرؤوف
رئيس قطاع الشركات	السيد المحاسب / مجدى عبدالرحمن
رئيس القطاع المالى	السيد المحاسب / سعيد سويلم
مدير عام العلاقات العامة	السيد الأستاذ / محمد أمين محمد
٩ - عن شركة مصر للألومنيوم	
رئيس القطاعات المالية	محاسب/ احمد محفوظ بغدادى
رئيس قطاع الحسابات والتكاليف - أمين سر الجلسه	السيد المحاسب / عاطف محمد حسن
مدير عام الموارد - مستولى علاقات المستثمرين	السيد المحاسب / عصمت صفت محمد أبو دهب
مدير عام شئون مجلس الإدارة	السيد المهندس / خالد محمد الجلاس

وقد بدأ السيد المهندس / رئيس الجمعية العامة الإجتماعية وطلب سيادته من الجمعية الموافقة على ترشيح كل من السادة :-

جاما الأصوات

السيد المحاسب / عبداللطيف بلطية
السيد المحاسب / محمد عبد المنعم

أمين سر الجلسه

السيد المحاسب / عاطف محمد حسن

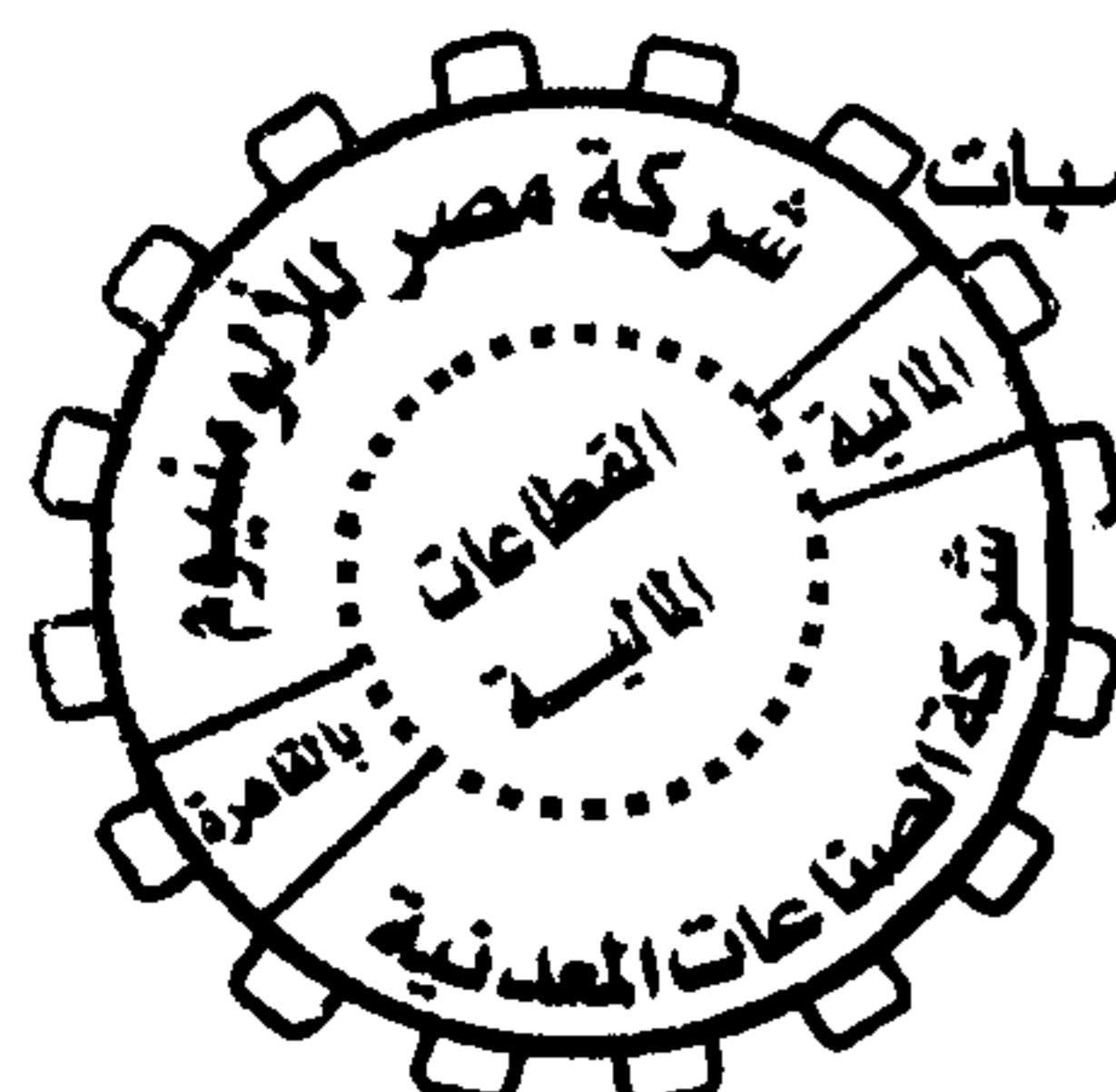
والتاكد من سلامة كافة الإجراءات القانونية والشكلية وتأكد الجهاز المركزى من توافر النصاب القانونى لصحة إنعقاد الجمعية غير العادلة للشركة حيث بلغت نسبة الحضور ٨٩ % .

أعلن السيد المهندس / رئيس الجمعية بدء أعمال الجمعية العامة غير العادلة لاعتماد تعديل النظام الأساسي لشركة مصر للألومنيوم ليتوافق مع التعديلات الواردة بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠

وبدا سيادته الكلمة مرحباً بالسادة أعضاء الجمعية العامة والسادة أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات لإدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية وجهاز تقويم الأداء والسادة الحضور .

حضراتكم المذكورة معروضة عليكم وتم دراستها باستفاضة

(٢)

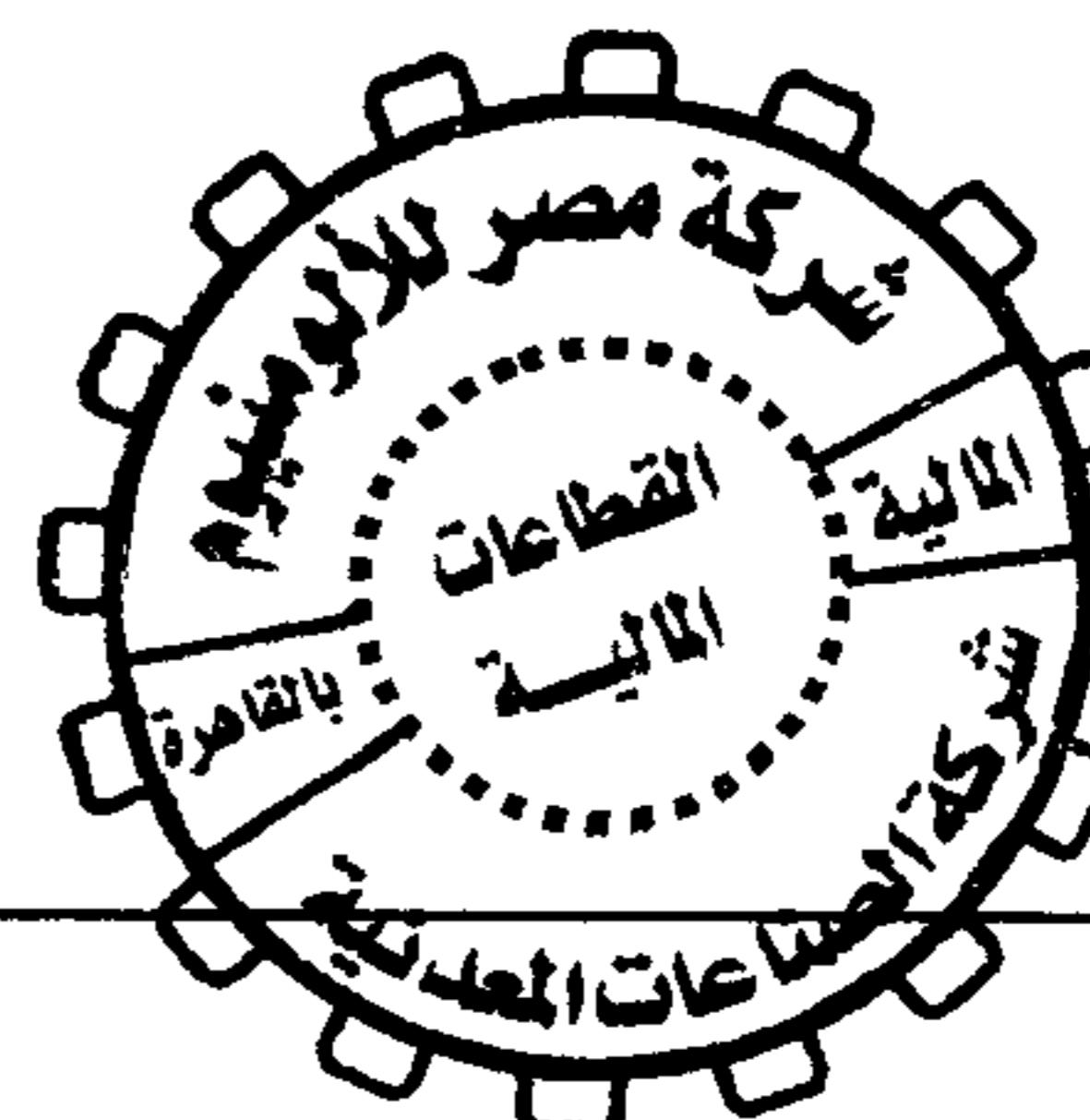


قرارات الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر للألومنيوم المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١

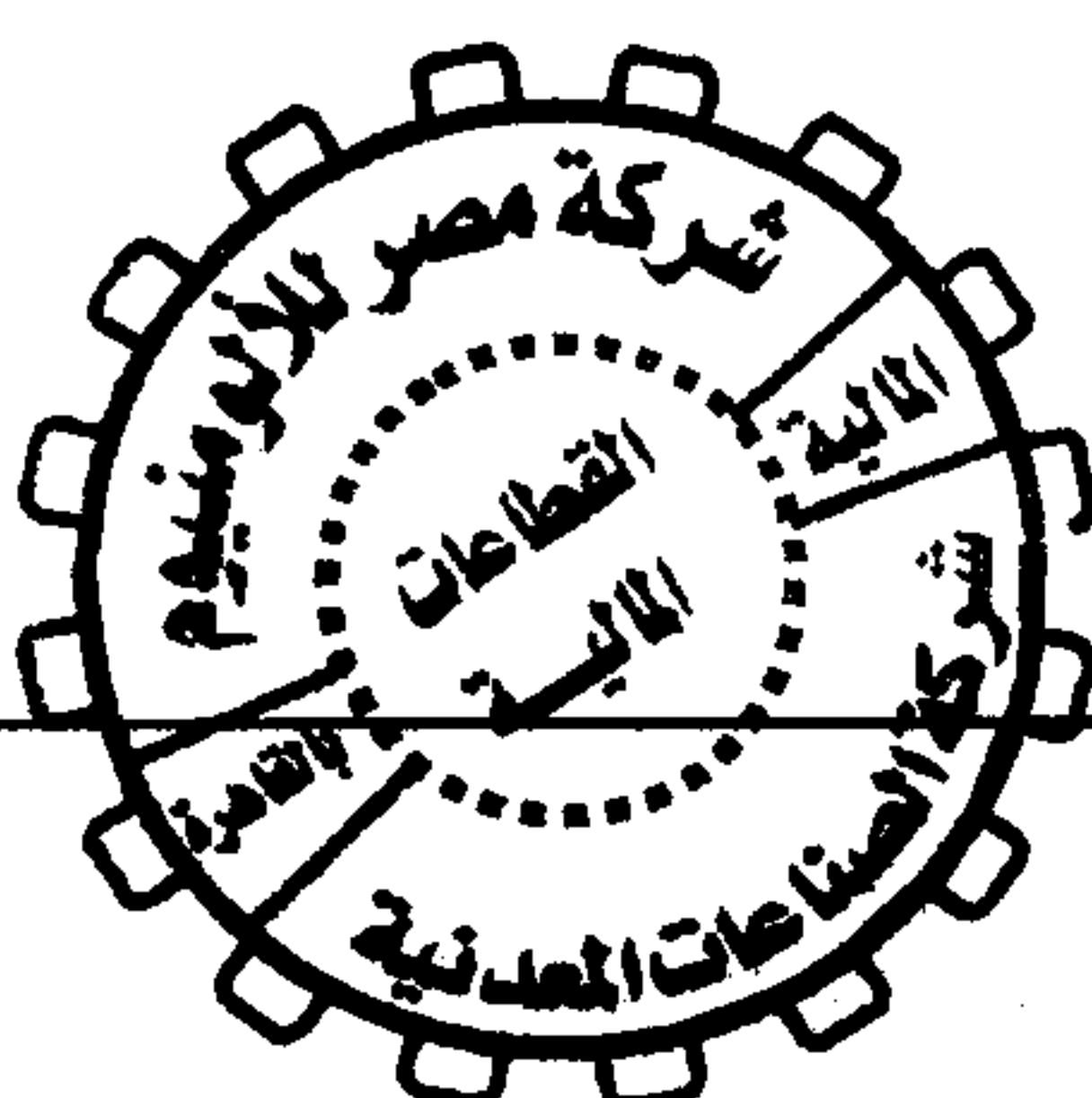
القرارات :

- ١ - الموافقة على تعديل النظام الأساسي لشركة مصر للألومنيوم ليتوافق مع التعديلات الواردة بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ للنظر في إعتماد تعديل المواد أرقام (٢١،٢٢،٢٣،٢٤،٢٧،٢٨،٣١،٣٩،٤٠،٤٢،٤٤،٤٧،٥٥) على النحو التالي :-

المادة بعد التعديل	المادة قبل التعديل	رقم المادة
<p>يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة تختاره الجمعية العامة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد ، ويكون من خمسة أعضاء يمن فيهم رئيس المجلس على النحو الآتي :</p> <p>أ- رئيس غير تنفيذى تختاره الجمعية العامة للشركة بناء على ترشيح مجلس إدارة الشركة القابضة .</p> <p>ب- ثلاثة أعضاء يمثلون المساهمين بالشركة وفقاً لهيكل ملكية الشركة بمراعاة قواعد التمثيل النسبي ، تعينهم الجمعية العامة مع عدم الإخلال بحق الشخص الاعتبارى المساهم فى الشركة فى تغيير ممثليه خلال مدة المجلس .</p> <p>ج- مثل عن العاملين بالشركة يتم إنتخابه طبقاً للقانون المنظم لذلك .</p> <p>ويجوز للجمعية العامة بناء على ترشيح مجلس إدارة الشركة القابضة تعين عضوين إضافيين من المستقلين من ذوى الخبرة .</p> <p>وتحدد الجمعية العامة سنوياً ما يتلقاه كل من رئيس وأعضاء المجلس المشار إليهم من بدلات الحضور والانتقال للجلسات والمكافأة السنوية التي يستحقها مجلس الإدارة بمراعاة نص المادة (٣٤) من القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ ، كما تحدد الجمعية العامة المزايا الأخرى للأعضاء المنتدبين بما في ذلك التأمين الطبي ووسائل الانتقال .</p> <p>وفي جميع الأحوال ، لا يجوز أن يزيد بدل الحضور والانتقال لرئيس وأعضاء المجلس عن الحد الذى يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء .</p> <p>ويختار مجلس إدارة الشركة من بين أعضاء المجلس العضو المنتدب التنفيذى وغيره من الأعضاء المنتدبين للإدارة ويحدد مجلس الإدارة ما يتلقاه من راتب بالإضافة إلى ما يستحقونه من مبالغ طبقاً للفقرة الخامسة من المادة رقم ٢١ من القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ ، ويحدد مجلس من يحل محل العضو المنتدب في حالة غيابه أو خلو منصبه أو تغييره .</p> <p>ويتم استخدام إسلوب التصويت التراكمي في إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة بما يسمح بالتمثيل النسبي في عضوية مجلس الإدارة للأعضاء الممثلين بالبندين (ب،ج) من المادة رقم (٢٢) من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بحيث يسمح للمساهم بمنح الكتلة التصويتية التي تمثلها الأسهم المملوكة له في رأس مال الشركة لمرشح واحد أو توزيعها على أكثر من مرشح .</p>	<p>يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من خمسة أعضاء بما فيهم رئيس المجلس يتم اختيارهم وتحديد من يتفرغ للإدارة منهم وما يتلقاه أعضاء المجلس من مكافآت وبدل حضور الجلسات وما يتلقاه الأعضاء المتفرغون من رواتب مقطوعة طبقاً لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية .</p> <p>ويتم استخدام إسلوب التصويت التراكمي في إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة بما يسمح بالتمثيل النسبي في عضوية مجلس الإدارة للأعضاء الممثلين بالبندين (ب،ج) من المادة رقم (٢٢) من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بحيث يسمح للمساهم بمنح الكتلة التصويتية التي تمثلها الأسهم المملوكة له في رأس مال الشركة لمرشح واحد أو توزيعها على أكثر من مرشح .</p>	<p>مادة (٢١)</p>



المادة بعد التعديل	المادة قبل التعديل	رقم المادة
يعقد مجلس الإدارة جلسة على الأقل كل شهر في المركز الرئيسي للشركة بدعوة من رئيسه وفي حال غيابه ينوب رئيس الجمعية العامة من بين أعضاء المجلس من يرأس الاجتماع ويجوز أن يعقد المجلس بمدينة القاهرة بمقر الشركة .	يعقد مجلس الإدارة جلسة على الأقل كل شهر في المركز الرئيسي للشركة بدعوة من رئيسه ، ويجوز أن يعقد المجلس في مدينة القاهرة	مادة (٢٢)
وحال إنعقاد المجلس خارج المركز الرئيسي للشركة أو مقر الشركة بالقاهرة فلا يكون الاجتماع صحيحا إلا بحضور جميع أعضائه وفي هذه الحالة لا يكون الإنعقاد إلا داخل جمهورية مصر العربية . ويمكن في الظروف الطارئة إنعقاد المجلس بنظام الفيديو كونفرنس .	مع مراعاة أحكام المادة السابقة لا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره أغلبية أعضائه	مادة (٢٣)
تصدر قرارات مجلس إدارة الشركة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس . ويجوز أن ينوب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن غيره من الأعضاء فى حضور جلسات المجلس أو فى التصويت على القرارات بشرط أن تكون الإتاحة مكتوبة ومصدقا عليها من رئيس المجلس.	تصدر قرارات مجلس إدارة الشركة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس . ولا يجوز أن ينوب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن غيره من الأعضاء فى حضور جلسات المجلس أو فى التصويت على القرارات .	مادة (٤)
يمثل عضو مجلس الإدارة المنتدب التنفيذي الشركة أمام القضاء وفى صلاتها بالغير ويتولى وحده رئاسة العمل التنفيذى بالشركة وتصريف أمورها اليومية والإشراف على سير العمل فى جميع قطاعاتها ومتابعة الأداء لجمع الأنشطة وإتخاذ ما يراه من قرارات لتنظيم العمل وتحقيق الأهداف .	يمثل عضو مجلس الإدارة المنتدب الشركة أمام القضاء وفى صلاتها بالغير ، ويتولى وحده رئاسة العمل التنفيذى بالشركة وتصريف أمورها اليومية والإشراف على سير العمل فى جميع قطاعاتها ومتابعة الأداء لجمع الأنشطة وإتخاذ ما يراه من قرارات لتنظيم العمل وتحقيق الأهداف .	مادة (٢٧)
يمك حق التوقيع عن الشركة على إنفراد العضو المنتدب التنفيذي لمجلس الإدارة الحق فى أن يعين من بين أعضائه أو من بين مسؤولي الشركة من يكون لهم أيضا حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين وذلك فى أمور أو موضوعات محددة .	يمك حق التوقيع عن الشركة على إنفرد عضو مجلس الإدارة المنتدب ولمجلس الإدارة الحق فى أن يعين من بين أعضائه أو من بين مديري الشركة من يكون لهم أيضا حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين وذلك فى أمور أو موضوعات محددة .	مادة (٢٨)
<p>ت تكون الجمعية العامة للشركة وفقا لما هو مبين في قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية وتكون على النحو التالي :</p> <ul style="list-style-type: none"> • رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة أو من يحل محله في حالة غيابه رئيساً. • ممثلون للشركة القابضة والأشخاص الإعتبارية العامة المساهمة في الشركة تختارهم السلطة المختصة بكل منها. • المساهمون من الأشخاص الإعتبارية الخاصة أو الأفراد في رأس المال الشركة. • عضو تختاره اللجنة النقابية للشركة. <p>ويجوز أن تضم الجمعية العامة أعضاء من ذوي الخبرة تختارهم الجمعية العامة للشركة القابضة دون أن يكون لهم صوت معدود.</p>	<p>ت تكون الجمعية العامة للشركة وفقا لما هو مبين في قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية .</p> <p>ويجوز أن تتعقد الجمعية في مدينة القاهرة.</p>	مادة (٣١)



المادة بعد التعديل	المادة قبل التعديل	رقم المادة
<p>مع مراعاة أحكام المادة (٣٢) من هذا النظام تختص الجمعية العامة العادلة بنظر المسائل التالية في أي من الإجتماعين المشار إليهما في المادة (٣٣) أو في أي اجتماع آخر تعقد لهذا الغرض خلال السنة المالية .</p> <p>١- وقف تجنيب الاحتياطي القانوني إذا بلغ ما يساوي نصف رأس المال .</p> <p>٢- استخدام الاحتياطي فيما يعود بالنفع على الشركة بناء على إقتراح مجلس الإدارة إذا لم يكن هذا الاحتياطي مخصصاً لأغراض معينة منصوص عليها في نظام الشركة .</p> <p>٣- التصرف في الاحتياطيات والمخصصات في غير الأبواب المخصصة لها .</p> <p>٤- الموافقة على إصدار سندات أو صكوك تمويل وعلى الضمانات التي تقرر لها .</p> <p>٥- النظر في قرارات وتوصيات جماعة حملة السندات .</p> <p>كما يجوز للجمعية العامة العادلة عند مناقشتها نتائج أعمال الشركة السنوية تغيير رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة كلهم أو بعضهم أثناء مدة العضوية وفي حالة تغيير المجلس بأكمله يجوز للجمعية العامة تعين مفوض لإدارة الشركة بصفة مؤقتة ولمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر لحين تشكيل مجلس إدارة جديد طبقاً لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال .</p>	<p>مع مراعاة أحكام المادة (٣٢) من هذا النظام تختص الجمعية العامة العادلة بنظر المسائل التالية في أي من الإجتماعين المشار إليهما في المادة (٣٣) أو في أي اجتماع آخر تعقد لهذا الغرض خلال السنة المالية .</p> <p>١- وقف تجنيب الاحتياطي القانوني إذا بلغ ما يساوي نصف رأس المال .</p> <p>٢- استخدام الاحتياطي النظامي فيما يعود بالنفع على الشركة بناء على إقتراح مجلس الإدارة إذا لم يكن هذا الاحتياطي مخصصاً لأغراض معينة منصوص عليها في نظام الشركة .</p> <p>٣- التصرف في الاحتياطيات والمخصصات في غير الأبواب المخصصة لها .</p> <p>٤- الموافقة على إصدار سندات أو صكوك تمويل وعلى الضمانات التي تقرر لها .</p> <p>٥- النظر في قرارات وتوصيات جماعة حملة السندات .</p>	مادة (٣٩)
<p>تختص الجمعية العامة غير العادلة بما يأتى :</p> <p>أولاً : تعديل نظام الشركة بمراعاة الا يترتب على ذلك زيادة التزامات المساهمين ما لم يوافق على ذلك جميع المساهمين ويقع باطلأ كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التي يستمدها بصفته شريكاً .</p> <p>وتتظر الجمعية العامة غير العادلة بصفة خاصة التعديلات التالية في نظام الشركة :</p> <p>١- زيادة رأس المال المرخص به أو المصدر في حالة عدم وجود رأس مال مرخص به .</p> <p>٢- إضافة أية أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلي ولا تكون الموافقة على تغيير الغرض الأصلي نافذة إلا بموافقة الوزير المختص في تطبيق أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام .</p> <p>٣- إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل إنتهاء مدتها أو تغير نسبة الخسارة التي يتعين عند تحقيقها دعوة الجمعية العامة غير العادلة للنظر في تصفية الشركة أو استمرارها .</p> <p>ثانياً : اعتماد تقسيم الشركة أو إدماجها في غيرها من الشركات ويكون لكل شركة نشأت عند الإدماج أو التقسيم الشخصية الإعتبارية المستقلة مع ما يترتب على ذلك من أثار قانونية .</p> <p>ثالثاً : اعتماد التصرف بالبيع في أصل من خطوط الإنتاج الرئيسية بالشركة .</p> <p>رابعاً : النظر في تصفية الشركة أو استمرارها إذا بلغت خسائرها نصف رأس المال .</p> <p>خامساً : النظر في دمج الشركة أو حلها وتصفيتها إذا بلغت خسائرها كامل حقوق المساهمين بها حال عدم زيادة رأسمالها وفقاً لحكم المادة ٣٨ من القانون وبمراعاة القواعد التي تحدها اللائحة التنفيذية للقانون .</p>	<p>تختص الجمعية العامة غير العادلة بما يأتى :</p> <p>أولاً : تعديل نظام الشركة بمراعاة الا يترتب على ذلك زيادة التزامات المساهمين مالم يوافق على ذلك جميع المساهمين ويقع باطلأ كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التي يستمدها بصفته شريكاً .</p> <p>وتتظر الجمعية العامة غير العادلة بصفة خاصة التعديلات التالية في نظام الشركة :</p> <p>١- زيادة رأس المال المرخص به أو المصدر في حالة عدم وجود رأس مال مرخص به .</p> <p>٢- إضافة أية أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلي ولا تكون الموافقة على تغيير الغرض الأصلي نافذة إلا بموافقة الوزير المختص في تطبيق أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام .</p> <p>٣- إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل إنتهاء مدتها أو تغير نسبة الخسارة التي يتعين عند تحقيقها دعوة الجمعية العامة غير العادلة للنظر في تصفية الشركة أو استمرارها .</p> <p>ثانياً : اعتماد إدماج الشركة في غيرها من الشركات .</p> <p>ثالثاً: اعتماد التصرف بالبيع في أصل من خطوط الإنتاج الرئيسية بالشركة .</p> <p>رابعاً : اعتماد تقسيم الشركة .</p> <p>خامساً : النظر في تصفية الشركة أو استمرارها إذا بلغت خسائرها نصف رأس المال .</p>	مادة (٤٠)



المادة بعد التعديل	المادة قبل التعديل	رقم المادة
<p>مع مراعاة ما وردت بشأنه أحكام خاصة باللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام وهذا النظام تسرى في شأن إجراءات وشروط صحة إنعقاد الجمعية العامة العادلة وغير العادلة ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها أحكام العادلة مواد اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار إليها .</p>	<p>مع مراعاة ما وردت بشأنه أحكام خاصة باللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام وهذا النظام تسرى في شأن إجراءات وشروط صحة إنعقاد الجمعية العامة العادلة وغير العادلة ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها أحكام المواد من ٢٠٠ إلى ٢٣١ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار إليها .</p>	ماده (٤٢)
<p>يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراقب حسابات الشركة وتقويم أدائها طبقاً لقانونه . ويجوز للجمعية العامة للشركة تعين مراقب حسابات آخر للشركة بالإضافة إلى مراقب الجهاز المركزي للمحاسبات من مراقبى الحسابات المقيدبين بسجلات الهيئة العامة للرقابة المالية على أن تحدد الجمعية العامة أتعابه .</p>	<p>يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراقبة حسابات الشركة وتقويم أدائها طبقاً لقانونه .</p>	ماده (٤٤)
<p>توزيع أرباح الشركة الصافية سنوياً بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يأتي :</p> <p>(أ) يجنب من صافي الأرباح جزءاً من عشرين على الأقل لتكوين إحتياطي قانوني ويجوز للجمعية العامة للشركة وقف تجنبي هذا الإحتياطي أو تخفيض نسبته إذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال .</p> <p>(ب) يجنب نسبة ١٠% من الأرباح الصافية لتكوين إحتياطيات أخرى شرط تحديد أسباب تكوينها ويتم اعتمادها من الجمعية العامة .</p> <p>(ج) يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح السنوية القابلة للتوزيع يصدر به قرار من الجمعية العامة بناء على عرض مجلس الإدارة بنسبة لا تقل عن (١٠%) ولا تزيد عن (١٢%) من هذه الأرباح تصرف نقداً بمراعاة أحكام قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ .</p>	<p>توزيع أرباح الشركة الصافية سنوياً بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يأتي :</p> <p>(أ) يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي ١٠% من الأرباح لتكوين الإحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة وقف تجنبي هذا الإحتياطي القانوني إذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال المصدر .</p> <p>(ب) يجنب من الأرباح مبلغ ١٥% إحتياطي نظامي لتدعم المركز المالي والسيولة أو نشاط الشركة والموازنة والموازنة الرأسمالية .</p> <p>(ج) يقطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة من الأرباح مقدارها ٥% من رأس المال للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم وللعاملين ويشرط إلا يقل نصيب العاملين في الأرباح التي يتقرر توزيعها عن ١٠% على ألا يزيد ما يصرف إليهم نقداً منها على مجموع أجورهم الأساسية السنوية ويجب على ذلك في حساب خاص لإنشاء مشروعات إسكان لهؤلاء العاملين وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم وفقاً لما تقرره الجمعية العامة للشركة .</p>	ماده (٤٧)
<p>(د) يخصن نسبة لا تزيد على ١٠% من أرباح الشركة السنوية القابلة للتوزيع مخصوصاً منها نسبة ٥% من رأس المال المدفوع لمكافأة مجلس الإدارة .</p> <p>(هـ) يكون للجمعية العامة تقرير ما تراه مناسباً في شأن توزيع باقى أرباح الشركة بعد خصم حصة العاملين ومجلس الإدارة على المساهمين من عدمه في ضوء التزامات الشركة ومشروعاتها .</p> <p>(و) تخصص نسبة ٢% كحد أقصى من الفائض القابل للتوزيع السنوي للشركة لتدعم مالية النشاط الرياضي بالشركة .</p>	<p>(ج مكرر) تخصص نسبة (الثانية في المائة) كحد أقصى من الفائض القابل للتوزيع السنوي للشركة لتدعم مالية النادي الرياضي بالشركة .</p> <p>(هـ) يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر تكوين إحتياطيات أخرى غير الإحتياطي القانوني والنظامي بما لا يجاوز ١٠% من الأرباح الصافية بعد تجنبي التوزيعات المنصوص عليها في البنود (أ، بـ، جـ، دـ) من هذه المادة .</p> <p>(و) في حالة وجود حرص تأسيس أو حرص أرباح لا يجوز أن يخصن لها ما يزيد عن ١٠% من الأرباح القابلة للتوزيع وذلك بعد تجنبي الإحتياطيات وتخصيص نسبة من الربح لا تقل عن ٥% من رأس المال للمساهمين وللعاملين كحصة أولى وخصم مكافأة مجلس الإدارة .</p> <p>(ى) يوزع الباقى من الأرباح بعد ذلك على المساهمين والعاملين في الحدود والنسب المقررة في هذا النظام كحصة إضافية من الأرباح .</p>	



رقم المادة	المادة قبل التعديل	المادة بعد التعديل
مادة (٥٥)	في حالة خسارة نصف رأس مال الشركة وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها .	<p>في حالة خسارة نصف رأس مال الشركة وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها .</p> <p>وإذا بلغت الخسائر كامل حقوق المساهمين بالشركة يتم العرض على الجمعية العامة للشركة لزيادة رأس المال لتغطية الخسائر المرحلية ، وفي حال عدم زيادة رأس المال الشركة وفقاً لما سبق وجب العرض على الجمعية العامة غير العادية لحل وتصفية الشركة أو دمجها في شركة أخرى مع الحفاظ على حقوق العاملين بها بما لا يقل عما تضمنه قانون العمل الساري دون الإخلال بأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٠ بشأن مرتبة امتياز حقوق العمال ، ووفقاً للقواعد المحددة باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ .</p>

تنشر هذه القرارات بالوقائع المصرية .

أمين سر الجلسة

محاسب / عاطف محمد حسن

عضو مجلس الإدارة المنتدب التنفيذي

مهندس / محمود على أحمد سالم

